



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA



0219118

المسألة المصرية في دورها الاخير



مجموعة تشتمل علي تقرير ملتر وأهم الردود الوطنية
وغيرها كالمبين بالفهرست



القاهرة في اول مارس سنة ١٩٢١

فهرست

صحيفة	(١) تقرير لجنة ملنر
٤	أولاً - عمل اللجنة في مصر
١٧	ثانياً - النتائج الوقتية التي استنتجت في مصر
١٧	(١) اسباب الاضطرابات الاخيرة والقلق الحالى
١٧	(١) قبل الحرب
٣٠	(٢) أثناء الحرب
٣٨	(٣) بعد الحرب
٤٨	(ب) الحركة الوطنية والاماني المصرية
٥٧	(ج) السياسة المقبلة
٧٠	ثالثاً - أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر
٧٠	(١) مناقشات مع رجال من الوفد المصرى بلندن
٧٥	(ب) مذكرة ١٨ اغسطس ١٩٢٠
٨٠	(ج) سياسة المذكرة
٨٤	(١) تمثيل مصر في البلاد الاجنبية

(ب)

٩٠	٢) الدفاع عن المواصلات الامبراطورية
٩٢	٣) الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية

١٠٤	(د) السودان
١١٢	(هـ) زيارة أعضاء من الوفد لمصر
١١٦	(و) المقابلات الاخيرة مع الوفد في لندن
١٢١	رابعاً — خلاصة عامة

١٣٢	خطاب العلماء
١٣٦	بلاغات الامراء
١٤١	بلاغ الحزب الوطني أثناء وجود لجنة ملنر بمصر
١٤٤	بيان الاستاذ سعد باشا زغلول قبيل نشر المنشور
١٤٨	بلاغ أعضاء الوفد المندوبين للاستنارة

١٥٣	قرار الحزب الوطني في قواعد الاتفاق
١٥٥	تقرير الحزب الوطني في قواعد الاتفاق
١٥٥	تمهيد

١٦٩	قواعد الاتفاق — النقطة الاولى
-----	-------------------------------

١٧١	أولاً — مزية الاستقلال
-----	------------------------

١٧٧	ثانياً — مزية التمثيل السياسى
-----	-------------------------------

(ج)

١٨٠	ثالثاً مزية المجلس النيابي
١٨٨	رابعاً — مزية التخلص من الموظفين الاجانب
١٩١	خامساً — مزية التصرف فى المالية
١٩٤	سادساً مزية الجيش والاسطول
١٩٦	سابعاً — مزية إلغاء الامتيازات الاجنبية
١٩٨	ثامناً — مزية الدخول فى عصبة الامم
١٩٩	النقطة الثانية — تمسك انجلترا بحماية سنة ١٩١٤
٢٠٥	النقطة الثالثة — تنظيم الحماية وسلب مصر حريتها الداخلية والخارجية
٢٢٠	النقطة الرابعة — اقرار مصر لاتفاقية السودان
٢٢٢	الحاتمة
٢٢٥	(التكليف القانونى لمشروع قواعد الاتفاق بقلم الاستاذ الدكتور عبد الحميد بك أبى هيف)
٢٢٥	مقدمة
٢٢٦	المبادئ القانونية
٢٢٦	القانون الدولى واقسامه وتطبيقه
٢٣٤	الحماية — النوع الاول
٢٣٦	الحماية — النوع الثانى
٢٣٧	الحماية — النوع الثالث

(د)

دائرة النفوذ	٢٣٨
السيطرة على البلاد البربرية	٢٣٩
السيادة	٢٤٤
ارتباط الحكومات بالقانون الدولي	٢٤٦
الحقوق والواجبات الناشئة عن الاستقلال	٢٤٨
الحقوق والواجبات المتعلقة بالقضاء والولاية	٢٥٥
الحقوق والواجبات المتعلقة بالمساواة بين	٢٥٨
البحث في المعاهدات	٢٥٩
تطبيق المبادئ القانونية	٢٦١
الاستقلال الذي جاء به المشروع	٢٦٤
رأى الاستاذ عبد العزيز بك فهمي في موضوع الا	٢٧٧
رأى الاستاذ شارل ديبوي	٣٠٤
رد سعد باشا على اللجنة الانجليزية	٣٢٣
احتجاج الحزب الوطني على اتفاقية السود	٣٢٦
احتجاج الحزب الوطني على مستر لويد جو	٣٢٨
الحزب الوطني ومؤتمر لوندرة	٣٣١
خطاب لورد اللنبي لعظمة السلطان	٣٣٣
بلاغ الحزب الوطني	٣٣٥
خطابة وكيل الحزب الوطني في الذكرى الثالثة عشرة لـ	
« مصطفى كامل »	

تقرير اللجنة البريطانية
برئاسة لورد ملنر

تقرير اللجنة الخصوصية

المنتدبة لمصر

ظهر هذا التقرير في يوم الاحد ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ وهذا نصه

نص التفويض

« تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر
المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن
شكل القانون النظامى الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية
أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى
فيها توسيعاً دائماً التقدم والترقى والحماية المصالح الاجنبية »

تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

الفىكونت ملتر الوزير الاكبر لمستعمرات جلالة الملك
(رئيس اللجنة)

السر رنل رود

الجنرال السر جون مكسويل

البريجادير جنرال السر أوين توماس العضو فى البرلمان

السر سسل ج . ب هرست من موظفى وزارة الخارجية

المستر ج . اسبندر

المسترا . ت لويدي (سكرتير اللجنة)

المسترا . م . ب انجرام من موظفى وزارة الخارجية (معاون

السكرتير والسكرتير الخصوصى لرئيس اللجنة)

(٣)

فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠
الى فخامة الارل كرزى وزير الخارجية
مولاي اللورد

أعرض على فخامتكم تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر
والتي أنارئيسها وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ماعدا
الجنرال السرجون مكسويل الذى اضطر لاسباب صحية أن
يفادر انكلترا فى أوائل شهر نوفمبر وهو زيل مصر الآن .
ولكن أتانى منه الكتاب التالى الذى يعرب فيه عن موافقته
على الامور التى استصوبناها وأوصينا بها فى هذا التقرير وهذا
نص كتابه :

على ظهر الباخرة نوكنده فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠
مولاي اللورد

يشق على أن أخبركم أنى مراعاة لصحتى وطوعاً لامر الطبيب
لى بالسفر الى الخارج لم يعد فى استطاعتى مشاركة اللجنة فى تشاورها
وتداولها فى أمور مصر . على أنى أغتنم هذه الفرصة لاقول انى
موافق تمام الموافقة على ما آلت اليه مداولاتها بوجه الاجمال الى تاريخنا
هذا ومتحد معها فى السياسة التى رسمت حدودها فى مشروع
الاتفاق الذى سلم الى سعد باشا زغلولى فى شهر اغسطس الماضى
هذا وانى الخ الخ
ج . ج مكسويل جنرال

(٤)

ولى الشرف يامولاى اللورد أن أكون عبد فقامتكم الخاضع
« ملنر »

— ١ —

عمل اللجنة فى مصر

كانت حكومة جلالة الملك تفكر فى ارسال لجنة خصوصية الى بر مصر منذ شهر ابريل سنة ١٩١٩ لما تفاقم القلق فى تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدى والاخلال بالنظام وفى شهر مايو التالى أعلن أن لجنة كهذه ستسافر الى بر مصر برئاسة اللورد ملنر فى فصل الخريف فجاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبير ما يلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزمهم هذا كثيراً باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجيء اللجنة قبل امضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا اثر اغفال احتجاجه خلفه وهبه باشا على رئاسة الوزارة وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الاحكام مدة اقامتنا كلها بمصر

واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه فى الوزارة وكان وزيراً للداخلية مدة اقامتنا بمصر . ويعسر على المرء أن يني هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من

الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الاحكام فى زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم . ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا فى وزارة وهبه باشا ماخلا وزيراً واحداً فهي كسابقتها فى أوصافها — وزارة اعمال مؤلفة من رجال اداريين اكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الامور بالاتفاق مع المعتمد السامى البريطانى وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هى ميالة الى اتباع خطة مقررة فى المسألة التى هي أم المسائل الحالية أى مستقبل مصر

فتغيير الوزارة فى مصر وأحوال أخرى ايضاً اخرت سفر اللجنة الى آخر شهر نوفمبر ثم بلغنا بورت سعيد فى صباح الاحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا الى مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عينه وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظراً الى روح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحرير والاغراء فبلغنا الفندق المعد لنزلنا فيه من دون ان يحدث حادث ما

وفى اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا للورد اللبني كلنا الى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وانما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية وكان

ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء
 لجنتنا مع عظمته فكان عظمته يعاملنا فيها دائماً بتعام الصداقة
 ويعرب في أثنائها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر
 والحوادث التي حدثت بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة
 مركزه ولكنه امتنع عن أن يشير برأى أو أنه يعطى نصيحة في
 الموضوع الذي انتدبنا له أى دستور مصر في المستقبل ولم يحاول
 قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثيراً بما تقتصر
 على النصح لنا بالتأني في استنتاج النتائج والاحتراس من الفضوليين
 ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل
 رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من
 الوزراء السابقين وكان موقفه إزاء غرض اللجنة موقف الملتزم
 جانب الحياد

وقد كان الاحتراس أشد ظهوراً من ذلك في الوزراء — وهبه
 باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم في حفلة أقامها اللورد اللني في
 دار الحماية في ١١ ديسمبر والذين كنا نحن وإياهم على غاية الوداد
 طول مدة اقامتنا بمصر وكانوا دائماً على استعداد لمساعدتنا في
 بحثنا ولموافاتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم
 مقابلته . ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق في رغبتهم في تمكيننا من
 انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية ادارتها

لأعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد ولكنهم كانوا شديدي العناية
بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بانفسنا ولما طلبنا منهم صريحاً
أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم في اقتراح شيء
من عندهم في المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الادارية ولم
يظهروا أدنى رغبة في معرفة الجهة التي تتجه اليها أفكار اللجنة من
جهة حكومة مصر في المستقبل غير أن هذا الاحتراس والتمنع
الذي بدا في رجال الحكومة الوطنيين كان على نقيض مافعله جمهور
الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم أثاروا عواطف الاحتجاج
والاستنكار على اللجنة حين وصولها ولم نكد نقيم أياماً بل
ساعات في القاهرة حتى رأينا الادلة الكثيرة على وجود معارضة
شديدة لها منظمة لمقاومتها فان التلغرافات انهارت علينا معلنة
عزم مرسلها على الاعتصاب احتجاجاً منهم على وجودنا في البلاد
وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلاً من صبيان المدارس
وتلامذتها ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية
كجالس المديرية وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من النقابات
والجماعات المتفاوتة في الاهمية وعظم الشأن وقد بلغ عدد التلغرافات
التي وردت علينا مدة اقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافاً كلها من هذا
القبيل ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون
بعض رجال اللجنة باشخاصهم . أما الجرائد الوطنية فكلها ماعدا

القليل النادر منها أفرغت جعبتها في القدح والتعريض منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضى عن الحالة الحاضرة وأن كل مصرى يكون له علاقة باعضائها يرتكب جنائية خيانة الوطن واتفقت كلمة معظم الكتاب تبعاً لمقتضى ذلك على أن زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه فالأولى باللجنة مفاوضاته فى الامر وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترمواى عن العمل — كل فريق منهم فى دوره وجعلوا يخرجون فى مواكب ينضم اليها الصبية من تلاميذة المدارس والفوغاء ويطوفون فى الشوارع وهم حاملون الاعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصاً اللورد ملنروي هتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركهم فيها الاناث فان سيدات مصر القاهرة انتهزن تلك الفرصة فبرزن من خبائن وركبن المركبات وطفن فى الشوارع وهن يرددن ذلك النداء الحربى . وخروج مثل هذه المواكب أمر غير مألوف فى بر مصر على الاطلاق ولكنها كانت حسنة النظام فى ما خلا الشعب الذى كان يحدثه صبيان المدارس والراطع فلولاً النظام البديع الذى حافظ البوليس عليه وكان رجال العسكرية يساعدونهم احياناً فى حفظه الخرب الشئ الكثير فى مصر ولسفكت الدماء فى شوارعها ايضاً ولكن غاية ما حدث من

هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترامواى ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو اسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والاخلال بالنظام على أنه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة اقامتنا بمصر وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لا يزال نشيطاً وخصوصاً بين فئة من الطلبة والذين هم على شاكلتهم .

ولا حاجة بنا الى اطالة الكلام عن ضروب العداوات التي قوبلت اللجنة بها وأنواع المقاومات للغاية التي جاءت من أجلها وانما نذكر حادثتين من هذا القبيل لانهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذى كان الجمهور مسوقاً به . ففي الاسبوع الثانى من وصولنا أرسل علماء الجامع الازهر الذى هو معهد التعليم الدينى الاسلامى منشوراً الى المعتمد السامى البريطانى أبانوا فيه حقوق مصر في طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد . وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسى وانما ركبوه اذعاناً لضغط الاساتذة والتلامذة الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة . ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه مذييل بأسماء ستة من

امراء بيت محمد على أقارب السلطان وقد أرسل في كتاب الى اللورد ملنز ونشر في الجرائد في الوقت عينه ولا يبعد أن يكون أولئك الامراء قد فعلوا ذلك لاسباب مختلفة ولكن لا ريب في أن السبب الاكبر منها هو رغبتهم في اكتساب حب الجمهور لهم بانحيازهم الى حركة طغت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف

وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودي بوجهاء المصريين الذي ينطقون بلسان أمتهم وأن يعاموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل (للاستقلال التام) والطمع الدائم على الحماية فلذلك كان مركز اللجنة دائماً تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين فلم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتجمل عليه بالانذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلامذة الى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فينتهى الامر غالباً بأنه يطنب في صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرؤه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة في حديثه مع اللجنة ولم يشذ عن ذلك الا واحد أو اثنان من ذوى الشجاعة الادبية الذين أفهموا أولئك الفضوليين أن لا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعينهم وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافر واحد منا الى الارياف

فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتضوا خطواتنا ويسعوا في منعنا من الوصول الى الاهالى وخصوصاً الفلاحين ويدبروا المظاهرات التي يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأى المصرى وتضامنه حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا الى اضطراب وشغب دام أياماً ولم تخمد ناره الا بيد رجال العسكرية فعزقت هذه المظاهرات عملنا طبعاً بعض العرقلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الاكبر المقصود منه لانه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الاعمال أنه لو كان المصريون مجمعين حقيقة هذا الاجماع الذى أرادوا أن يوهمونا بوقوعه لتركونا وشأنا حتى نتحققه بأنفسنا من الجولان فى البلاد بلا عائق ولا مانع ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التي كان العامل الاكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعاملين عموماً أو نالت رضى جميع المتمكسين بالآراء الوطنية الراقية لان هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالاعراض والجفاء لا تطابق الجمالة وحسن الضيافة التي يتباهى بها المصريون جميعهم وزد على ذلك أن أناسا كثيرين كانوا يودون أن يفصحوا للجنة عن آرائهم ولكن منهم من ذلك خوفهم من المضايقة لاشخاصهم والتطاول عليهم ولذلك قال لنا كثيرون اننا اذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر فى وطنيته بالضرورة فالحائل

دون حرية الكلام معنا يزول وعليه كتبنا التصريح التالى ونشر
 فى ٢٩ ديسمبر فى الجريدة الرسمية والجرائد الاخرى وهذا نصه :
 « جاءت اللجنة البريطانية الى مصر فأدهشها ما رأتها من
 الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شئ
 من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا
 الاعتقاد وانه لانصيب له من الصحة البتة وانها انما أوفدتها
 الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض
 واحد هو التوفيق بين أمانى الامة المصرية وبين ما لبريطانيا
 العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق
 المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فيها . وان اللجنة لعلى يقين
 من انه اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين يصبح
 من الميسور تحقيق هذه الغاية وانها لترغب فى رغبة أكيدة فى أن
 تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودنى
 يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا
 جهدهم فى ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية
 وللوصول الى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة
 المشخصة للامة المصرية وآراء الاشخاص الذين يهتمون اهتماماً
 صادقاً بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة
 ونهاية الحرية اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة

بقيد ما أو حصرها في دائرة مخصوصة وهي تعلن أن الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافاً بمبدأ أو تنازلاً عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وإن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق »

فهذا التصريح أثر بعض التأثير طبعاً في تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين اجمالاً من الاتصال باللجنة رسمياً . فقرر رأينا والحالة هذه للوقوف على رأى المصريين أن نعتمد على أنفسنا في معرفته باعتراف الفرض التى تسنح لكل فرد منا في معاشرته لهم على اختلاف طبقاتهم . ولما كانت هذه الفرض تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين تقابلهم يبدون آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط وكان معظم قادة الرأى المصرى من جملتهم تمكننا فى الاشهر الثلاثة التى قضيناها فى بر مصر من معرفة الافكار والشعور والاميال فى العالم المصرى وسبرغور المجارى التى تجرى فيها بمزيد الدقة

وقد شغلت أحاديثنا معهم جانباً عظيماً من وقتنا ولكننا كنا ندرس الحالة أيضاً من وجهة أخرى مختلفة عن الوجهة الاولى لى تمام الاختلاف فان وزارة الخارجية (البريطانية) كانت قد عتيت بجمع مجلدات من الاوراق الرسمية التى أعدتها لارشاد اللجنة وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التى أنشأها المعتمد

السامى قد جمعت شيئاً كثيراً من البيانات الثمينة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحكمة التي حصلت عليها فى مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للامة فدرس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكبتن ب. اهورر لها تحريراً يشهد له بالبراعة استغرق زمناً محسوساً وقد كانت مطالعة هذه الاوراق الكثيرة مفيدة لنا جداً ومع ذلك سعينا فى زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصياً بكل من سمح لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين وكذلك كبار النزلاء الاجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعاً عن الاتصال الدائم باللجنة جهازاً وكان كبار الموظفين البريطانيين يجودون علينا بشهاداتهم ومشوراتهم كلما طلبناها منهم فى بادئ الامر ونحن مدينون لهم بالمساعدة التي ساعدونا بها عن طيب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الاحاطة علماً بالحوادث الاخيرة وخص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيها فصلاً وافياً وقد قسم هذا العمل على لجينات ألقت من لجنتنا وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها الى لجنتنا الاصلية التي اجتمعت كلها معاً فى جلسة واحدة لسماع آراء أسمى الموظفين البريطانيين وآراء السروليم برونيات الذى كان قبل ذلك قائماً باعمال المستشار المالى فى الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة

في أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والان السر سسيل هرست) العضو القضائي في اللجنة يشترك معنا في هذه الاعمال على قدر الامكان ولكنه قضى معظم وقته في درس النظام القضائي وخير تعديل يعدل به لي مطابق مقتضى الزمان الحالي وكذلك السر اوين توماس الذي كان يقوم بعمل لجنة من تلك اللجينات ولكنه وجه عنايته خصوصاً الى درس الاحوال الزراعية وزار عدداً من الاباعد والاملاك التي يخص بعضها الحكومة وبعضها أفراد الناس ليحيط علماً بأساليب الزراعة وبأحوال الناس المعاشية وقضت اللجنة كلها ماعداً واحداً منها (كان يعمل عملاً آخر) أياماً من اسبوع في الاسكندرية حيث تيسر لها الاتصال بالجاليات الاجنبية المهمة النازلة بالمركز التجارى العظيم في القطر المصرى فاطلعا على آراء الغرف التجارية الفرنسية والايطالية واليونانية وآراء الغرفة التجارية البريطانية أيضاً وزار بعض اعضاء اللجنة مراكز اخرى للاشغال والاعمال في الوجهين البحرى والقبلى واخبروا رفاقهم بما رأوه فيها فحاضت هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت في بطون الاوراق رغماً من السعى في منعنا من الاتصال بالاهالى مباشرة كما تقدم

وزار اثنان منا وهما الجنرال السر جون مكسويل والسر اوين توماس السودان زيارة استغرقت عدة اسابيع وعاد منها بمعلومات

ثمينة ضممنها الى المعلومات التي جمعناها من اقوال الذين تمكننا من الاجتماع بهم في مصر القاهرة من البريطانيين والاهالى المقيمين في تلك البلاد

فهذه الاعمال العديدة التي ذكرناها بالايجاز شغلتنا كلنا في شهري يناير وفبراير وفي اواخر فبراير أخذ الوقت الباقي لدينا لانجاز أبحاثنا يقرب من النهاية لان جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا الى انكلترا قبل آخر شهر مارس فجعلنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التي جمعناها وتنسيقها ولمقارنة الآراء التي استخلصها كل منا على حدة بعضها ببعض فأتضح لنا لاول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير في المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التي تقتضي بحثاً دقيقاً لاسيما وان مقابلاتنا بالناس كانت لا تزال تستغرق جانباً كبيراً من وقتنا . فلذلك اجلنا اعداد تقريرنا الى ما بعد عودتنا الى انكلترا على ان المناقشات الابتدائية التي جرت بيننا اظهرت اننا نجمعون اجماعاً غريباً على بعض الامور الجوهرية حتى اننا اثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة اقتراحات اتفقنا كلنا عليها اتفاقاً وقتياً ولكننا جعلناها بمثابة رؤس اقسام قابلة للتعديل طبقاً لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة

وهذه الاقتراحات تم دائرة بحثنا وتحقيقنا لها وهى اساس

(١٢)

تقريرنا الحالى فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل أبحاثنا فى
مصر والنتائج التى وصلنا اليها

— ٢ —

النتائج الوقتية التى استنتجناها فى مصر

(١) اسباب الاضطرابات الاخيرة والقلق الحالى

اولا — قبل الحرب : ان الاضطرابات التى وقعت فى شهر
مارس سنة ١٩١٩ تعاضمت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة
تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الاطلاق الى احوال حديثة
او احوال جرت فى زمانها فقط لان السبيل مهد لها قبل حدوثها
بزمان طويل

ويظهر ان الناس فى هذه البلاد كثيرآ ما يحسبون فى ما يقولونه
ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية وهذا لا يطابق
الواقع ولم يطابق قط فيما مضى ان « المركز الخصوصى » الذى
تشغله بريطانيا العظمى فى مصر يبتدىء تاريخه من يوم توسطها
لاعادة النظام مدة الثورة العراقية سنة ١٨٨٢ بعد ما طلبت من
الدول أن تشترك معها فى ذلك فأبت . فألقى ذلك على طاق بريطانيا
العظمى مسؤولية لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام باعبائها الا
باحتيال تلك البلاد الى أن يستتب النظام فى البلاد ويثبت امكان
المحافظة عليه وصيانة أرواح الاجانب المقيمين فيها واموالهم .

وكانت الحكومة البريطانية تنوى في ذلك الحين الجلاء عن البلاد
 حالما تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهاراً فارسلت السر هنرى
 درموند ولف سنة ١٨٨٧ الى الاستانة ليمهد لها سبيل الجلاء فوضع
 اتفاقاً مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على اخراج
 جنودها من القطر المصرى بعد ثلاث سنوات على شرط أن لا يجرد
 حينئذ خطر خارجى أو داخلى يقتضى ابقاءهم فيه وايضاً على شرط
 انه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد اذا حدث خطر كهذا ولكن
 السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق فى آخر لحظة بسبب التشديد
 الاجنبى عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك

ومع ان بريطانيا العظمى بقيت فى مصر فهي لم تفعل شيئاً
 فى السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك يجعل مركزها فى مصر
 شرعياً أو لمس النظرية التى من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة
 استقلالاً داخلياً تحت سيادة سلطان تركيا وكانت مصر نظرياً تحت
 حكم الخديوى ومجلس النظار المصريين ومجلس شورى القوانين
 المصرى والجمعية المصرية ولم يكن للمعتمد البريطانى اسم غير
 (وكيل سياسى وقنصل جنرال) يعرب عن آراء حكومته وورغائها
 الحكومة مصر كخبره من معتمدى الدول الاخرى ثم لوجود
 جيش الاحتلال ولكثرة ما أُلتي على عاتقه تدريجاً من الواجبات
 والمسؤوليات بحكم الاحوال اضحى الحاكم الحقيقى فى البلاد ومع

ذلك كان يعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية وكان المصريون يعدون احترامه لها عربوناً يضمن لهم أن الدولة المحتملة لا تقصد أن تغض من حالة الحكم الوطني في بلادهم

وكانت الدول الاجنبية تعده كذلك ايضاً فلما عقد الاتفاق بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح في لندن هذا نصه : « تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية انها لا تنوى تغيير حالة مصر السياسية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية انها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى في تلك البلاد اما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطانى أو بغير ذلك »

فهذا الاتفاق كان ينى بقضاء جميع الاغراض لو دام السلم في اوروبا ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها الى جانب العدو أفضيا الى مسائل صعبة معقدة لان المصريين كانوا حكاما رعية سلطان تركيا ويدينون له لا للتاج البريطانى فهذه حالة لا يمكن احتمالها كما لا يخفى ولكن مجرد الغاء السيادة التركية بداعى الحرب كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدى بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان لا التابعة لتركيا وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الاشكال بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمداً سبيلاً أرقى من هذا به تنال مصر الامن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير

ممسوس وذلك بوسط حماية بريطانيا العظمى عليها وعليه صدر
المنشور التالى فى الوقائع الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤
يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه
بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت
حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة
بالحماية البريطانية

وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته
كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها «
وفى اليوم التالى صدر منشوراً آخر بخلع عباس حلى الخديوى
اذ ذاك بحجة التصاقه بأعداء الملك وان وراثته عرش مصر عرضت
على سمو البرنس حسين كامل فقبلها ملقباً بسلطان مصر
أما المصريون الوطنيون، فكانوا دائماً يقولون ويؤكدون
أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطاً حريياً وأن الدفاع عن
مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر
على الدفاع فى الحرب فقط ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور
انه لا يفتح باباً لهذا التفسير ولكن لا ريب فى أن المصريين
أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانهم القومية
وان الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بان حالتهم السياسية الوطنية
لم تصر بعد بسط الحماية عليهم اردأ مما كانت عليه قبلها . مثال

ذلك التلغراف الذى أرسله جلالة الملك الى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات « فى اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامي أرغب ان أقدم الى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن اكل اخلاص مع تآكيدى لكم بأننى لا أتفك عن تأييدكم فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية الى تحمل مسؤولية منصبكم السامى ابان أزمة خطيرة فى الحياة الاهلية بمصر وانى على يقين انه بمعاونة وزرائكم وبمحمية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وسعادتهم »

وزد على ذلك ان المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بانكار كل فكرة بضم البلاد او باحتلالها احتلالا دائما وبتأييد القول الذى قاله السر الذن غورست وهو ان الفكرة الاساسية التى تتوخاها الحكومة البريطانية هى اعداد المصريين للحكم الذاتى ومساعدتهم فى الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التى تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة فى بلادهم. فالانكليز يعمون الحوادث التى حالت دون انجاز هذه الجهود حتى الآن ولكن المصريين

يحرصون عليها ولذلك يسهل اتخاذها حجة على الانكليز لاتهامهم بسوء النية . فينبغي تذكر هذه الامور اذا اردنا ان نفهم سبب استنكار المصريين للزعم المعتاد وهو أن مصر صارت من الاملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك

ولذلك ظلت الحالة في مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ في بادئ الامر كانت تعرض مشاكل يظن الانسان انه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الاداريين كفاءة واقتداراً ولما مرت الايام وبان في الظاهر ان اداة الحكم في مصر سائرة سيراً حسناً منتظماً لم يعد الرأي العام البريطاني يهتم بأمر الحالة غير المحدودة في تلك البلاد ولكن الواقع ان الحاجة الى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئاً فشيئاً كلما ازداد تأثير وجودنا في القطر المصرى والشعور بتأثير الطرق الاوروبية التي تدخل اليه فانه بعد زوال الخوف من الظلم الذى غادر المصريين في الايام القديمة طأئعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه فمصر سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريي سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيراً جداً عن مصريي سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين فنحن لم نعالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد واهمالنا ذلك هو الذى سبب

بعض ماوصلت اليه الحالة الحاضرة

ان نظام الاحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لا تاذحكومة
قد دهمها الافلاس لم يكن الا نظاماً وقتياً لانه لم يكن أحد يظن
مدة أعوام كثيرة ان الاحتلال يدوم الى ما شاء الله بعدما وافقنا
فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير ولكن التدابير
المؤقتة والوسائل التى اتخذت فى ساعتها لسد الحاجة الماسة ثبتت
ورسخت شيئاً فشيئاً حتى صارت نظامات مقررة وجعل العنصر
الاقوى بين العناصر الادارية يزيد قوة وتفوقاً وينال من السلطة
ويتحمل من المسؤولية ما لم يكن مقصوداً فى الاصل ويقصر خدمة
العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة . ان السياسة
التي كانت متبعة فى أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام
عدد محدود من الموظفين البريطانيين المنتخبين بمزيد العناية ليشيروا
وليساعدوا وخصوصاً فى دوائر المالية والرى ثم أضيف اليهم على
مر الايام مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار
للداخلية وجماعة من المفتشين للاقاليم فلما كان عدد هؤلاء
الموظفين محصوراً ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم الا
الاكفاء المجربون كان اشتراكهم فى الاحكام محتملاً ومقبولاً بل
كان المصريون ينظرون اليهم بالتجلة والاحرام . ولما زادت
ايرادات مصر وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيراً فاقضى

هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من الماعدين والخبيرين
الاجانب فلطول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين
زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة
تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شؤنهم بانفسهم . نعم ان
الوزراء المصريين أخذوا فى السنين الاخيرة يوسعون دائرة عملهم
ويزيدون اهتمامهم بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون فى أوائل
أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفى بفخر منصبه ولكن زاد
عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا
مصريين استقلالاً عن مجلس الوزراء فجعل الاستياء ينمو ويزيد
من عدد الوظائف التى احتكرها البريطانيون ولحظ الناس زيادته
هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل ورأى المصريون الذين طال
اختيارهم لوظائف الحكومة واتصفوا بالكفاءة أنه قد قضى على
ترقيتهم الى أسنى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأنه
المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا
خلا بل يتقلده غير مصرى على الدوام

واستاء الناس فى مصر استياء خصوصياً حين وصول اللجنة
من زيادة عدد البريطانيين حديثاً فى خدمة الحكومة فهذه
الزيادة وان كان ماشاع عنها لا يخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة
العلم بحقيقتها كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من

الوظائف الصغيرة التي كان أهالى البلاد يستخدمون فيها الى ذلك الحين ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ حوالى ١٦٠٠ فى هذه الايام (وفئات) رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين فزيادة فئاتهم وان كان لها مسوغ بالنظر الى ظروفهم الخصوصية جعلت على أسهل سبيل سبباً للتظلم والشكوى

ومما زاد القلق فى مصر بلا ريب كيفية المعيشة فى مصر فقد كان البريطانيون يزيدون اعتزالا وابتعاداً عن معاشره المصريين كلما زادوا عدداً فى مصر حتى أصبح الحى الذى يقيمون فيه بالجزيرة حياً قائماً بنفسه شبه محله من محلات الجنود البريطانية فى بلاد الهند مستكملة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها البدنية فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الهيأة الاجتماعية المصرية وانحصروا فى بقعة خاصة بهم وبات المصريون فى عزلة عنهم . ونحن لا نجهل الصعوبات التى تحول من الجانبين دون حرية الصلات الخالية من التكلف والمؤاخذة بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الاجناس والعادات ولكننا اذا طرحنا كل ما يجب طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشبابها فالباقي بعد ذلك يقضى علينا بأن نقول ان اقتصر البريطانيون على معاشره بعضهم بعضاً واعتزلهم لسواهم الاعتزال

الذى ازداد خصوصاً في الاعوام الاخيرة كان سبباً في البعد بينهم وبين المصريين وجعل احتلال الاجنبى أثقل على الطبع مما ينبغي أن يكون

على اننا لحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم وبين جيرانهم المصريين ورأينا الادلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة في الايام العصيبة وزمان الشدة اخيراً ونحن على يقين أنه اذا زادت علاقات الصداقة هذه بين الجيران ووثقت عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها. وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضاً أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها ويخلق بهم وخصوصاً بالزوار منهم أن يعلموا أن عدم مراعاة الذوق السليم في أمور ولو كانت طقسية تافهة بذاتها قد يؤدي الى عواقب وخيمة لانسبة بينه وبينها في جسامتها . فليتوخ الزلاء والزوار البريطانيون اجمالاً ازالة الحواجز الموجودة لايجاد حواجز جديدة ولمازجوا المصريين في معيشتهم على قدر الامكان وليتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تيسر لهم معاشرتهم وحتى يجدوا اللذة والتبسط فيها وليجتنبوا الاسباب الجزئية التي تسوهم لانها اذا تواتت كانت وخيمة العاقبة

هذا ولسنا نرى من الجهة الاخرى مسوغاً لانتقاد سمعناه كثيراً وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا في الكفاءة والاداء . ففي مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالغون شأواً بعيداً في الكفاءة والمقدرة كما كان بها في ما مضى رجال فائقون في مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها ولكن قوة الانتقاد زادت في المصريين كثيراً بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الاخرى فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم

وأيضاً بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ تولى على مصر لا أقل من خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى جعلت مصر تشعر كأنها حقل من حقول التجارب فتأتى عن هذه التغييرات المتكررة التي قضت بها ظروف الحال أن الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالاً وهؤلاء كانوا يهتمون باصلاح احوال الدواوين والمصالح واجادة اعمالها أكثر من مراعاة المسائل السياسية واما المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الامور فكانوا يعدون ذلك دليلاً على عدم الثبوت في الامور وعدم الثبات فيها

ومن أسباب الاستياء العام أيضاً عدم النجاح في سياسة التعليم كما هو ظاهر جلياً فأدى ذلك الى تخريج عدد دائم الازدياد

ولا حاجة اليه من طلاب الوظائف الحاملين شهادات الامتحان والخالين من تأثير التهذيب الحقيقى . ففى بادىء الامر كانت الحال تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليماً يمكنهم من القيام بمقتضيات وظائف الحكومة الكتابية التى كان معظم الموظفين فيها ذاك من غير المصريين وكذلك اعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التى تدرس الطب والحقوق والهندسة ولكن يظهر هنا أيضاً ان الحال بقيت الى عهد قريب بلا سعى يذكر فى تنقيح نظام وضع فى ظروف استثنائية وبلا التفات الى كون الاحوال المتغيرة تقتضى اتباع طرق جديدة فالتعليم والتهذيب الذى اقبل الناس عليه اقبالا حقيقياً وجعلوا يلحون فى طلبه لا يزال قاصراً جداً والسواد الاعظم من الاهالى لا يزال أمياً وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا تربية اجتماعية أو أدبية أيضاً . والناس انما يجدون التهذيب الصحيح بمعناه الاسمى فى المعاهد الدينية والخيرية التى يشرف على أكثرها أناس فرنسيون أو أمريكيون أو فى كلية فيكتوريا البديعة التى أنشأها نزلاء الاسكندرية البريطانيون . ولكن مع كل هذه الانتقادات التى ينتقد بها على المعارف المصرية لا بد لنا من التسليم بان مستوى التعليم ارتقى كثيراً عما كان عليه فى اوائل عهد الاحتلال وان عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية بفهم ودكاء ازداد اليوم كثيراً

هذا والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم في مصر منذ زمان طويل ولو نشأ الروح القومي في الصدور مقروناً بالعقل والاعتدال لقبول بالميل اليه والعطف عليه والاهتمام به وقد كان المرحوم اللورد كرومر يؤمل ان يوجهه جهة الخير والنفع ولكن المناظرات السياسية التي كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حولته من بادئ الامر حتى صبغته بصبغة المضادة للبريطانيين وكان الخديوى السابق تارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقاً لغاياته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام أعضاء اليهم من موظفي الحكومة الناقين المستائين الذين يعدون وجود البريطانيين حائلاً بينهم وبين الترقى والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام للالتقاء للوظائف يمكن ذوي الوجهة والنافذى الكلمة في تفضيل أقاربهم واتباعهم وتقديمهم على غيرهم في وظائف الحكومة . ثم ان ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون الاستخدام في الحكومة جزاء التوضيحات التي كثيراً ما يضحونها حقيقة في سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون ان مزاحمة الاجنبي لهم على الوظائف تقلل من امكان حصولهم عليها صيرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة في الاقاليم

ونقول أخيراً ان هناك أمراً دائماً الوجود وكامن في النفوس وهو عدم اصطبار المسلم على حكم المسيحي فوجود المسلم في

مركز سياسى تحت مركز المسيحى مناف لروح الاسلام والشعور الذى يصدر عن هذا الروح يدوم طويلا في الصدور بعدما تخف حرارة الشعور الدينى نفسه أو تخدم تماماً في الصدور . ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيراً استخدمه العنصر الدينى في البلاد لتحريض الناس على اسم (الحماية) بعد ما فسروها بأنها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الاسلامية لملك مسيحى خضوعاً دائماً . ولا يخفى ان في الشرق غيرة وطنية على الدين أشد وامكن من الغيرة الوطنية على الوطن وعلى تقاليد اهله

ثانياً — في اثناء الحرب

هذه هي العوامل التى كانت قد عمات مدة طويلة لما دخت تركيا — كرسى الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووعد عمال المانيا جهرة بتحرير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الاخير الذى كانوا واثقين به كل الثقة في هذه الاحوال وبسبب روح العداء المستحكم الذى ما زال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنين اشير على القائد العام — ونعم الاشارة — باعلان حالة الحرب مع تركيا ليعلم الناس ان بريطانيا العظمى أخذت على نفسها « ان تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير ان تدعو الامة المصرية الى مساعدتها فيها » على انه من العدل والانصاف

ان يسطر هنا انه مهما تكن الاماني والآمال التي حركتها الحرب في صدور فئة من المصريين فان الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التي أقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى والخدم التي قام بها فيلق العمال المصرى كانت خدما لا تثنى ولا غنى عنها للحملة على فلسطين وان حكومة السلطان ايدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حيي . والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيهه انكليزية من حساب الامانات والعهد التي كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها

الى هنا بحثنا فقط في أسباب الاضطراب في القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى في المدة السابقة للاضطرابات التي حدثت في مارس سنة ١٩١٩ بقي علينا ان نبحث في الاسباب التي أثرت في الفلاحين فجعلتهم يتأثرون بتحريرهم أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة في مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما ابنا في ما تقدم ولكن انتشارها حتى وصلت الى الفلاحين وحملتهم على ارتكاب الفظائع وهم الطبقة التي جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطانى أمر يحتاج الى الايضاح فأولا نقول ان الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقا مما كان يظن والاضطرابات انحصرت في جوار البنادر الكبرى والبلاد المحاذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التي لا يصل اليها المحرضون

وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلاً كثيراً الى الاشتراك في حركة كهذه ثم ان الاماكن التي وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدي فيها على سكك الحديد بوجه الاجمال وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن مهاجمة سكة الحديد كانت اتباعاً لخطة قديمة سابقة كان يقصد بها التمهيد لهجوم الماني عثماني على القنال ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث في مصر . وهذا يعلل بعض الدلائل التي تدل على اشتراك واتحاد في العمل في اضطرابات مارس سنة ١٩١٩ وهناك ما يدل ايضاً على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لان هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاخمة في الاسواق الاجنبية مع كون ايجار اطيانه على ازدياد . ولكن هناك عوامل جرت بها الحرب وكانت أدعى الى زيادة جفائه وتفوره وهي (١) التجنيد لفيلق العمال والهجاة المصري و (٢) مصادرة الحيوانات الاهلية و (٣) مصادرة الحبوب و (٤) جمع الاموال للصليب الاحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل اكثر من العوامل نفسها

أما العامل الاول فقد دلت الدلائل على ان الانتقار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد وان الرواتب التي كانوا يأخذونها نفعت الفقراء نفعا عظيماً ولكن يظهر أن المستشفيات التي كانوا يمرضون فيها لم تكن على ما يرام وانه كان بين ضباطهم كثير من

بجهلون لغتهم ولاخبرة لهم بمعاملتهم على أن قبولهم للانتظام في سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا في الخدمة منهم في حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن نظامهم من الخدمة لم يكن شيئاً يذكر . وكانت التدابير تسير طبق المرام مادام الذين ينتظمون في فيلق العمال يجندون من المتطوعين . نعم ان البعض نظموا من اطالة مدة خدمتهم الى مابعد التاريخ الذي تعاقدوا عليه وذلك بعد ما تولت سلطة عسكرية أمر التجنيد ولكن نظامهم لم يبدأ الا بعد ما ثبت أن نظام التطوع لا يفي بتقديم العدد الكافي من المجندين فاضطر الامر اذ ذاك الى الضغط الادارى للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا في أول الحرب مع تركيا بانهم لا يطلبون للاشتراك فيها بقى التطوع اسماً لا فعلاً وعهد الى عهد البلاد الذين هم موظفون اداريون في الاقاليم بلا راتب في التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الانكليز الذين أخذوا كثيرهم للعمل في جهات أخرى فلجأ العمد الى اكرام الناس وارغامهم على التجنيد ولا ريب في أن بعض العمد الخربي الذمة اغتنموا تلك الفرصة لسوق أعدائهم الى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم وأخذوا الرشوة لاعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا البديل وفي بعض الاحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة الصحف وكان الذين يتخذونها يحتجون بان البريطانيين يضطرونهم الى اتخاذها

وقد اختلف الناس في مقدار هذه المظالم والمساوىء ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جداً في بعض الجهات ويسرت للمحرض السياسى انتهاز الفرص لقضاء ما ربه وأما العامل الثانى أى مصادرة الحيوانات الاهلية فيقال فيه ان الفلاح تضايق كثيراً من أخذ دوابه التى هى واسطة النقل عنده ولكن يظهر ان أثمانها كانت تدفع اليه عند أخذها منه وكانت أثماناً حسنة . غير أن الاثمان التى كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التى باعها كانت أعلى من الاثمان الاولى بكثير . فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعاً ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سبباً كبيراً لتظلمهم علماً بأنه لا بد منه فى زمن الحرب ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاهم عن الذين كانوا السبب فيها .

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سبباً أعظم مما تقدم فى الضغط والاستياء لان أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها وكانت أسعارها فى الاسواق أعلى بكثير من الاسعار التى تدفع بها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيطة جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحاً كبيرة . فان العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقي بأسعار السوق العالية والاهاالى الذين لم يكن

عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحساب والدفع بطيئة وثبت بالبينة أن الموظفين في المديريات أبقوا أموال الدفع في أيديهم مدداً طويلة وأن كثيرين من العمد والمشايخ الذين عهد إليهم في توزيع الأموال اختلسوا قسماً منها فكان الموظفون المحليون هم المسئولين في الأكثر عن هذه المنكرات ولكنها نسبت إلى الانجليز ولم يكن الانجليز قادرين على مراقبتها بسبب الأحوال غير العادية حينئذ

وأما العامل الرابع وهو جمع الأموال للصليب الأحمر فقد تولاه المأمورون والعمد المصريون . وكان المقصود جمع هذه الأموال بالتبرع ولكنه كثيراً ما تحول إلى الغصب والأكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الأموال التي جمعت من مراكزهم . شاع في البلاد أن جزءاً فقط من المال المجموع بلغ المصدر الذي جمع له . فمما لا يختلف فيه والحالة هذه ما إذا كان من أصالة الرأي ومراعاة مقتضى الحال في أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يعمل في مصر شيئاً أكثر من فتح كتاب لمساعدة الجرحى فكان كثيرون من أغنياء المصريين والأجانب المقيمين في مصر يقبلون على الاكتتاب بلا ريب وأما تفويض جمع المال إلى موظفين محليين

من المصريين فكان من شأنه فتح باب للمكرات والمساوى المؤدية الى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جداً لاسباب اخرى كثيرة هذا ومما يقتضى ذكره أن الجنى الصليب الاحمر الانجليزى وفرسان مار يوحنا عينتا بعد الحرب ١٠٠ الف جنيه انجليزى لاعانة الذين نكبوا فى الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم

وزد على هذه الظلمات الخصوصية التى ذكرت أن أسعار الاشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالخنطة والثياب والوقود ثقلت وطأته على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفى للنفقة التى يقتضيها غلاء المعيشة مع انهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الاجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة فعائلة من أربع أنفس رجل وزوجته وطفلين لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفىها من الطعام الا بثمانى ي فوق متوسط الاجرة كثير حينئذ فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين وأضاعى بعض الثقة التى كانت عندهم بمزايا الادارة البريطانية فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين وكانت اذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير العلاج فيها موظفاً انكليزياً ولم يتوسط انكليزى لحمايته من المطالب الجائرة التى كانت

تطلب منه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الانكليزي يمر في غيطانه راكباً جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكوى صغار الفلاحين فغاب هذا المنظر عنه أو كاد حتى في الايام السابقة للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من مركز ادارى الى آخر فغاب المفتش عنه سهل عليه تصديق الاشاعات التي شاعت عن قرب رحيل الانكليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ماشاءوا بلا ممانعة والغاء الضرائب عنهم . وهناك ايضاً ما يحمل على الاعتقاد أن بعض المحرضين الذين لاخلق لهم روجوا الاشاعات الوهمية الكاذبة عن تعدى الجنود الانكليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القرى يعيشون فيها قتلاً وفساداً فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذى أفضى الى قتل بعض الجنود الانكليز قتلاً شنيعاً في ديروط . أما تلك الاشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطنى هم الذين أوحوا بها

فقدت مصر بوفاة السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكماً مقتدرًا وكراماً الاخلاق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الاول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب واشترك بشجاعة واخلاص في تحمل المشقات التي يقتضيها تدبير أمور بلاد اسلامية تحتها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين

وعاش حتى تغلب على نفور الناس منه بسبب حوله محل ابن أخيه وحاز احترامهم واحترامهم له على اختلاف طبقاتهم. أما خلفه الذى تعلم وتهذب فى إيطاليا فوجد نفسه من بادئ الامر فى مركز أضعف كثيراً من مركز سلفه فى عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فهما قصد وسعى وجدتم لم يكن يستطيع سد السيل الذى كان يطفو ويتعالى ضد الانكليز

ثالثاً — بعد الحرب

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية الى آخر الحرب فسهل الآن علينا أن نذكر كيف ان المبادئ التى جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيراً سريعاً قاطعاً فى رأى المصرى. فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الامم مصيرها جاء مصدقاً لعواطف كانت تحتمر فى صدور الطبقات المتعلمة منذ زمان طويل

فالذين كانوا ينتظرون فى مصر نصراً المانياً عثمانياً ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم فقاموا يدعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أدياً ومادياً على نيل النصر كانت هي نفسها آلة فعالة فى خلع البقية الباقية من النير العثمانى. والمعتدلون فى مصر قاموا يقولون ان الوقت قد حان للمطالبة

بحكم ذاتي طبقاً لما صرح به الساسة البريطانيون مراراً من أن تدخلنا في مصر وقتي وشعر الناس شعوراً صادقاً بأن سلوك البلاد عامة في الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذي دعت الامة اليه فلبته تعطيهم حقاً في مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى أن رشدي باشا كبير الوزراء كان قد فتح في آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية

ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح الانكليزي الفرنسي في أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التي أنقذت من الظلم العثماني تحريراً تاماً وأن تنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التي يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم فأبان المعتمد السامي حينئذ (السريجنلد ونجت) ان هذه السياسة سيكون لها صدى في مصر . وزد على هذا ان المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل انشاء مملكة مستقلة في بلاد العرب التي لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل في الحضارة والارتقاء عن بلادهم التي تضارع بلاد الغربيين بعض المضارعة

وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الامور في كل مكان ثار نائز

الرأي العام أثر لإذاعة مذكرة سرية أولت بأنها تنكر على مصر
مزاي الحكم الذاتي الذي يراد منحه لامم دون الامة المصرية
ارتقاء . وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت في أوائل سنة
١٩١٨ للبحث في الاصلاح الدستوري فطلبت من السر ولیم
برونيات نائب المستشار المالى ان يضع مذكرة تكون قاعدة
لمناقشتها وان يفحص على الخصوص مبدأ منح النزلاء الاجانب
قسماً في تشريع البلاد لعل ذلك يغرى الدول بالتنازل عما يحق
لها بموجب الامتيازات الاجنبية من المفاوضة في كثير من التشريع
فلما قدمت مذكرة السر ولیم برونيات الى رئيس الوزارة في
أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ساءته كثيراً ثم ذاعت واشتهرت مع
أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية فقامت القيامة وعلا
الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنح الجمعية التشريعية سلطة
استشارية فقط ويعهد في السلطة التشريعية كلها الى مجلس ثان
(مجلس شيوخ) تكون فيه الاكثرية من الاعضاء الذين تعينهم
الحكومة وبعض الاعضاء الاجانب المنتخبين

وفي الوقت الذي عينت فيه اللجنة المذكورة آنفاً كانت لجنة
أخرى تدرس مسألة الاصلاحات القضائية اللازمة فيما اذا ألغيت
الامتيازات الاجنبية وقد قضت في ذلك أشهراً كثيرة ولم تصدر
تقريراً ولكن شاع انها تنوى استبدال المحاكم المختلطة بمحاكم

جديدة تكون لغتها الانكليزية ويكون القانون الانكليزى هو المعمول به فيها . وفى ذلك ما فيه من الغبن والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدي المحامين الاجانب الذين يترافعون بالفرنسوية وكان من شأن هذه الاشاعة أنها زادت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الانكليزية

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيان آخرا من زعماء الفريق المتقدم فى الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر الى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتى التام » لمصر وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف الى لندن للمناقشة فى شؤون مصر وقال أن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها فابلاغ السر ريجنالد ونجت وزارة الخارجية مطالبها بالجواب بأن « لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالرجوع الى لندن » وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب فى ذلك وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن

بسبب مؤتمر الصلح ولذلك « لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافى والعناية الواجبة لمسائل الاصلاح الداخلى المصرى » وعليه طلب من الوزيرين « أن يؤجلا زيارتهما » فافهم رشدى باشا المعتمد السابق أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيراً لمعنى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استعفائه . ولا ريب انه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين فى مسائل كهذه حين كان الضعف السياسى شديداً وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا فى تلك الساعة الحرجة وجوب البحث فى المسألة المصرية حالا مع أن المعتمد السامى ألح عليهم فى مقابلة الوزيرين فلم يدخروا وسعاً فى إقناع رشدى باشا باسترجاع استعفائه وضربوا موعداً لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز فى مصر حتى أن الوزيرين اشترطا فى سفرهما أن يسمح لزعاول باشا ورفاقه بالسفر مثلهما ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطلب المعتمد السامى الى انكلترا لاستطلاع رأيه فى الحالة

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا الى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى وحمل عمالهم حملة شديدة على الانكليز فى طول البلاد

وعرضها حيث لم يبق الا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب .

وبينما كان البحث دائراً على سفر الوزيرين المصريين الى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ ارسلت مذكرة الى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثني عشر عضواً تحت رئاسة زغلول باشا و عرضه عرض أمانى مصر المشروعة على الدول الاخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت في آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضواً



وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة الى السلطان أولها الجمهور بان الغرض منها محاولة ارهاق عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة فعند ذلك تحدياً لا يمكن السكوت عنه فقر رأيي السر ملن شيتهم القائم باعمال المعتمد السامي بعدم موافقة الحكومة البريطانية على ابعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره الى مالطه فافضى ذلك الى تجديد التحريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الانجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الاقالم بمحدث مثل هذه الفتن وفي ١٢ مارس حدثت فتنة في طنطا فاحمدها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت في معظم مديريات الوجه البحرى وعم فيها الهجوم على المواصلات

لقطعها ووردت الانباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفي ١٦ منه قطعت سكة الحديد والاسلاك التلغرافية في القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماماً بين القاهرة والوجه القبلى والاجانب المقيمين فيه وبلغ تعصب الثوار أشده ذلك اليوم بقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط فى ديروط ومفتش انكليزى فى مصلحة السجون وهوزاكب القطر بين مصر وأسيوط والمنيا ولكن عادت الحالة فهدأت فى ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فاعيدت المواصلات بخط سكة الحديد الاكبر والتلغراف ورتبت الجنود اللازمة لحراستها ووجهت القوات العسكرية فى جهات مختلفة لحفظ النظام فى الاماكن التى اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم واعادة هيبة الحكومة اليها وأنقذت الاماكن النائبة فى الوجه القبلى فزال بذلك الدور الاول من الاضطرابات وكان أشد الادوار خطراً

وعليه لم يمض على ابعاد زغلول باشا وشركائه اسبوع حتى قامت حركة على الانكليز بل على الاوربيين عموماً وبلغت حدّاً تخشى عواقبه . وكانت حركة وطنية تؤيدها اميال جميع الطبقات

والمذاهب في الامة المصرية وفي مجلتهم الاقباط وظهرت بين أشد عناصرها تعصباً بمظهر تخريب الاملاك والمواصلات تخريباً منظماً والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة ولا ريب ان الوفد مسؤول عن تنظيم المظاهرات الاصلية التي نشأت الحركة عنها ولكن أعضاءه الذين يفوقون سواهم في المسؤولية هالهم تفاقم الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل الى أيدي المتطرفين غير المسؤولين تؤيدهم بعض العناصر الاجنبية من المتشردين

وكان اللورد اللنبي القائد العام في مصر قد سافر لينضم الى مؤتمر الصلح في باريس في ١٢ مارس فعاد الى القاهرة في ٢٥ منه وكان قد عين معتمداً سامياً خاصاً مدة غياب السر ريجنلد ونجت في انكلترا وصدرت اليه التعليمات « باعادة القانون والنظام وبادارة الامور بجميع المسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادلة » وقد أفضت التدابير العسكرية التي اتخذت الى تهدئة الاحوال ظاهراً ولكن الشعور بعداوة الانكليز لم يخف الا قليلا وتحول بالاكثير ضد العنصر العسكرى الذى اشاعوا الاخبار الكاذبة عن سلوكه في قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة معتصمين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم

ودعا المعتمد السامي الخاص اليه تقرأ من الاعيان وخطبهم بلهجة سلمية ولكن ذلك لم يحل دون الاضراب العام من ١٢

ابريل الى ٢٦ منه غير أن اللورد اللنبي سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر الى انكلترا وبعود زخلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطه جرياً علي سياسته السامية وبموافقة حكومة جلالة الملك وبذلك انعكست السياسة التي اتبعت قبل مرور شهر علي إبعادهم وأصبح زعماء الحركة أحراراً يذهبون الى انكلترا أو الى غيرها لتجديد التحريض والتمهيج

هذا بالاختصار حديث سير الاحوال في الاربعة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٩ وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجيء الى لندن لما طلبا ذلك ودلت النتيجة على أن مشورة السر رجنلد ونجت في هذه المسألة كانت عين الصواب وفي رأينا أنه كان يحسن صنعاً لو زاد إلحاحاً في وجوب اتباع مشورته . وبعد هذا الخطأ الذي ارتكب في بادئ الامر جرت الحوادث في مصر بأسرع مما أدركت الحكومة فانها لم تقدر نتائج ابعاد الزعماء حق قدرها . ولما ألغى الامر بابعادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة تبادر الى ذهن الناس طبعاً أن السياسة البريطانية سياسة تردد وانها تتقلب تقلباً سريعاً تحت تأثير الاغراء والتحريض ثم اقتضى الامر في المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الانكليز وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة وهذا العقاب أطل عهد السخط طبعاً وان يكن قدأُنفذ بالاعتدال

بوجه الاجمال . وحاولت الحكومة تطيب خواطر المصريين
 باحالة كثير من القضايا الى المحاكم العادية بعد ما نظرت المحاكم
 العسكرية فى القضايا المستعجلة جداً ولكن رأى أنصار الحركة
 الوطنية قد صلب ورسخ فنتج عن ذلك أن الناس لم يعودوا
 يتقدمون للشهادة فى جميع القضايا تقريباً فأطلق سراح المتهمين
 فيها . وفى أثناء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد اخلاء سبيلهم
 من مالطه الى باريس آمليين أن يحملوا مؤتمر الصاح على سماع
 دعوى مصر بالاستقلال ولما أخفقوا فى ذلك وجهوا همهم للحصول
 على تأييد الاجنبى لقضيتهم فأوفدوا رسولا الى أميركا لاستمالة
 رأى العام فى الولايات المتحدة . وجد أنصارهم فى مصر فى السعى
 لاتمام نظامهم وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم فى جوانب البلاد
 متذرعين الى ذلك بالقلق الصناعى الذى كان فى البلاد . فحولوا كل
 جهدهم للاستعانة به ولذلك تعددت حوادث الاضراب عن العمل
 بين كبيرة وصغيرة وأعلن فى خلال ذلك أن الحكومة البريطانية
 طازمة على ارسال اللجنة الخصوصية الى مصر فحكم المهيجون
 بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية فجعلوا همهم
 تضيق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة

ب الحركة الوطنية والاماني المصرية

تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأغراضها الحقيقية بسطاً صحيحاً مفهوماً

قيل « ان كل مصرى يستحق أن يسمى مصرياً وطنى النزعة فى قلبه » وهذا القول انما يصدق على المتعلمين كثيراً أو قليلاً وهم أقل من ١٠ فى المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليوناً فلا معنى لهذا القول عند اطلاقه على ٩٢ فى المائة من الاميين وخصوصاً الفلاحين الذين هم ثلثا الامة كلها . فى المدن والبنادر يسهل تهيج الغوعاء بتأقنينهم الفاظاً مستحبة رنانة تتخذ شعاراً سياسياً فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفلاحون فجمهورهم لا يبالى بالسياسة من طبعه وهم لا يزالون على العهد القديم فى الفلاحة يعيشون فى اطيانهم ومنها وهم متعلقون بها تعلقاً شديداً ومع ان طرقهم وادارتهم الزراعية لاتزال على عهدى الاول وقبلما يستعينون بالعلوم الزراعية فهم يخرجون بجدهم الذى لا يبارى ومعرفتهم التامة بتربية تلك الحاصلات العجيبة التى هى أس الثروة المصرية وليس لهم هم فى هذه الحياة الا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكافى لزراعتهم من النيل فى حينه لئلا تعجز ارضهم . ولكنهم

وان كانت دائرة نظرهم فى الامور لاتزال محدودة فقد ازدادوا استقلالاً واستمسكوا بحقوقهم عما كانوا عليه فى عهد الاستبداد
الماضى

١ واذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للانكليز على انهم لا يحبون الاجنبى أيا كان . واعتبارا لكونهم مسلمين غيورين لاتحلو مقابلتهم للمسيحى فى بادئ الامر من الفتور والنفور . ولكن هذه الاوهام زال معظمها منهم مع الانكليز بعد اختبارهم لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الاجال وما أفضى اليه وجودهم من التحسن الظاهر فى أحوال الفلاحين . نعم ان أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوئ العهد القديم أقل شكراً لنا من آبائهم الذين كانوا يتذكرون تلك المساوئ ولا ينسونها . ولكن الفلاحين وان يكونوا أقل ضعفاً واستكانة مما كانوا فى الازمان الماضية لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الاطيان وتغنت عدد كبير من الموظفين المصريين وبلصهم لهم . وهم يشعرون أن النفوذ الانكليزى يحميهم من هذه الاخطار بعض الحماية . نعم ان حوادث الحرب المشؤومة التى أشرنا اليها آنفاً أدت الى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية وكانت أسباباً مهيئة للحوادث الفظيعة التى حدثت ضد الانكليز فى ربيع سنة ١٩١٩ . ولكن تلك الفظائع كانت

شاذة وقصيرة الاجل . ويظهر أنه فيما خلا الجهات التي يصل اليها تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون الى حسن الظن بالانكليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم . وقد أثرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويعاشرونهم حيث أكدوا لنا أن الماراة التي كدرت الصفاء في السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الانكليز الذين أحسنوا السلوك ينزلون على الرحب والسعة في البلاد كما كانت الحال فيما مضى

ولكن من العبث أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هي عليه من الجفاء . فقد سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم اليها كلهم اما طوعا أو كرها من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب وأصحاب الاملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والادباء والصحافيين وطلبة المدارس وأخطر من هذا شأنها أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الاصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميائهم . وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكا لا غبار عليه ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة

الوطنية في قلوبهم ونفوذهم يتجه الى الجهة الوطنية ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأي العام في الامة لا يؤثر في السواد الاعظم منها على مر الايام ولا ينكر أن هذه الملايين التي تجهل القراءة والكتابة لا تبالي بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهبا سياسيا ولكن يسهل تعليمها ترديد الالفاظ المستحبة التي تصير شعارا لها والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالطعن دائماً في كل ما هو انكليزي وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية الى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم فهذه الحرب القائمة بتسويد كل شيء تسويدا كاذبا يدبرها كثيرون — خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون الى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية الا القليل منها . والفلاح وان كان لا يقرأ بنفسه عادة يفضي الى من يقرأ له فاذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه الى جهة واحدة فلا بد أن الاكاذيب التي تنفث كلها فيه على الدوام تسم عقله أخيرا

نحن نحسب في حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الانكليز بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يزيدها ويقويها تقوية اصطناعية لكي يؤثر فينا مع انه مامن خير بهذا

الامور يتأثر منها حتى يخطئ فيحسب الشطط الذى ينتج عن
التحريض السياسى البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأى الامة
ولكن ما يستحق الاعتبار انه بينما كان كثيرون من المصريين
يستهنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكنا لمنعه غير
الذين تضطروهم مناصبهم الرسمية الى ذلك ونقر قليل جدا .
وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية ان يظهروا
بمظهر الذين لا يميلون الى الامانى الوطنية او ان يفعلوا شيئا من
شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم الى دائرة الاعتدال ولم يحركوا
احدا ان يقول انه موافق على « الحماية » أو انه غير موافق على
« الاستقلال التام » فكان ظاهر ذلك ان كل ذى رأى مستقل
يميل الى الحركة الوطنية بكليةته وعندنا ان ذلك سيبقى كذلك
على الراجح

لا مشاحة ان الامر جليل ومن يقدره يحيل اليه لاول وهلة
انه لا خيار لنا امام هذا البنيان المرصوص الا ان نقلع عن مركزنا
فى مصر بالكلية او ان نحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة
المتزايدة لنا فى الامة المصرية ولكننا بعد انعام النظر فى هذه
هذه القضية زدنا املا بها واقتنعنا بعد الاحاديث الكثيرة الودية
التي جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم وفي
جلتهم قوم يعدون من غلاة الوطنيين انهم لا يضمرون للانكياز

من الخصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الانسان من الحملات المنكرة
التي تحملها الصحف علينا . وتبين لنا ان علم الحركة الوطنية
الصافي يخفق على اقوام متعددة الآراء مختلفة طبعا وقصدا فلا
ريب في ان هنالك قوما من انصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم
لكل مراقبة اجنبية وخصوصا لكل مراقبة بريطانية على تعدى
القانون وارتكاب الجرائم والموبقات او على الميل الى من يرتكب
تلك المنكرات على القليل . واغراضهم كلها تنافى الاتفاق والتفاهم
بين الانكليز والمصريين وليس ذلك فقط بل انهم مستعدون
ايضا للسعى في بلوغ تلك الاغراض بوسائل لا يحلها شئ ولا يسمع
حكومة من الحكومات الا الضرب على ايدي الذين يجرون
الناس عمدا على نظام من الارهاب يراد به جعل التعاون بين
البريطانيين والمصريين محالا في المستقبل . ولا ريب ان الحوادث
المشؤومة التي حدثت بمصر نفسها في السنوات الاخيرة وروح
القلق والثورة الذي ساد العالم كله وكان له ضدى شديد في مصر
افاد الفئة المتطرفة لانها اتخذته حنطة لمطحنها اكسبت الحركة
الوطنية مسحة من الشؤم والوبال . فلا عجب والحالة هذه اذا اعتبر
كثيرون من الانكليز المقيمين بمصر واكثر منهم من انجليز
انكلترا أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للانجليز
وان الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالي رأسا على عقب

ولكننا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة أن التمسك بهذا
الرأى الواسع خطأ كبير ولا يجوز أن تترك التأثير الذى علق
بنفوسنا من الاضطراب الذى حدث فى الاثنى عشر شهراً الماضية
يعميننا عن رؤية المعقول والمشروع من أماني الحركة المصرية
ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئاً فشيئاً الى
أحضان المتطرفين وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظيين الانجليز
والمصريين والسهل التلافي الى عداوة وجفاء دائم بين الفريقين .
نعم أنه يجب قمع التعدى والاخلال بالنظام والحق يقال أن التدابير
التي اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة . ومما
يقضى بالاسف الاضطراب الى ابقاء الاحكام العرفية في مصر ولكن
هذه الاحكام تجري في أيام اللورد اللنبي بأقل ما يمكن من الشدة
ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولاحوال الناس في معيشتهم
اليومية . غير أن وجوب قمع التعدى والاخلال بالنظام في الحال
لا يجيز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالى
كثيراً أو قليلاً . والذين يجاهرون بالثورة والجناة الذين كانوا
سبب الفتنة في ربيع ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدى بعد
ذلك التاريخ فانا في الكلام الذى جرى لنا مع الكثيرين من
المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية وقبلما التقينا بمن ينسك
ميله اليهم — وجدنا روحاً يختلف كل الاختلاف عن الروح

الظاهر في تلك الفظائع والمنكرات فقد ذموا أماننا الالتجاء الى
التعدى والمجاهرة بالثورة وقالوا أن ذلك جناية لا خير منها .
ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن اخضاع
مصر اخضاعاً تاماً اذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون
لا حلفاء صادقون شاكرون واعترفوا كلهم اعترافاً متفاوتاً في
شدته وحرارته — بالمنافع العظيمة التي أغدقتها بريطانيا العظمى
على مصر واعترف اكثرهم أيضاً بأن مصر لا تزال في حاجة الى
مساعدة انكلترا لها على تنظيم أمورها في الداخل ومنع التعرض
لها من الخارج ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميداناً
لتنافس الدول ودسائسها واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا
العظمى مصالح خصوصية في مصر لانها حلقة الاتصال بينها وبين
سلطانها الشرقية وأملاكها الاسترالية وان لها كل الحق في ضمان
هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع ولكن هل يلزم لقضاء
هذه الأغراض ان تحرم مصر استقلالها وتجعل جزءاً غير منفصل
عن السلطنة البريطانية وان تقاوم رغبة المصريين المتأصلة في أعماق
نفوسهم في ان يكونوا شعباً قائماً برأسه بين شعوب العالم . الا
تقضى مصر أغراض انكلترا كما تقضيها الآن أو أحسن اذا صارت
بلاداً منتظمة الامور هادئة الاحوال مصادقة لانكلترا متصلة
بها اتصالاً وثيق العرى لا تشكو ظلامه ولا تميل الى ثورة . أو

ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التي طالما جازت بها بريطانيا العظمى في تصريحاتها المتكررة حيث قالت انها لا تقصد امتلاك مصر ولا ادماجها في السلطنة البريطانية وانما تروم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها . قالوا انهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمانا طويلا ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لانهم يرون بعد مرور اربعين سنة تقريبا على الاحتلال البريطاني لبلادهم انهم لم يدنوا من الغرض الذي ادعت بريطانيا العظمى انها ترمى اليه بل بعدوا عنه وان بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على الحماية التي يعتقدون كلهم انها تتضمن اخضاع بلادهم اخضاعاً دائماً عدلت عدولا قطعياً عن سياستها الاولى ونكثت عهداً فانهم قبلوا الحماية حين اعلانها كضرورة اقتضتها الحال لانه لما كانت بريطانيا العظمى في حرب مع تركيا أصابت بقطع العلاقات التي كانت باقية بين تركيا ومصر فلم يكن بد اذ ذاك من وضع شيء آخر في الحال موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سائغاً باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون ان بريطانيا العظمى تسوى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها ومصالحها الحقيقية وشرفها ولكنهم بدلا من ذلك لا يرون الآن امامهم غير فقد جنسيتهم وقوميتهم فقد دائماً وصيروتهم (مستعمرة بريطانية) ورعية .

بريطانية فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون بالعدل
البريطاني أولاً وبعطف كل العالم المتمدن عليهم أخيراً

(ج) - السياسة المقبلة

هذا في اعتقادنا بيان الرأي عند انصار الوطنية المصرية
ولكن سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن
دائرة الاعتدال والانصاف جعلها الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما
يقبل الصلح والاتفاق مع ان الامر ليس كذلك في رأينا ولا هو
دائم بالضرورة فان الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التي
يرأسها سعد باشا زغلول والتي تسلط على عقول المصريين تمام
التسلط ولوفي هذا الحين على الاقل والتي تقول ايضاً بأنها تنطق
بلسان الامة ومعهما وثائق كثيرة مؤلفة من أعضاء اكثرهم ليسوا
من الغلاة المتطرفين بل اصحابهم من حزب الامة القديم الذي كان
غرضه التقدم الدستوري تدريجياً بخلاف الحزب الوطني الذي
هو حزب الثورة ومعارضه البريطانيون

نعم ان زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطتنا معهم ماؤهمهم
بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا الى المعارضين ومازوا يدنون منهم
شيئاً فشيئاً الى عهد قريب ولكن ظهر لنا بالاختبار ان الامر
لا يقتضى الا عناء يسيراً لفهم رأيهم وازالة ريهم وشبهاتهم في
مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم الى المناقشة

في الحالة تمام التعقل . وهذا يصدق أيضاً على الذين هم أكثر منهم اعتدالا في رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا وان يكونوا ميالين الى الغايات الوطنية . ولما خرجنا في تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلنا في جوهر القضية وصعوبتها العملية تبين لنا ان المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم في حفظ قوميتهم وجنسياتهم بحيث يكونون شعباً ممتازاً عن سواهم

فيظهر مما تقدم ذكره انه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل في أعماق نفوسهم عند السعي في التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك في كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التي هي أكثر اعتدالا وميالا اليينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود اليينا وتحاز الى جانبنا ولا يكفي لذلك اعطاء مصر كثيراً او قليلاً من « الحكم الذاتي » حتى ولو اعطيناها ما هو معروف عندنا « بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلي لاملاكنا) لان المصريين لا يعدون بلادهم من جملة الاملاك البريطانية ولا يعدون انفسهم رعية بريطانية . وهذا الفارق يوجب الفرق والتمييز بين قضية الارتقاء الدستوري في مصر وقضية في البلدان الاخرى التي مضت عليها السنون وهي جزء من الامبراطورية

البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلاً فننا نقول في كلامنا عن هذه البلاد انها تبلغ حالة القومية (اوحالة الامة) تدريجياً واما المصريون فيقولون انهم بلغوا هذه الغاية ولا يمكن ان يرضوا بحل المستقبل مصر اذا لم يكن مبنياً على الاعتراف بدعواهم هذه بل يجب حينئذ اكرامهم على قبوله اكراماً

وعندنا مقابل هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى وهي ان مصر وان لم تكن جزءاً من الامبراطورية البريطانية فعلاً فاهميتها حيوية لنظامنا الامبراطوري كله . وانها بلغت بارشاد بريطانيا العظمى مستوى جديداً من الحضارة والتقدم اذا تركناها تنحط عنه كان ذلك شراً ووبالاً فالتوفيق بين الدفاع عن هذه المصالح المصرية والبريطانية وبين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالامر اليسير والانسان يتوهم لاول وهلة ان هذه القضية تزداد اشكالا وتعقيدا ووبالاً بسبب قوة مركز الجاليات الاجنبية غير الجالية البريطانية في مصر ولكنه اذا انعم النظر في ذلك وجد انه يجعل تلك القضية اقل اشكالا فليس في الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الاوروبيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة في التجارة والتعليم والصناعات العلمية والادبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة ايضاً ثم ان المدن المصرية الكبيرة ولا سيما الاسكندرية أضحت مدناً أوروبية من وجوه

كثيرة وستظل بلاد مصر بلاداً دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلاً لم يراع فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة الحصينة المركز في وادى النيل فلا عجب اذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة في بابها . ولكن كل ما في مصر وحولها فريد في بابها أيضاً وليس عندنا سابق تتبعها في معالجتنا لاحوال خارجة عن الحد المألوف كهذه وكل نظام يطبقها يلزم أن يكون جديداً غريباً ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونها في حكم الامور المتناقضة .

وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجاً الى هذه النتيجة وهي أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضاً لا يرضى ولا يفي بالغرض وان الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان أى بعقد معاهدة بين البلدين . ولم نر سبيلاً آخر غير هذا الى اطلاق سراح مصر من الوصاية التي يعترض المصريون عليها اعتراضاً شديداً بلا تعريض المصالح الحيوية التي تحب علينا وقاتيتها للاخطار وظهر لنا أن كل ما يلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقاً معينة في الاراضي المصرية . أما الحقوق التي كنا نذكر فيها فعلى نوعين الاول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في

إبقاء قوة عسكرية في أرض مصر لتحمي مصلحتها الخصوصية في مصر أي سلامة مواصلاتها الامبراطورية والثاني أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة أما الامتياز الاول فليس بأكثر مما يمكن مصر مع محافظتها على كرامتها أن تمنحه لحليف يتكفل بان يحميها من كل الاخطار الخارجية ولذلك تهمة قوته وسلامته أهمية حيوية وأما الامتياز الثانى فليس فيه من الاقتتات على استقلال مصر اكثر مما كانت دائماً معرضة له بسبب الامتيازات الاجنبية (*)

(*) « الامتيازات الاجنبية » اسم أطلقه الاوروبيون على الامتيازات التى نال بها الاجانب المقيمون في تركيا من سلاطين تركيا الاولين حقوقاً خارجة عن حقوق بلادها ادامة للامتيازات المضارعة لها التى كانت السلطنة البيزنطية تمنحها للاجانب المقيمين في بلادها وهى تنحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها وانما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها أما اذا كانت هذه المعاهدات التالية الى أجل معين فالامتيازات تعود فتنتعش عند انقضاء ذلك الاجل وكان القصد منها فى الاصل تمكين المسيحيين من التجارة والسكنى في بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم والعسف الذى كان يمكن أن ينالهم لكونهم غرباء ويدينون

بدن آخر ويبتدى تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا العظمى فى عهد قديم جداً ولكنها بعدما غيرت وحورت تغييرات متعددة بحسب تاريخها الآن منذ سنة ١٦٧٥ وقد ثبتت فى معاهدة الصالح التى عقدت فى الدردنيل سنة ١٨٠٩ ومنحت الامتيازات لفرنسا فى سنى ١٥٨١ (١٦٠٤) ١٦٧٣ وجددت سنة ١٧٤٠ ومنحت الامتيازات للدنمارك سنة ١٦١٣ ووجدت سنة ١٦٨٠ ولا تزال نافذة المفعول ونالت الدول العظام كلها تقريباً امتيازات كهذه من الباب العالى فى أوقات مختلفة فى الاربعمائة سنة الماضية

فوجود الامتيازات الاجنبية فى مصر ناتج عن هذه المعاهدات الخاصة بالطريق المتعاقد مع الباب العالى (دون الباب العالى نفسه) وقد كان عدد الدول التى تتمتع بها قبل الحرب خمسة عشر دولة وهى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وايطاليا واسبانيا وهولندا والبلجيك ونروج وأسوج والدنمارك واليونان والبرتغال وروسيا والمانيا والنمسا وهنجرىا فانتهت امتيازات الدولتين الاخيرتين بعقد معاهدتى فرسايل وسان جرمان وتتضمن الحقوق التى تحوّلها الامتيازات للاجانب فى مصر علاوة على بعض الامتيازات التجارية اعفاءهم من الضرائب الشخصية بلا مصادقة عليها من حكوماتهم وحفظ حرمة منازلهم وحمايتهم من القاء القبض عليهم استبداداً واخراجهم عن دائرة اختصاص

على ان استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر بدولة واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه . وزد على ذلك اننا جريا على ما اتصفت به السياسة البريطانية في مصر جعلنا قسما من مشروعاتنا حصر المزايا التي يتمتع بها الاجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصير مصر ودية أمرها اكثر مما هي الآن وذلك لا يمكن عمله الا اذا كانت مصر تعترف بان بريطانيا العظمى هي التي تحمي تلك الامتيازات الاجنبية بعد ردها الى حدود معقولة

وهذه النقطة الاخيرة تحتاج الى ايضاح فنقول أن القيود التي تقيد بها الامتيازات الاجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات المحاكم الاهلية . فافضى أمر هذا الامتياز الاخير بعد انشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ الى عدم تطبيق تشريع على الاجانب بلامصادقة الدول ذوات الامتيازات وان القضايا المدنية التي تقع بين الاوربيين والاهالي أو بين الاوربيين المنتمين الى شعوب مختلفة تنظر امام المحاكم المختلطة وأما القضايا الجنائية التي تتعلق بالاوربيين وكذلك القضايا المدنية التي تقع بين اوروبيين من شعب واحد فتتنظر امام المحاكم القنصلية وتستعمل فيها قوانين بلادها . ولا يؤدي الاجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الاملاك وأموال الاطيان »

ولها سيئات . فحسنتها انها تحمى حرية الاجانب وأملاكم بكونها
تضمن لهم العدل فى أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحاكم
المحليين وسيئاتها انها تعفى الاجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع
القوانين المحلية واللوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيراً
عظيماً لا مسوغ له ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال
التخلص من الامتيازات الاجنبية واستبدالها بنظام يحمى كل
المصالح الاجنبية المشروعة ويبطل الامتيازات التى يتمتع بها
الاجانب الآن والتى لا يمكن الدفاع عنها وللوصول الى هذه الغاية
دارت المفاوضات منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التى لها
حقوق فى مصر بموجب الامتيازات ولكن هذه الدول لا يمكن
ان تتنازل عن تلك الحقوق مالم تحصل على ضمان بان ابناء وطنها
يحصلون على العدل والمعاملة بالانصاف فى المستقبل . ولا عطاءها
هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى فى مركزه يمكنها من
تنفيذه فمن مصلحة مصر اذاً أن تتمكن بريطانيا العظمى أن تحمى
الامتيازات التى يتمتع بها الاجانب فى مصر ويقضى العدل
والانصاف بابقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف فى
معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى فى مصر
هذه هى أوصاف التسوية التى بتنا نرى انها تضبط العلاقات
بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل ذكرناها بوجه الاجمال

وتركنا تفصيلها لنشره بعد . فلما شرعنا نناقش فيها المصريين الذين كنا وياهم على وداد وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة فى الوطنية تقدماً متفاوتاً فى القلة والكثرة وجدنا منهم ما شدد عزائمنا وهو مقابلتهم لاقتراحنا بالميل اليها والعطف عليها لانهم يرتاحون الى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع نده لا كما على الاعلى على الادنى لمطابقتها لشعورهم بانهم شعب قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية اذ الامر ظاهر ان تلك الفكرة تنطوى على الاعتراف مبدئياً باستقلال مصر ولا تطابق النظرية التى تعتبر بموجبها مصر ملكاً من الاملاك البريطانية . ولما نظرنا فى الشروط التى اشترطناها فى اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلموا بانها وان كانت شروطاً لا يقبها الوطنيون المتطرفون لكنها من الشروط التى يستطيعون أن يسوغوها ويبرروها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها فانهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة الا اذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها ويحق لبريطانيا العظمى ان تأخذ بدلاً معقولاً لهذا التأييد الذى لاغنى عنه لمصر . وهذا البديل انما هو الاشراف على سياسة مصر الخارجية وابقاء قوة فى ارض مصر لقضاء أغراض الامبراطورية . أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون حليفة أمراً وحاكمة نفسها بنفسها تماماً الا فيما يختص بامتيازات

الاجانب . وأما القيود التي يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون اكثر بل أقل مما كانت طول الزمان اثقائها تكون أيضاً أخف مما كانت ولا ينكر بعد هذه الاعتبار أن التسوية التي اقترحناها لم تقترح حباً بمصلحة بريطانيا العظمى وحدها بل بها وبمصلحة مصر أيضاً ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لأن تكون أساساً عادلاً معقولاً لينى عليه تعاون الامتين في المستقبل

ولا يسعنا ذكر رأي المصريين الذين ذكرناهم في هذه التسوية الا بوجه الاجمال لان المناقشات طالت بيننا وبينهم والاختلاف كثر في الرأي بينهم أنفسهم عند التفصيل وقضينا وقتاً طويلاً في مجادلات مملّة لانهاية لها في معاني ألفاظ « الحماية » و « السلطة » و « الاستقلال » و « الاستقلال التام » ولكن ذلك كله لم يمنع من انعام النظر طويلاً في مواد المعاهدة التي كنا نفكر فيها والادلال على أن الاتفاق عليها غير ممكن . ويقال بالاجمال أن الاحاديث التي جرت ونحن بمصر أرتنا اننا تقدمنا كثيراً في سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين واننا انتقلنا خصوصاً من جو الى جو خير منه كثيراً لأن الجفاء الذي استحوذ أخيراً على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التي دبت في نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول . واشتدت الاكمال باستمالة الفئات المعتدلة

منهم لتأييد سياسة المصالحة والمصالمة .

ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن في مصر للوصول الى نتائج معينة محدودة كان ايضاً محدوداً لانه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لاننا انما انتدبنا لنشير بخير الطرق التي يجب اتباعها للوصول الى تلك الغاية والمصريون الذين حادثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفراداً وجوعاً انهم انما يهربون عن آرائهم الخصوصية ولا يدعون بانهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل ان اكثرهم تجاوز هذا الحد وقالوا ان زغول باشا وفده هم وحدهم الذين فوض اليهم الناس عموماً تمثيل الامة المصرية أما نحن فلم نكن نسلم طبعاً بان زغول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التي يدعونها لهم ولكننا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتعاضد عن رؤية الحقيقة وهي انهم كانوا في هذه المدة أقوى قادة الرأي العام المصري وان لا أمل بان المشروع الذي يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور . وكان من الضروري في اعتبارنا كما قلنا للمصريين في أول الامر أن المعاهدة التي تفكر في عقدها مع مصر لا تعقد عقداً عرفياً فقط بل عرفياً وأدبياً ايضاً اذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية فهي تكون شكلاً معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف لانه يمكن

أن يقال دائماً بعد ذلك ان الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة
 في عقدها بل انها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه
 بريطانيا العظمى وانها على كل حال حكومة اتوقراطية استبدادية
 لا تمثل الشعب المصرى حقيقة فلذلك كان من الامور الجوهرية
 في مشروعنا أن لا تنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية
 تنوب عن الامة المصرية نيابة حقيقية فاما أن تكون الجمعية
 التشريعية الحالية التى أوفقت جلساتهم منذ نشوب الحرب أو تكون
 هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل ولكن المصريين
 أولى مما نحن بأن يحكموا أى جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل
 رأى الامة وانما ينبغى على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من
 الشعب تتناقش وتتداول بتمام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط
 عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية

وكان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكترية
 كبيرة ان لم ينالوا الاكترية المطلقة فى مثل هذه الجمعية ولذلك
 رأينا من الحماقة فى مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون
 مناقشاتنا له اذا شاء الكلام معنا فاننا من أول الامر دعونا وجوه
 المصريين ليعطوا لنا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين وكان
 يحتمل أن زغلول باشا الذى كان حينئذ فى باريس يعود الى مصر
 ليقابل لجنتنا لان المصريين الذين كانوا يحادثوننا حينئذ بذلوا الجهد

لاقناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدهم عدلى باشا فى ذلك ايضاً بما له من الكلمة النافذة لانه ولو كان مستقلاً عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا وكان يروم جداً أن يجتمع به ولكن زغلول باشا لم يكن يرى اذ ذاك اجابة اصدقائه الى طلبهم ومع أن الخطابات العديدة دارت بينه وبينهم فى أواخر مدة اقامتنا هناك بقى فى باريس ولم يغادرها فى ذلك الحين ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتى :

استقيننا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الاحوال اذ ذاك واتهمزنا الفرص الكثيرة لنعرف بانفسنا حالة شعور الجمهور وقررنا رأينا فى أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ولكننا لم نكن نستطيع حينئذ أن نحكم فى أمر المشروع الذى كنا نفكر فيه لاننا لو فرضنا انه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول انه يلقى فى مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت فى وضع تسوية على مبادئنا فيه ولهذا كان غاية ما نستطيع عمله أن نرفع تقريراً عن الحالة كما وجدناها وندل على النتائج التى أوصلنا بحوثنا وتحقيقنا اليها ونبسط الرجاء أن ازدياد حسن التفاهم الذى رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيراً من تعيين حالة مصر فى المستقبل باتفاق الفريقين

(٧٠)

أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر

(١) مناقشات مع رجال من الوفد بلندن

غادرنا مصر في الاسبوع الاول من شهر مارس وسافرنا في طرق مختلفة والتقينا في لندن ثمانية في أواسط ابريل لكتابة تقريرنا . وبعد الابتداء به بقليل وجدنا أمراً لم يكن غير منتظر تماماً فوققنا عملنا آمليين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التي فارقنا القطر المصري ونحن مرتابون فيها وتلك النقطة هي كما أوضحنا قبلاً الموقف الذي يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأي الوطنى بازاء السياسة التي كنا نحن نميل الى نصيح الحكومة البريطانية باتباعها فحدث الآن ما يمكن أن يحلوا الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغول باشا رأساً

في أواخر ابريل زار عدلى باشا باريس وهو موضوع التجارة والاحترام من جميع مواطنيه وكانت نصائحه لنا في مصر من أعظم النصائح قيمة فقصد زغول باشا من فوره وجعل يكلمه لكي يجمع بينه وبين اللجنة . فعلمنا في أوائل شهر مايو انه بحسن مساعي عدلى باشا بالاكثير رضى زغول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الاولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة واتفق في الاسبوع الثالث من مايو أن المستر (والآن السرسسل) هرست كان في باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة في لندن ولما أيقن

زغلول باشا أن لا حرج عليه في ذلك على مركزه من حيث كونه المحامي عن الاستقلال المصري وصل الى لندن في ٧ يونيو ورافقه سبعة من أعضاء الوفد ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران : ودار الكلام بينهم وبين اللجنة في أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة لانشغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى ولذلك استمر الكلام الى أواسط شهر أغسطس وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى فعدد منها جرى في جلسات تحضرها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورفاقه بحضور عدلي باشا أيضاً . والنقط التي كانت تصعب المناقشة فيها في هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت الى آخر الى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها ويفوضونها عادة وزد على ذلك انه كثيراً ما كان الكلام يدور في الفترات التي تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتي بفائدة كثيرة ولا فائدة من الاسهاب في وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التي جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان أوصافها العمومية

ونبتدى بذكر ما نسطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الاول الى الآخر حتى لما كان الاختلاف في الرأي بيننا يبلغ غايته فان الجدل كان يجري

بيننا بمزيد الصداقة ولا يخامرنا الريب يوماً في أن زوارنا كانوا يرومون بكل اخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجاً من مشاكل الحال ومصاعبها ولكنهم ونحض بالذكر منهم زغلول باشا نفسه كانوا مقيدين بقيود الخطة التي اختطوها لانفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون ان بين أماني المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما . ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره مقاصد بريطانيا العظمى . فلطالما قالوا لنا المرة بعد المرة أنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم في مطابقته للعدل والانصاف وما ذلك الا لكونه لا يطابق « التوكيل » الذي أخذوه من الشعب المصرى . ولم نكن نجني نفعاً من قولنا لهم ان « التوكيل » الذي يدعونه هو البيان الذي وضعوه هم انفسهم وان الجمهور المصرى انما قبله منهم فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هى من بنات افكارهم فكانوا يجيبوننا دائماً انه ليس لهم سلطة لان يجيدوا عن المطالب التي صادقت عليها الاكثية الكبرى من أهل بلادهم ولا كانت في الاصل قد عرضت منهم . فكان النداء الحربى الذى دوى بمصر في الثمانية عشر شهراً الماضية حجر عثرة دائم في الطريق ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى في سياق المناقشة نجد من الصعوبة مالا

يعرض في إلباس ذلك الاتفاق ثوباً من التعبير لا يغاير الصيغ التي يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها

وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم وقد ابتدأنا بها في سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدماً يذكر ولكنا لما وصلنا الى التناقض في شروط المعاهدة التي تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للمصالح البريطانية والاجنبية تهيب المصريون الموافقة عن أمر لا يمكن أن يناقيا الاستقلال الذي يرمون اليه والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافي ذلك الاستقلال اذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يعترفون به ولكنهم كانوا دائماً في وجل من أبناء وطنهم الذين لا يرون رأيهم فيعدونهم في مصر خائنين للقضية المصرية .

ومع كل هذه المصاعب دللناها تدريجياً الواحدة بعد الاخرى وفزنا أخيراً بوضع رسم للتسوية ارتاح اليه الفريقان بعضهم كثيراً وبعضهم قليلا ولم نصل الى هذه النتيجة الا بعد ما تباهلت اللجنة في أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمراً نمود الى ذكره بالاسهاب قريباً فانا وافقنا على طلب المصريين كنا عازمين على مقاومته في أول الامر وانما وافقنا عليه لعلنا انه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه فأرأينا انه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثممه لا يعد غالباً علينا اذا اكتسبنا موافقة الامة المصرية الودية على المشروع

برمته . ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يميل الى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة في الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة

أعجبتنا التسوية التي توصلنا اليها نظراً الى ما هي عليه بذاتها ولكن على شرط واحد جوهرى وهو ان زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بان يستعملوا نفوذهم لجل اهل مصر على قبولها وبعد ذلك بان تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم نكن ننتظر منهم أن يعدونا بنجاح مسعاهم كما اننا نحن لا نقدر أن نعدم بان الحكومة البريطانية والامة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا والذي طلبناه منهم انما هو أن يتكفلوا بان يؤيدوا النتيجة التي وصلنا اليها نحن وايامهم معاً من صميم قلوبهم لانهم ان لم يفعلوا ذلك ضعف الامل في فهم التسوية حق الفهم في مصر أو في استقبالها بالترحيب والارتياح . وان لم يكن لنا نحن هذا الامل فن العيث أن نجذب هذه التسوية للشعب البريطانى ونقول له انها حل للقضية المصرية لاننا نعتقد أن الشعب البريطانى يرضى أن يوجد في الشروط التي يعقدها مع مصر ولكن اذا كان يقتنع بان تلك الشروط تقبل بالشكر وانها تقول الى تحسين العلاقات تحسيناً دائماً والى التعاون بالصدق والاخلاص بينهم

وبين المصريين في المستقبل

أما زغلول باشا ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقيدوا إلى هذا الحد لخوفهم من أن ينكره كثيرون من أتباعهم في مصر ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتجوير في الشروط المتفق عليها وذلك بالاكثر في شكلها لكي يجعلوها أقرب إلى قبول الرأي العام المصري فتساهلنا لهم بقدر ما تقتضيه الحكمة لأننا نحن أيضاً مضطرون إلى مراعاة الرأي العام البريطاني كما أوضحنا لهم فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لارضاء المصريين إذا كانت موافقتنا تقضى إلى رفض المشروع كله في بريطانيا العظمى فكاننا قد بلغنا والحالة هذه سداً لا منفذاً له

(ب) مذكورة ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠

لما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة إلى حين ريثما يزور بعض أعضاء الوفد القطر المصري ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية التي تميل اللجنة إلى تحبيذها والمنافع العظيمة التي تنتفعها مصر منها فإذا أحسن الناس ملباقم كما كانوا يؤملون كان ذلك توكيلاً لهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط. فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب

ثلاثة او اربعة من رفاقه في السفر

وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة في نظر الاعضاء المصريين
لانه يمكن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن
يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم اذ لم يقابل تلك الشروط
بالرضى والاستحسان . وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضاً لان
المناقشة التي تقع بين الجمهور في مصر على أثره تمكننا من سبر غور
الرأى العام المصرى اكثر مما تيسر لنا سبره في مامضى وأن تقارن
بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . وعليه
كتبت مذكرة حاوية بعبارة مجملة أشهر خصائص التسوية التي
تحبذها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفاً . فكان وضع
هذه المذكرة خاتمة المساعى التي سعيناها لافراغ نتيجة مناقشاتنا
في قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الغرض منها تمكين رسل
الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأى العام المصرى فهذه
المذكرة التي سميت اتفاق ملنر وزغول ليست اتفاقاً كما هو ظاهر
عليها وانما هي رسم للقواعد التي يمكن أن يبنى عليها اتفاق بعد
وضعها فدفعها اللورد ملنر الى عدلى باشا الذي كان وسيطاً بين
الفريقين وكان له نصيب عظيم في كل مفاوضاتنا وطلب منه أن
يوصلها الى زغول باشا واصحابه وكان المفهوم انهم يستعملونها
كما شاؤوا في مناقشاتهم العمومية وهى مؤرخة في ١٨ اغسطس

وهذا نصها : —

ان المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت
بلندن في شهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر
وأعضاء اللجنة الخوصية المنتدبة لمصر وبين زغول باشا وأعضاء
الوفد المصرى وقد اشترئ عدلى باشا فى تلك المفاوضات أيضاً
وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على
أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كليهما
فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية
بقبول السياسة المبينة فى هذه المذكرة اذا اقتنعوا ان زغول
باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضاً للدفاع عنها والترغيب فيها
وأنهم يستعملون كل تفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية
مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المسنونة المبينة فى المادتين ٣ - ٤
وواضح انه اذا كان الفريقان لا يتحذان قلباً على تأييد الخطة
المقترحة هنا باتباعها لا يصادف نجاحاً » الامضاء « ملنر »

مذكرة

١ - لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم
تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً ويجب
تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا
وأحوال الاعضاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات مبنية على القواعد الآتية : —

٣ — أولاً — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانه مصالحها الخاصة وتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر انها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من المواني وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية

٤ -- تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية : —

(أولاً) تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تمهيداً للحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطوة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بان لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

(ثالثاً) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما ستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر (ثالثاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التى لصندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التى قد ترغب في استشارته فيها

(رابعاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحفانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب احاطته علماً على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيأله مساس

بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته
في أى أمر مرتبط بحفظ الامن العام

(خامساً) نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها
الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات
الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى
التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لمنع أن يطبق على الاجانب
أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد
بريطانيا العظمى من جانبها أن لاتستعمل هذا الحق الا حيث يكون
مفعول القانون جائراً على الاجانب

صيغة أخرى لهذه المادة

نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الآن الحكومات
الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية
تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثليها فى
مصر لمنع ان ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن
موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن
لا تستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزاً جائراً
على الاجانب فى مادة فرض الضرائب أو لاتوافق مبادئ التشريع
المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات
(سادساً) نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المخالفة بين

بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزاً استثنائياً فى مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين (سابعاً) الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية، قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم او رغبة الحكومة المصرية فى اى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش او التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس

٥ تعرض هذه المعاهدة على جمعية تنظيم ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

٦ يعهد الى جمعية التنظيم وضع قانون نظامى جديد تسيّر حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى احكامه ويتضمن هذا النظام احكاماً تقضى بجعل الوزراء مسؤولين امام الهيئة التشريعية وتقضى ايضاً باطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

٧ تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الاجانب فى مصر

٨ تنص هذه الاتفاقات على ان تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات

وتشمل ايضا احكاماً تقضى بما يأتى : —

(اولاً) لايسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا اى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون

(ثانياً) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين يولدون فى مصر لاجنبى بجنسية ابيهم ولايحق اعتبارهم رعايا مصريين

(ثالثاً) تخول مصر موظفى قنصليات الدول الاجنبية نفس

النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب فى انجلترا

(رابعاً) المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر

في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول اما في المسائل التي ينالها ماساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر المعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء كانت معقودة بين اطراف عدة او بين طرفين مثال ذلك اتفاقات تحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

(خامساً) تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن على شرط ان تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر

(سادساً) تضمن ايضاً حرية ابقاء او انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدات ايضاً على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية

٩ التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت

بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

١٠ تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولاً الى الآن للمحاكم القنصلية الاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

١١ بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاوروبية الاجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضواً فى جمعية الامم

ج - سياسة المذكرة

(اولاً) تمثيل مصر فى البلدان الاجنبية

ان سياسة المذكرة التى مر ذكرها مطابقة بمجملتها للنتائج التى توصلنا اليها قبل سفرنا من مصر بناء على الاسباب التى ابناها آتفاً ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب الى البعد منها واهم نقطة حملتنا حججهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهوراً عظيماً وهى حق مصر فى تعيين ممثلها فى البلدان الاجنبية فقد كنا ولا نزال نرى من المبادئ الاساسية ان تكون علاقات مصر الخارجية تحت ادارة بريطانيا العظمى بوجه العموم • وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت ميولهم شديدة الى الحركة الوطنية • وواضح انه لا يمكن ان ينتظر

من بريطانيا العظمى ان تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الاخطار اذا تركت مصر وشأنها في اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية او غير مطابقة لها وهذه اولية لم ينازعنا فيها احد من المصريين الذين كنا تناقشهم بل كلهم كانوا مستعدين انهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن ان تعمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى في ارتباك ولم يقع بيننا وبينهم خلاف في الرأي في هذه النقطة عند المناقشة ويظهر لنا ان عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على ان الاتفاق عليها كان تاماً بيننا وانما قلنا انها تدل عليها دلالة كافية لانه لا يجب ان يبرح من البال سواء كان في هذه النقطة او في غيرها اننا لما كننا نضع المذكرة لم نكن نمحرر معاهدة بل كننا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والافكار التي تذكر بالتفصيل وبمزيد الضبط والتدقيق في المعاهدة التي يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك

فالمسألة الحقيقية التي كانت موضوع الاخذ والعطاء لم تكن « هل يجب ان تكون مصر حرة في اختيار سياسة اجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى » اذ لا خلاف في ان موافقتنا على هذه المسألة ضرب من المحال انما كانت هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة ان تبقى ادارة جميع علاقاتها الخارجية في ايدي بريطانيا

فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن نناقش المصريين فيها وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين . وهذه المصالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد فأتساع نطاق التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن الى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصاً فى غرب أوروبا والعلاقات العديدة التى تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها الى حماية رسمية فإذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الافراد المصريين خارج بلادهم تقلت أعباء ذلك جداً عليهم ولذلك رأينا من بادئ الامر أن تعيين مصر لممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب

ولكن الذى كنا نقصده فى الاصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لا سياسية فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنع فان المصريين أجمعوا على ان انكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة ويحمل ابناء وطنهم على رفض التسوية التى كنا نفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن انهم مصيبون فيما يقولون لاننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين

جميعهم والسلطان ووزراؤه في جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسياً في الخارج مهما اختلفت آراؤهم في المسائل الأخرى وكانوا كلهم ممتنعين من الغائنا منصب وزير الخارجية المصري عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها الى المعتمد السامي البريطاني وكذلك كانوا كلهم يرجون أنه متى آن الاوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى في وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر في البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأساً وكانوا يرجون على هذا المبدأ أيضاً بعد زوال السيادة العثمانية ان الذين ترسلهم مصر الى البلدان الأجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التي تكون للممثل الدول الأجنبية في مصر

فلذلك لم يخامرنا ريب في أن أعضاء الوفد المصري كانوا يعبرون عن رأى أبناء بلادهم كلهم في هذه المسألة وكانوا يقولون لنا قولاً صريحاً باتاً اننا اذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل وأما اذا اعترفنا بها لمصر أو أرضينا المصريين ارضاء تاماً بمراعاتنا غيرة أنفسهم فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين لم أنتم خائفون فقد اعترفتم أن لمصر مصالح كثيرة خاصة بها في البلدان الأجنبية يحسن المصريون رعايتها اكثر مما يحسنه

غيرهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك المصالح لانهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ما لم يخرقوا المعاهدة التي تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر في الخارج يكون قليلا جداً لان مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم الا في بلدان قليلة ولا يسعها أن تقوم بنفقات كثيرين منهم ايضاً ففي سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها وكفى بذلك دليلاً على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين

فلم يسعنا الا الشعور بقوة هذه الحجج الوجيهة ومع ذلك فالامر واضح وقد قلناه لهم وأكدناه على مسامعهم وهو انه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو في قليل من عواصم أوروبا ووجد ممثلون سياسيون من الاجانب في مصر انفسح بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة لان قلة وجود اعمالهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يغيرهم بتعدى حدود وظائفهم حتى لا يقال انهم لا يجدون شغلا يشغلهم ولكن رجال الوفد لم يسموا بانه يخشى من حدوث أمر كهذا بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمركز الذي نالته مصر بعد المعاهدة فيكونون آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفتتح للاجانب

سبيل الدخول فى شؤون بلادهم بالقاء الشرأولا بينهم وبين بريطانيا العظمى وان أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس هو ان المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على محالفة يعترف فيها بحالتهم القومية وكرامتهم الوطنية

هذه هى الادلة والبراهين التى حملتنا على اعادة النظر فى مركزنا إزاء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم كما قلنا للوفد صريحا أن تساهلنا فى هذا الامر قد يأتى الرعب المقلق فى دوائر الرأى العام البريطانى ويخشى انه يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته واذا بنينا حكنا على مانشأ عنه من الانتقاد والاقوال الدالة على عدم الرضى عنه فى دوائر كثيرة اتضح اننا أصبنا ولم نخطئ فى توقعنا له المعارضة الشديدة ومع ذلك فنحن لانزال نرى أن كافة الحجج الراجحة هى فى جانبه بلا مشاحة لانه مادام الجماء والخلاف ضاربين أطنا بهما بين بريطانيا العظمى ومصر فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا فى البلدان الاجنبية فالجمعيات التى أنشئت لنشر الدعوة ضد انكلترا تنشرها بحمد واجتهاد منذ اعوام فى سويسرا وفرنسا وايطاليا والمانيا ولا علاج لذلك الا باعادة علاقات الوداد ونحن نعد السياسة التى أوضحناها هنا كفيلة بذلك فاذا تمت لنا هذه النتيجة فى اعطاء الصفة السياسية لمثل مصر فى الخارج نافع لنا لاحالة لانه اذا بقى قوم من المصريين غير راضين

بالمصالحة وبقوا مصرين على ادامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر
اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا في كبح جماحهم وابقافهم
عند حدهم اذ لا يسع معتمداً مصرياً الا الاعراض في كل عمل
يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر وذمه والنفور منه وإلا قصر
في الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه

ثانياً — الدفاع عن المواصلات البريطانية

ظهرت الاهمية العظمى التي يعلقها رجال الوفد على مسألة
« حالتهم القومية » أتم الظهور لما شرعنا نبحث في مصالحة بريطانيا
العظمى الحربية بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية
فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطي بريطانيا العظمى — متى
كانت حليفها — قاعدة في ارضها من غير أن يقدر ذلك بعزة
نفسها أى انها تعطيها « مكاناً منيعاً لاسلحتها » أو « نقطة ارتكاز »
في سلسلة استحكاماتها الامبراطورية التي تربط الشرق بالغرب ولم
يأبوا أن بريطانيا العظمى تستلم زمام الموارد المصرية كلها أيام
الحرب وخصوصاً كل وسائل المواصلات والسكك الحديدية وميادين
الطيران الخ لادارة الاعمال الحربية بل رحبوا بهذا الحكم لانه
يثبت أن الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين بدليل أن مصر
تعطي شيئاً بدلاً مما تأخذه فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد في
معاهدة المحافاة التي تعقد بينها وبين مصر بان تدافع عن مصر

فكذلك مصر يجب عليها عدلاً وانصافاً أن تفعل شيئاً لمساعدة
الامبراطورية البريطانية اذا دخلت بريطانيا العظمى في حرب ولو
لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة

وأصعب من هذه المسألة مسألة ابقاء قوة عسكرية بريطانية
بمصر ايام السلم وفيها ايضاً لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر
ما اهتموا بصفتها ببقاؤها في مصر سائغ عندهم مادامت تعتبر قوة
يقصد بها قضاء غرض خارجي وهو الدفاع عن الامبراطورية
البريطانية لا (جيش احتلال) ولا (قوة لحفظ النظام) في مصر
اذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى ولم يفتحوا
مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترافهم بان مقدارها
يتوقف على الاحوال الخارجية وانه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع
الامبراطوري وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة اذا
كانت مصر في خطر بل كان كل همهم أن تلك القوة لاتعد حامية
لمصر بوجه من الوجوه لان المحافظة على النظام الداخلى من شؤون
المصريين انفسهم

ولكى يؤكدوا ذلك أعظم تأكيداً لحوافى ان يكون معسكر
تلك القوة على ضفة قنال السويس وفضلوا ان تكون تلك الضفة
الشرقية ولكن لم يكن في امكاننا أن نوافقهم على ذلك لان
وجود جنود بريطانية في « منطقة القنال » المحايدة يمكن أن

يلقي المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك التركة الدولية إذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالاً دائماً قد يعد خرقاً لذلك الحياد وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال السويس بل أن الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية ينطوي على أكثر من ذلك كثيراً. أن مصر تقرب شيئاً فشيئاً من أن تصبح «عقد ارتباط» كل تلك المواصلات برية كانت أوجوية أو بحرية. فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها في منطقة القنال لنزول الجنود فيها وبعد ما تم التسليم مبدئياً بوجود قوة عسكرية في مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرهما من التفاصيل في المفاوضات التي تجري لعقد المعاهدة المنوية ثالثاً — الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة في مركز الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية وهذه المسألة عظيمة الشأن جداً من حيث انتظام الحكومة وحسن سير أحكامها في مصر فنظام الإدارة الداخلية الحالي برمته بني الموظفون البريطانيون معظمه بعلمهم وقدرتهم وقضى كثيرون منهم زهرة العمر في مصر فإذا أبعد العنصر البريطاني عن الحكومة حالا

خيف من تقوض أركانها وخراب بنيانها بل ان التسرع في تخفيض عدده يخشى ان يؤثر في متانة ذلك البناء ويعطل حسن ادارة اعمال الحكومة كثيراً

ولكن لاخوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها الى سوء الادارة الذى انقذناها منه وان جميع الشرور والمساوى القديمة تعود الى ما كانت عليه لان عدد المصريين الذين صاروا أكفأ علماء واخلاقاً للاشتراك فى اعمال الحكومة على مبادئ التمدن ازداد ازدياداً عظيماً فى عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من اعلام الى ادنانهم ان تكون اعمال حكومتهم وادارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة فلا يصبرون عليها اذا عادت الى مساوى العهد الماضى تماماً . ولكن مع هذا كله لا يخلوا الامر من خطر على البناء الجديد ان يتداعى بنيانه اذا ابعد الذين بنوه ولا يزالون عماده دفعة واحدة عنه

فمن الطبيعى والحالة هذه ان ينظر بعين الهم والقلق لاول وهلة الى الاقتراح الذى نحواه ان تترك الحكومة المصرية المحضنة وشأنها مطلقة الحرية فى استبقاء من تبقيه وفى اخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب ولكننا اذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التى يمكن العمل بها وبحسنا فيها بهدوء وتأن خف عنا ذلك القلق كثيراً لان من يظن ان وزارة

من الوزارات المصرية تقدم يوماً على اخراج جميع الموظفين الاجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقت لها الحرية في ذلك وحسبنا تصور الحالة التي تبئت فيها تلك الوزارة بعد ما نعدم نجاة أعظم مستشاريها اختباراً وأكثرهم تحملاً للمسئولية وتستهدف لنفور الجمهور منها نفوراً شديداً وانقلابهم عليها بعد انهيار نظام ادارتها حتى تحكم بانه مامن عاقل يلقي بنفسه عمداً في بحر هذه المصائب والمحن ثم ان الامر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه ايضاً أن يحسب حساب سحق الاجانب وخوفهم فان الجاليات الاجنبية الكبيرة الغنية التي يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها تقوم عليه حالا قومة واحدة لانها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين في الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفايتها . ولا ينتظر أن المعتمد السامي أو أى لقب آخر يلقب به في المستقبل لا تكون له كلمة يقو لها بهذا الشأن . نعم انه لا يكون له حق الامر والنهي على الحكومة المصرية ولكنه معتمد حليفة مصر وأسمى الاجانب مقاماً في مصر وحامي مصالح الاجانب فيها فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته شأن عظيم ويهم كل وزير مصرى أن يكون على صفاء واتفاق معه . فالمؤثرات التي من شأنها منع الوزراء المصريين عن الافراط والتفريط في استعمالهم حق الاستعناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جداً .

هذا ناهيك ان سرورهم العظيم بعلمهم ان ذلك الحق هو حقهم وان الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لاليامروهم وينهوهم يزيد رغبتهم فى الاتكال على مساعدة البريطانيين ولا ينقصها اذ ما من مصرى عاقل يتسنى بجهد أن يستغنى عن مساعدة الاجنبى لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن الى زمان طويل . لكن المصريين عامة يعتقدون -- وهم معيبون فى اعتقادهم -- أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد احياناً وخصوصاً فى السنين الاخيرة وهم معتصمون بهذا المبدأ وهو انه لايجوز تعيين بريطاني او اجنبى آخر فى وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم . فهم يتطلعون الى الزمان الذى يعين فيه رجال من أبناء وطنهم فى وظائف الحكومة كلها أو جالها ويشعرون أن التقدم فى هذه الجهة كان ابطأ مما يجب ويودون أن يصير أسرع ولكنهم لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضوع احترامهم وكثير ما هم . وكذلك يأبون أن يمنعوا من استخدام غيرهم من المضارعين لهم فى كفاعتهم فى حكومة بلادهم فى المستقبل (*)

(*) بذلنا جهداً كثيراً لنعرف الحقيقة عن عدد الموظفين الاجانب فى الحكومة المصرية فاعدت لنا مصلحة الاحصاء كشوفاً تبين كيفية توزيع جميع الوظائف فى ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠

وطلبنا من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها الى
الى بعض في سني ١٩٢٠، ١٩١٤، ١٩١٠، ١٩٠٥
أما كشوف مصلحة الاحصاء فقد قسمت الوظائف الى وظائف
ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف بعقود (كمنترات)
وظائف ماهياتها شهرية وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الثلاثة
ظهورات) أما التقسمان الاخيران فالمستخدمين ٩٨٥ في المائة منها
مصريون ولذلك تكون المزاخمة فيها غير زائدة
وأما الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين
من انعام النظر فيها أن حالها يختلف عما تقدم لاننا اذا ضربنا
صفحاً عن مناصب الوزراء السبعة وموظفي الديوان السلطاني
ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الاوقاف — وهذه
وظائفها كلها بيد المصريين وحدهم ما عدا واحدة أو اثنين منها
فالمصريون يتقلدون ٨٦ في المائة من الوظائف ويقبضون ٧١ في
المائة من الرواتب وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ في المائة من
الوظائف ويقبضون ١٩ في المائة من الرواتب . وغير المصريين
والبريطانيين يتقلدون ٨ في المائة من الوظائف ويقبضون ١٠ في
المائة من الرواتب . وفي بعض الرسوم الاحصائية التي رسمت
لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت
الوظائف الى ست درجات الثلاث الاولى منها تختلف رواتبها من

أدنى راتب الى ٧٩٩ جنيه مصرى فى السنة وتسمى الوظائف الصغيرة والثلاث الاخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ ج. م. الى ٢٩٩٩ ج. م. فى السنة

فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثي ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج. م. الى ٤٩٩ ج. م. وينحط نصيبهم الى اكثر من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ ج. م. الى ٧٩٩ ج. م. والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحا فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع. نعم ان نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ ج. م. الى ١٤٩٩ ج. م. ولكن ذلك راجع الى وزارتي الحقانية والداخلية حيث يعين المدبرون المصريون والقضاة المصريون اما وزارات المالية والمعارف والاشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلدها المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و٣٢ غيرهم وراتب كل منها اكثر من ٨٠٠ ج. م. نعم ان فى هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها فى الوقت الحاضر ولكن اذا كان المصريون سيصرون مسؤولين عن ادارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدبير احسن من التدابير الحالية لتدريبهم واعدادهم لتقلد اعمال هذه الوظائف الكبيرة

أما الخطر فهو من الجهة الأخرى فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتركوا الخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفاً من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضنة فيكون ذلك مصيبة عظيمة ولكن نستبعد جداً أنهم يخرجون من الخدمة على هذا المنوال أولاً لأن مصالح مصرية كثيرة مثل مصلحة الموائى والسكة الحديد والجمارك ومثل الاشغال العمومية ونحوها تستخدم عدداً كبيراً من الانكليز وغيرهم من الاوروبيين في وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة لها فهؤلاء الموظفون الأجانب لا يشعرون بأن تغيير حالة مصر السياسية أثر في مركزهم وانما الذين يخافون من هذا التغيير هم

أما الجداول التى يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فى سنتى ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ فأرقامها تقريبية فقط لأن تقييدها فى السجلات غير كامل ولكنها كافية لادراك كيفية التقلب بين المستخدمين بوجه الاجمال فقد زاد عدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤٥ و ٤ فى المئة سنة ١٩٠٥ الى ٥٠ و ٥ فى المئة سنة ١٩٢٠ ولكن عدده فى الوظائف الكبيرة نقص من ٢٧ و ٧ فى المئة سنة ٩٠٥ الى ٢٣ و ١ فى المئة سنة ١٩٢٠ وزاد نصيب البريطانيين فى قسم تلك الوظائف عيناها من ٤٢ و ٢ فى المئة الى ٥٩ و ٣ فى المئة من المجموع كله

الذين يتقلدون مناصب ادارية محضة ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لانهم يسألون أنفسهم قائلين ترى هل يؤيدنا الوزراء المصريون الآن في استعمالنا لسلطتنا . وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم في سبيل مقاومة الرشوة والصنعة (المحسوية) وترقية الذين يستحقون الترقى لا الذين نوحى بتزقيتهم وأن ننجح في ذلك باستمرارنا عليه . فمثل هذا الخوف طبعى وقد يحمل بعضاً من أولئك الموظفين على الاستعفاء ولكن موظفين آخرين يزدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم في المستقبل لانهم لا يكونون مثل أولئك الاوروبيين القلائل الذين كانوا في خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والاهوال في سبيل اصلاح احوال الحكومة قبل أن يتطرق الى مصر اصلاح . ومع انهم كانوا في احوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا نفوذاً ووجاهة ولم يعاملوا بغير التجلة والاكرام . أما الموظفون البريطانيون الذين يبقون في مصر اليوم فانهم يكونون في بلاد اختمرت بالتأثيرات الاوروبية وتعودت الجرى على اساليب الحكم البريطاني ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصرى يزيل مانعاً عظيماً يحول الآن دون تفهمهم للبلاد وذلك لانه اذا لم يوقف استياء المصريين وتضررهم من جلب الموظفين الاجانب عند حد ما خيف انهما يؤديان الى

قطع كل تعاون حي بينهم وبين الموظفين المصريين وسببهم ليس
الاشخاص بل النظام اذ من السهل اثاره العداوة الآن عليهم بحجة
كونهم يجلبون الى مصر رغم أنفها ويجعلون فيها عمالاً للسودد
الاجني وعلامة عليه . فاسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا
يعدون آلات بيد حكومة اجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم في
محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الكفاء فيها . والدليل
على ذلك ان الموظفين البريطانيين في الادارة والضباط البريطانيين
في الجيش غير مكروهين شخصياً بل ان اكثرهم محترمون
ومحبوبون ايضاً عند شعب يعترف حالا بالكفاءة لاربابها ولا سيما
اذا اقترنت باللطف والكياسة فاذا تأمل الانكليز الموظفون في
الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأنوا ومامن شيء يوجب
العجلة فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون في وظائفهم ومامن خدمة
يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة وهي انشاء شركة حمية بين
بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى ينجحوا في أنظمة
الحكم الذاتي

ولكن وان يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من
الاجانب جملة وبسرعة أمراً غير منتظر فانه يحسن مع ذلك تدبير
أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغني عن خدمتهم أو
الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ

النظام الجديد فهو لاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء اذ لا شئ يكدر صفو العلاقات بين الانكليز والمصريين فى المستقبل من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم فيجب فى كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم . وبموجب القانون الحالى يعطى الموظفون المصريون اذا أحوالهم الحكومة على المعاش بسبب غير سوء سلوكهم معاشاً طيباً مناسباً لطول مدة خدمتهم وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ولكن يلزم مراعاة لتغيير الاحوال أن يوضع تدبير خصوصى لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم فى الخدمة قضاء مبرماً وكذلك الذين يتكون الخدمة من تلقاء أنفسهم فى النظام الجديد يعاملون معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . والمعتاد الآن انه اذا أراد موظف الاستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للاحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على مانحن بصدده بعد تغير شروط الخدمة تغيراً جوهرياً بل يجب أن يترك للموظف حق الخيار بين البقاء فى الخدمة أو تركها فى النظام الجديد فاذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة الزاماً

رابعاً — التحفظات لحماية الاجانب

تستثنى المذكورة في البند ٤ والفقرتين ٣ و ٤ شيئين من المبدأ العام القاضى بان تكون الحكومة المصرية فى المستقبل حرة فى تعيين الوظائف التى توظف غير المصرين فيها وهما على ما فى الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالى وموظف فى وزارة الحقانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون فى ماله مساس بالاجانب « بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك » ورب قائل يقول بعد الذى تقدم ذكره بهذا الشأن وما الذى أوجب استثناء هذين الامرين فالجواب على ذلك ان المسؤوليات الخصوصية التى تلقى على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الاجانب . ظالمان اللذان يهتمان الدول الاجنبية التى يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الاجنبية هما اقتدار مصر على سد ديونها وذلك يهمل حملة السندات المصرية ويؤثر أيضاً فى كل رؤوس الاموال والمشروعات الاجنبية فى البلاد وسلامة ارواح الاجانب وأملاكهم فلضمان هذين الامرين لا تكفى الدول بكل تأكيدهن الاالحاح طالبة ابقاء بعض المراقبة الاجنبية وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة . فاذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها الى دولة أخرى غيرها أو الى فريق من الدول لتحل فى ذلك محلها ومن المبادئ الاساسية التى تبني التسوية المنوية عليها ان كل

سلطة تلزم لضمان مصالح الاجانب في مصر ولحمل الحكومات الاجنبية على الاطمئنان والايقان بان حقوق رعاياها تحترم وهذا هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يبقى تعيين الموظفين الكبارين المشار اليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية لان الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها والواجب على الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التى لها مساس بالاجانب وقد وصفت وظيفتهما وصفاً إجمالياً فى المذكرة وسيحدد مدى اختصاصهما تحديداً دقيقاً عند تحرير المعاهدة لاننا اكتفينا هنا أيضاً بالاتفاق مبدئياً وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية :

وهذا يصدق أيضاً على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث خول المعتمد البريطانى فى بعض الاحوال حق منع تطبيق القوانين المصرية على الاجانب وقد كثرت المناقشة فى ذلك وبذل رجال الوفد جهدهم لكى يمنعوا هذا الحق من أن يتحول الى حق منع عام فى التشريع المصرى وهذا ما لم نكن نريده ولكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعييناً مدققاً ولهذا أثبتنا لذلك صيغتين فى المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكننا اذا جردناها من غواشيتها الفنية والاصطلاحية بقى هنا ما يأتى : وهو أن الحكومة المصرية تجدد نفسها كيها التفتت مكتوفة اليدين لا تستطيع سن قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات

الامتيازات في بلادها بلا مصادقة منهن وان تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تنوب عنهن أحياناً في تلك المصادقة. وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمى دائماً الى تنقيص القيود التي تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضاً هو جزء من المشروع المنوى في المذكرة ولكن ذلك غير ممكن ولا المطلوب ازالة القيود بالكلية . وهى ما دامت لا غنى عن وجود من يكون له حق استعمالها . وهذا الحق الذى يقصد به ضمان مصالح جميع الاجانب المشروعة تمنحه مصر على ما فى المشروع الذى تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هى بريطانيا العظمى

(د) — السودان

ان المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان — البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى اوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديداً جلياً فى الاتفاق الانكليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (*) وليست كالة مصر التى لا تزال غير معينة . فلهذه

(*) — ان هذا الاتفاق الذى وقعه وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نص على أنه « يحق » لبريطانيا العظمى « بحق الفتح » « أن تشترك فى تعمير السودان وادارته وترقيته » وقد أسقط قبول هذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على السودان

الاسباب أخرجنا السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه ولكن منعاً للخطأ وسوء الفهم بمصر في غاية مناقشاتنا ومداها دفع اللورد ملنر الكتاب التالى الى عدلى باشا يكن لما أرسل اليه المذكرة وهو :

١٨ أغسطس ١٩٢٠

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى انه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكنى أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل انه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة

وأخرجت البلاد نهائياً من الدائرة التى يسرى عليها نظام الامتيازات ولذلك نص فى هذا الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة « لا يسرى الى اى جهة من جهات السودان او يعترف به فيها » وأن لا يقيم قنصل الاجانب فى البلاد بلا رضى الحكومة البريطانية . اما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيعهد بها الى شخص « الحاكم العام » الذى يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديوى مصر والذى يكون لمنشوراته قوة القانون

الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر

ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد الماء الذي يصل اليها ماراً في السودان ونحن عازمون أن نقتراح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية

الامضاء « مانر »

العنوان : (حضرة صاحب المعالي عدلى باشا يكن)

وبجمل بنا في هذا المقام أن نورد بالايجاز الاسباب التي نرى أنها تقضي باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية عليها ونشير في الوقت عينه الى الخطة العامة التي يلوح لنا انها أصح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :—

أن الاكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة الى

سواها وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود وفى كل من هذين الجنسيتين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً ويضاد بعضها بعضاً كثيراً . أما عرب السودان فيتمكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين والاسلام أخذ في الانتشار في السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله وهذه المؤثرات تطف ما بين أهالى البلدين من التضاد والتنازع ولكنها تقوى عليه بعد ما زادت تذكّار سوء الحكم المصرى الماضى قوة وشدة

أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر فى فترات مختلفة من الزمان الماضى فكانت دائماً روابط واهية فان الفاتحين المصريين اجتاحت أقساماً من السودان بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط اخضاعاً حقيقياً ولا أدغمته فيها وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعانى وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة كبيرة على البلدين معاً وانتهى أمره بفتنة المهدي التي قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب فى أوائل العقد الثانى من ذلك القرن ولم يبق للسلطة المصرية أثر فى السودان مدة أكثر من عشر سنوات الا فى مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك القشل أن تجرد عدة حملات انفتت عليها أموالاً طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التي كانت

عرضة لسيل عصابات المهدي الجارفة واسلمت الايدي البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين في سني ١٨٩٦ — ١٨٩٨ وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية في سنة ١٨٩٩ لان الحاكم العام وان كان يعينه سلطان (وسابقاً خديوى) مصر فالحكومة البريطانية هي التي ترشحه وكل مديري المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدبياً تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام لاننا اذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهي ادخال المبادئ الاولى لحكومة منظمة متمدنة الى بلاد أهلها لا يزالون في أول عهد السداجة حكمنا أن النجاح العظيم الذي نجحته بلاد السودان في المدة الطويلة التي كان فيها السر رجند ونجت حاكماً عاماً عليها يعد أمجد صفحة في تاريخ الحكم البريطانى على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوقة عند أهل السودان والسلام والتقدم بخيان على تلك البلاد الا فيما ندر

غير أنه وان تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جداً في السودان وهي ان النيل الذي يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجرى مسافة مئات من الاميال في بلاد

السودان فمن أهم الامور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من اصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان وتصير قابلة للزراعة اذا خزن ماء النيل وزاد مايرد منه للرى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التى يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم الى ماء اكثر لاجل تقدمهم وقد يفضى ذلك الى التضارب بين مصالحهم ومصلح أهل مصر ولكن الامل وطيد انه اذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لرى كل الاطيان التى يمكن ان تحتاج الى الرى سواء كانت فى مصر أو فى السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة باعظم مكان من الاهمية والقضايا التى تنطوى تحت ذلك فنية كانت أو غير فنية صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الاولى وأيضاً من رجال ينوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الامر وهى مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط ولتجاوز مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر فبلاد

السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها . يحق لها أن تكون كذلك أيضاً ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الامر ويكفيها لقضاء اغراضها في الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر

والضرورة تقتضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ولكن لا يستحسن ان ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية بل الواجب لقاء مقاليد ادارته بقدر الامكان الى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع ارجائه واختلاف طباع اهله واخلاقهم فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الاطلاق وانما تلائم الامر كركية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الاعمال الادارية البسيطة التي تحتاج البلاد في الحالة التي هي عليها من التقدم لان ذلك يقلل نفقاتها ويزيد في كفاءة رجالها وحسن ادارتها والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلال العدد في جذب الذين يؤتى بهم من مصر وهؤلاء لا يحبون الخدمة في السودان ولكن هذه الصعوبة ستزول كلما تقدم التعليم في السودان وزاد عدد الذين

يصيرون كفاً من أهله لتقلد الوظائف الرسمية . والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلى الى أمر التعايم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذى ارتكب في مصر بادخال نظام اليها لا يؤهل التلامذة لعمل يذكر سوى الاعمال الكتتائية والوظائف الادارية الصغيرة وتخرج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم الى الاستخدام فى الحكومة . فليس فى السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى فى السودانيين القابلية والميل الى الاعمال الاخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة اذ حاجة تلك البلاد الآن هى الى الترقى المادى وفى وسعها الاستغناء عن نظام ادارى على غاية من الاتقان

ان القواعد العسكرية التى لاتزال تستخدم فى السودان كبيرة جداً . نعم ان وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازماً لاتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها ولكننا نرى ان الزمان قد حان لاعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على طائق مصر من ابقائها هناك . ثم ان وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لاتزالان مجتمعتين فى شخص واحد وكانت الاسباب التى تقتضى ذلك وجهة فى الماضى ولكن لايمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائماً ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكي عند سنوح أول فرصة

ويقال بالاجمال ان الغرض الذى ترمى اليه السياسة البريطانية يجب أن يكون اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل. فلمصر حق لا ينازع فيه فى الحصول على ايراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى ايراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق وانها عاقدة النية على المحافظة عليه فى كل حال من الاحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل ورأينا أن هذا التصريح يبنى بالغرض المقصود اذا تم فى الوقت الحاضر.

هـ — زيارة اعضاء من الوفد لمصر

وبعد انتهاء المناقشات التى اسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس . سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلى باشا ايضاً من لندن الى باريس . ثم سافر فى الحال اربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود واحمد لطفى بك السيد وعبد اللطيف بك المكباتى وعلى بك ماهر) الى مصر طبقاً لما تم الاتفاق عليه لكي يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المبين فى المذكرة . وكانت خلاصة

(١١٣)

المذكورة قد وصلت الى الجرائد مع هفوات قليلة في تفصيلها قوبلت
في مصر بعبارات الرضى والاستحسان

وحوالى ذلك الحين نشر في مصر منشور طويل من زغلول باشا
نوه فيه بصفة الوفد النيابية التى يمثل فيها الآن وبما لقيه من
تأييدها وأشار الى المساعى التى بذلها الوفد لعرض القضية المصرية
على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعيًا أنهم اكتسبوا شيئًا
كثيراً من الميل والعطف فى البلاد الاجنبية . ثم استطرد الى
ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الاصرار
على بقاء الحماية وما جرى بعد ذلك حتى أفضى الامر الى زيارة
الوفد المصرى للندن والمناقشات التى جرت فيها وأعلن فى الختام
أن الاقتراحات التى نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الامة
على يد رسل منتدبين لذلك فاذا قوبل المشروع بالاستحسان عين
ممثلون للمفاوضة فى عقد معاهدة على القاعدة المقترحة

وخلو هذا المنشور من الجزم يظهر انه أضعف الحماسة التى
استقبلت بها لجنة الوفد المركزية فى القاهرة اعلان التسوية فى
يادى الامر ولكن لما وصل الرسل الاربعة الى الاسكندرية فى
٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابهاج والترحيب وأنعش ووصلهم
التفاؤل فى النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية
الى زغلول باشا أعربت فيها عن « ثقة البلاد كلها » بالوفد وعن

الحماسية الغالبة على الجمهور وظهر في ذلك الوقت دلائل الفتور في الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات البريطانيين والمصريين مدة من الزمان ولاحت تباشير المصالحة في كل مكان

صحيح ان الحزب الوطني وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة في أول الامر وقال الناقدون ان الاستقلال المنوى لمصر ليس استقلاً لا حقيقياً واحتجوا خصوصاً لعدم ادخال السودان في المشروع وقام في مقدمة المعارضين أربعة من أمراء البيت الخديوى الذين وقعوا المنشور المذكور فانهزوا الفرصة ونشروا في الجرائد في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحاً بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق استقلال مصر ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر في الجمهور تأثيراً يذكر ولما رأى أولئك الامراء أن تلك الاقتراحات وقعت وقعاً حسناً عند الناس عموماً تداركوا الامر بأن نشروا كلاماً يعفوا أثر ما كانوا قد نشروه قبلاً

ولم يتصل رسل الوفد الاربعة بالعالم السياسى في مصر مطلقاً ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا في عملهم كاملي الحرية مطلقي الحركة . أما الخطة التي جروا عليها فكانت أنهم يدعون اليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين الممثلين لقومهم لكي يجتمعوا معاً ويتناقشوا في التسوية المقترحة فاذا عادت هذه

الجماعات من عندهم أبلغت الأمر الى جماعات أخرى في الاقاليم
فترد على الرسل الاربعة قرارات الموافقة والانضمام الى القابليين
بحيث لم يمض اسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن
أكثريه جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة
المفاوضات التي عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة
بهذا الاستحسان العام شهادة الباقيين من أعضاء الجمعية التشريعية
في اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد في ١٦ سبتمبر وكان عددهم
تسعة وأربعين عضوا فقر قرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على
الاقتراحات وامتنع اثنان من اعطاء رأيهما وعارض اثنان فقط
فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسها الى الاجتماع
فكتبوا يعربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه أيد
المشروع سبعة وأربعون عضوا من الواحد والخمسين عضوا
الباقيين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية

وبينما كان هذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير بعض
النقط الخصوصية في المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد الى
لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط وأهم هذه
النقط رغبة الناس اجماعاً في الحصول على دليل قاطع على إلغاء
الحماية عند عقد معاهدة المحالفة

و — المقابلات الاخيرة مع الوفد المصرى فى لندن

وعاد الرسل الاربعة من مصر الى باريس فى أوائل اكتوبر وانضموا الى زغول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا فى أوروبا وفى آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله يصحبه عدلى باشا الى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الاربعة ما رأوه وخبروه فى مصر . وجرى البحث فى الحالة التى نجمت عن ذلك وقد ظهر من أقوال الرسل التى جاءت مؤيدة للاخبار التى نشرتها الجرائد أن الرأى المصرى قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان وأن المساعى الكبيرة التى بذلت فى أول الامر لاثارة المعارضة انتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يغفلوا أن يرسخوا فى أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلوهم وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكى يحصلوا على تعديل التسوية فى نقط منها . وكان أهم ما يرغبون فيه من هذا القبيل تضيق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحفانية وإهمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لاجراء التعديل اللازم فى نظام الامتيازات وأهم من ذلك الغاء الحماية

رسمياً وأوردوا نقطاً أخرى أقل أهمية من ذلك فاتضح لنا أنه إذا اعدنا النظر في هذه الأمور كلها اضطررنا الى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا بها معظم الصيف واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال ضرب من العبث ولا سيما بعد ما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائياً على كل حال . وان كل ما يسعنا عمله هو أن نمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التي تدور فيما بعد اذا تقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التي تناقشنا فيها قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى . أما النقط التي قدمت للآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث في المفاوضات الرسمية هي وغيرها من النقط التي لا بد من ان تعرض للبحث من الطرفين فحاولتنا ان نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيراً من هذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات وقد يضر ضرراً كبيراً في نجاح سيرها أيضاً

وقد تلخص اللورد ملنر رأى اللجنة في بيان تلاه في الجلسة الثانية التي حضرها الوفد في ٩ نوفمبر وهو كما يأتي : —
 رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة في المستقبل

ويظهر من الاخبار التي عاينها الينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيراً أنها تدل على أن هناك جمهوراً كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المبينة في مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا أن في المذكرة نقطاً يرغبون تعديلها وأنهم يرغبون أيضاً في إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط واني في غنى عن الاسهاب في الكلام على هذه النقط اليوم لان أعضاء اللجنة مجمعون رأياً على أن لا فائدة من المناقشة في التفاصيل الآن والمذكرة لم تدع أنها تتضمن غير تبيان المبادئ العامة التي يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق اذا قرأ القرار عليه الا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائماً . وفي تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التي قدمتموها على أثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التي يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضاً أن تمنع الاقتراحات التي ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين في المذكرة التي تحتاج في حالتها الحاضرة الى توضيح واتقان قبلما تحول الى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لانكون قد سهلنا حصول التسوية ولذلك يكون الاجدر بنا أن نجتنب الآن ابداء أى رأى في النقط

الجديدة التي عرضتموها أخيراً مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مرض بل لا بد من الوصول إليه حينما تدور المفاوضات القانونية

والامر الذي يهمننا الآن بعد ان بلغنا ما بلغناه هو التأثير في الرأي العام هنا وفي مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسنها نحن وأنتم . وأعظم من ذلك كله أن نغرس وتقوى بكل وسيلة ممكنة أو اصر الصداقة والثقة المتبادلة التي ساعدت محادثاتنا هنا على ايجادها والتي يجب تعميمها بين الفريقين اذا شئنا أن تقضى مساعيها الى الغاية المطلوبة فان ذلك كله أهم جداً من المناقشة في التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فاننا نأمل ان تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بانجازها بأسرع ما يمكن يؤدي الى هذه الغاية . ومما يماثل ذلك في الاهمية أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعتزف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القبيل حتى الآن ولكن من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن في مصر أناساً كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الاسباب فهم يرتابون في نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل به بريطانيا العظمى أماني الشعب المصري وأنكم تهديدكم سوء الظن

(١٢٠)

وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن في النفوس بهما تعلمون مالا
يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول الى التسوية التي نرغب فيها
كلنا أشد الرغبة »

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد
الرغبة كما نحن شديدو الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية ولكن
مسايعه في هذا السبيل تضعف جداً اذا لم يستطع أن يعد المصريين
شيئاً من جهة التحفظات المطلوبة وبالاخص اذا كان غير قادر أن
يقول للمصريين ان بريطانيا العظمى الغت الحماية نهائياً . وقد
اعاد القول الاخير مراراً وكرر هذه الآراء في رسالة بعث بها
الى اللورد ملنر

وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادرا انكلترا بعدها
ولا بد لنا من القول ان مناقشاتنا كانت دائماً على غاية المودة
من البداية الى النهاية ومع اننا افترقنا من غير ان نصل الى اتفاق
نهائي بل بقي كل فريق متمسكاً برأيه فقد استنتجنا ان شروط
الاتفاق المنوى وقعت وقعاً حسناً جداً في مصر سواء قبولت
بتحفظات أو بغير تحفظات . وأن أكثر اعضاء الوفد ان لم يكونوا
كلهم كانوا شديدي الثقة بأنها تقابل من مواطنيهم بالقبول التام
اخيراً شديدي الرغبة في تحقيق ذلك

خلاصة عامة

نظراً الى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش والتركيب والى طول تقريرنا الذى قضت به الضرورة مع بذلنا الجهد فى حذف كل التفاصيل التى ليست بمجهرية منه نروم الاكن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التى نشير باتباعها والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا الى نتائجنا فنقول.

لما وصلنا الى مصر وجدنا القلق والاستياء مستحوذين عليها وكانت الفتنة قد قمعت ولكن الهيجان لم يخف بل كان لايزال يظهر مظهر العنف والخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنهال من كل مكان « بالاستقلال التام » مبتدئاً بالغاء الحماية التى كانوا يقولون انها تتضمن اباداة الجنسية المصرية ولكي يسوغ أنصار الحزب الوطنى هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر الى لندن بعد الهدنة وابعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الاحكام العسكرية . ثم ان البنود الاربعة عشر التى أعانها الرئيس ولسن أثارت آمالا فى كل مكان ووعدت أمماً أخرى شرقية بتقرير مصيرها والمصريون يحسبونها دونهم فزاد ذلك فى استيائهم واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الاتراك وماحام حول مستقبل الخلافة من الريب والشكوك

وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة فان عدداً كبيراً من الموظفين الواسعى الخبرة أخلوا مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون الا اليسير من النظام المتبع الذى حفظت به الرقابة البريطانية فى عهد لورد كرومر من غير أن يخرج احساس المصريين . نعم ان عمل الادارة فى زمن الحرب خليف بالشكر الجزيل ولكن الضرورة اقتضت تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية ولو بعض الشئ والى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تخل من الشدة مما ينفر منه شعب لم يكن ميله اليها شديداً ولما انتهت الحرب كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضى . وسارت الاحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام باعمال الادارة وكان القنصل الجنرال الوكيل السياسى قد صار معتمداً سامياً وهو القائد العام ايضاً . وظل الوزراء المصريون فى مناصبهم ولكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الادارة فى هذه الاحوال مضطرة أن تقوم باعمالها رغمًا من مقاومة تسكاد تكون عامة ويكاد الموظفون انفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة فى جانب كبير من اعمالها التنفيذية

وقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع الى النظام الذى كان متبعاً قبل الحرب ولا باصلاح ادارى محض بل لابد من تغيير جوهرى يناسب الاحوال الجديدة . ولكن

(١٢٣)

الهيّاج الذى ثار على « الحماية » زاد الصعوبة فى إيجاد سياسة يقبل بها المصريون وتضامن بها المصالح البريطانية فان كلمة « الحماية » صارت عنوان الاستعباد فى أذهان المصريين وأصروا على أن معناها هو المعنى الذى فهموه لها فعاد الجدل فى هذا الموضوع خرباً من العبث واتضح لنا والحالة هذه أنه لا يمكن أن نصل الى التسوية بالاتفاق ما لم نتخذ خطة أخرى

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التى دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الأمل أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول اليه على مبادئ جديدة فقد اتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد فى بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتثيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها بها نحن وانحصر أكثر عملنا بعد ذلك فى فحص هذا الامر الذى حسبه محتملاً. وكان غرضنا دائماً أن نجد قاعدة لمخالفة توضع فوق كل المجادلات على الالفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائى للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

وليس فى اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شيء جديد فقد عطينا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كاملة

تحت سيادة سلطان تركيا ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا بعد انعام النظر أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءاً من الامبراطورية البريطانية . وقد جددنا وعدنا دائماً باعطاء مصر الحكم الذاتي . ومن رأينا ان الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية لا يمكن اطفاءها وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرون العداء لنا يتهموننا بنقض عهدنا عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطاني المسئول عنه

غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير فجائي تام بنقل كل السلطة الى ايدي مصرية . وهناك مصالح بريطانية جوهرية لا بد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضاً من حماية عدد كبير من الاجانب المتوطنين في مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء في مصر يجعل مركزها مختلفاً عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيداً

اما المصالح البريطانية الجوهرية فهي ان المواصلات الامبراطورية العظيمة التي تخترق الاراضي المصرية يجب ان لا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية او باعتداء اجني وان تكون ميسورة في زمن الحرب وللاغراض الضرورية في زمن السلم وان لا تعود الى مصر منافسة الدول التي تتنافس على التفوق فيها .

واخيراً ان لا تجرى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للامبراطورية البريطانية مجحفة بها . ولذلك كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب ان تضمن المركز الخاص الذى للسندوب البريطانى فى مصر وتمكننا من ابقاء قوة داخل الاراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الامبراطورية وتتخذ التأمين الكافى على ان السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية ثم وان حماية الحقوق الاجنبية مشكلة اشد تعقيدا فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات اعظم كل القيود التى تشكو منها مصر الآن فان تعدد القضاء الناتج عنها والتسهيلات التى تحول للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنجاة من المحاكم الاهلية . كل ذلك مشاكل تمنع حفظ القانون والنظام فى حين ان اعفاء الاحاب من الضرائب المقررة غير اموال الاطيان وعوائد الاملاك لا يشل يد الحكومة اذا ارادت ان تزيد ايراداتها لانه يستحيل عليها فرض ضرائب على المصريين وتعفى الاجانب منها ولذلك بقيت الحكومة زمانا فى الماضى مضطرة ان تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومى والصحة العمومية مع ان ثروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفى لكل حاجات حكومة منتظمة . وفى زمن الحرب لم يتيسر الحصول على ايراد كاف للخبراء الا بضريبة خصوصية فرضت بواسطة

الاحكام العسكرية

فأبضح لنا انه ما من حكومة مصرية تستطيع ان تكون مستقلة الا بعد ازالة هذه القيود واذا تركت وزارة مصرية تعاني مصاعب هددت الادارة الحالية بتوقيف دولا ب اعمالها فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل . و تراءى لنا انه اذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح ان الحكومة المصرية تتعرض لضغط تتبارى فيه السلطات الاجنبية يمكن ان تشلها اذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى . فيرى من ذلك جلياً ان مصلحة مصر تقتضى الغاء الامتيازات واعداد تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية فتتغير في القضايا الجنائية التى تتعلق بالاجانب كما فى القضايا المدنية . ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر الا بواسطة بريطانيا العظمى . وهى لا تتوقع أن تفلح فى جعل الدول تتنازل عن امتيازاتها الحاضرة الا اذا كانت بحيث تستطيع ان تؤكد لهم ان مصر تبقى قادرة على ايفاء ما عليها من الديون وأن ارواح الاجانب واموالهم فى امان ولذلك وجهنا اهتمامنا الى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكننا من اعطاء التأكيد اللازم . ولكى يحصل هذا الغرض ينبغى أن يكون فى المعاهدة بند يخول لبريطانيا العظمى حق الدخول فى التشريع الذى يتناول الاجانب ويخولها أيضاً قسطاً من الرقابة على الادارات التى لها تأثير مباشر فى

المصالح الاجنبية

واذا استثنينا هذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الاجانب فاننا نرى ان تعاد حكومة مصر فعلا الى ما كانت عليه نظرياً مدة احتلالنا أى حكومة مصرية للمصريين . ولنا ثقة كافية بأعمال الاصلاح التى تمت فى الاربعين سنة الماضية تحمّلنا على الاعتقاد بان هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه . ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وروح الحب والرجاء . ولا شئ يحتمل أن يؤدى الى الفشل مثل أن تقيد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على ان صاحبها موجس شراً تشوه مبدأ الاستقلال المصرى وتوجب الريبة فى صدق نيّتنا وتقصد علينا غرضنا الاصلى وهو اعادة الثقة المتبادلة والمؤازرة الاكيدة بين البريطانيين والمصريين

ولا نحاول اخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية فى ادارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتى أيقنوا أن المسؤولية واقعة عليهم وحدهم لا يسرعون للاستغناء عما لا يستغنى عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن ادارة حكومتهم . ومما يزيدهم ابطاء فى ذلك علمهم انهم اذا فشلوا فى أمر لم يمدّ يدهم احد . وأن فشلهم كان لا تمارهم بأمر البريطانيين ولعلم وزراءهم أن الاعمال الحسنة

التي يعملها الموظفون البريطانيون في الحكومة يعود الفخر بها الى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم في وظائفهم وعندنا ان الجوكلة يتغير تغييراً تاماً متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذي يرمون اليه لا أن يحولوا في سبيلهم لكي لا ينالوه وقد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذي اخترناه بأنفسنا في الاخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين لقومهم واتصال جبل الوداد بيننا وبينهم فانهم لما وثقوا بخلوص نيتنا اظهروا حسن استعدادهم حالا لقدّر رأينا قدره وللاعتراف بمصالح بريطانيا الخصوصية في مصر وبما هم مدينون لها به من الشكر على اعمالها الماضية في البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها . ولم تضعف عزيمتنا لانهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التي عاونونا على استنباطها فلا ريب عندنا في انهم موافقون بكليتهم على اعظم مزايا تلك التسوية وانهم شديداً الرغبة في حمل اهل وطنهم على قبولها والظاهر لنا ان الرأي العام متجه الى هذه الاحالة وقد قل ما كان من الجفاء والحقد وضعفت الدعوة العنيفة التي كانت غالبية الى عهد قريب ومالت البلاد الى الهدوء والسكون فالوقت ملائم لاقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهي قاعدة المعاهدة التي تقرر

لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهريّة ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلانه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها في معاهدة يقبلها المصريون فلا يثار فيها منازع بعد ذلك . وأما لمصر فلانه ينيها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها

فنصيحتنا للحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا ابطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التي حبلناها وعندنا أن اضاءة هذه الفرصة مصيبة عظيمة

هذا ونروم في الختام أن نسطر شكرنا لسركتيرى اللجنة ونعرب عن تقديرنا لخدماتهما التي لاثمن حق قدرها . فان المستر ا . ت . لويد أولهما اعتزل خدمة الحكومة بعد خبرة سنين عديدة في مصر ووزارة الخارجية البريطانية وذلك قبل أن تشرع اللجنة في عملها بقليل ولكنه أذعن الى الحاج رئيسنا عليه ورضي أن يصبحينا الى مصر ويكون سكرتيرنا الاول فيها مع أنه كان المفهوم في أول الامر أن واجبات أخرى لا تسمح له بالبقاء في هذه الوظيفة طويلا بعد عودتنا الى انكائرا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة اقامتنا بمصر لمعرفته التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا

ولما تركنا المستر لويد في شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله
على المستر ا. م. ب. أنجرام من موظفي وزارة الخارجية (البريطانية)
وكان قد صحبنا الى مصر بوظيفة مساعد المستر لويد وسكرتير خصوصي
للورد ماتر وكانت واجبات وظيفته في الاشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة
ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيره منقذة ومقدرة وكفاءة ونحن مدينون
له ديننا كبيرا على مساعدته !!


(الامضات)

ماتر. رنل رود. أوين توماس. سسل. ج. ب هرست.
ج. ا. سبندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

خطاب العلماء

خطاب العلماء

ارسل حضرات اصحاب الفضيلة كبار علماء الأزهر الشريف وعلى رأسهم رئيس المجلس الأعلى واعضاؤه خطاباً الى عظمة السلطان ورئيس الوزراء ولورد ألنبي في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ وقد اشار اليه جناب لورد مانن في تقريره  ارسلوه للمصحف وقد نشرته جميعها وهذا نصه :

«ان علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بازاء الظروف الحاضرة وما جرت به على البلاد من خطوب تفاقمت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها. يرون من أقدس الواجبات التي فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا عن القيام بوظيفتهم من ابداء النصيح والارشاد الى ما فيه تأييد السلم في الارض وتوطيد العلائق الحسنة بين الامم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقاً لما أمر الله

به في جميع الشرائع المنزلة ولا سيما الشريعة الإسلامية الغراء
أجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقها الشرعى في
الاستقلال التام وأصررت على المطالبة به بكل مألدها من
الوسائل المشروعة دون أن يظهر من جانب الحكومة
الإنجليزية ميل الى الاعتراف بهذا الحق فأدى اذ ذاك الى
تحوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق .
فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتمطيل المصالح العامة
والخاصة

لذلك يرى علماء الازهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى
الموقعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق
بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي :
أن تفي الدولة الإنجليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال
التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد وبمكاته الخاصة ومقامه
الراجح في بلاد الشرق أجمع
وبذلك تمتنع وسائل الشدة التي طالما ظهرت آثارها بما
يوجب الاسف الشديد . ويخلد أبناء الأمة كلهم الى الهدوء

والسكينة ولا يضمرون ضغنا ولا حقدًا للحكومة الانجليزية
ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول
الاجنبية

هذه هي الامانة التي وضعها الله في أعناقنا، قد أديناها
قياماً بالواجب على خدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو
خير الشاهدين »

وقد ذيل هذا الخطاب بتوقيع صاحب الفضيحة شيخ
الجامع الازهر ومفتى الديار المصرية وسعادة احمد باشا زكي
سكرتير مجلس النظار وسعادة محمد بك ابراهيم المستشار
بمحكمة الاستئناف بصفتهم اعضاء المجلس الاعلى وتوقيع
أصحاب الفضيحة الشيخ محمد شاكر وجميع أعضاء هيئة
كبار العلماء ومدرسى الازهر الشريف والمعاهد الدينية
الآخري

بلاغات الامراء

بلاغات الامراء

أصدر بعض أصحاب السمو أمراء مصر ثلاثة بلاغات
في المسئلة المصرية وقد نشرتها الصحف جميعها :
الاول في الثالث من شهر يناير سنة ١٩٢٠ وجهوا فيه
الخطاب للأمة وهذا نصه :

« أبناء مصر مواطنينا الاعزاء

يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية ايداع مصير مصر بين
يدي من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصرى
ومرشده الا وهو جدنا الاكبر وسيدنا الاعظم المرحوم محمد
على الاول وجمعت القدرة الالهية في شخص هذا البطل
المعظم الحكمة والشجاعة في أعماله مع الصدق والولاء نحو
مصر فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل
خزية تقطن هذه الارض الطاهرة مغمورة بنعمها فرض الله
عليها بذات خدمة مصر واخواننا المصريين والسير على أثر

جدنا الا كبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا
والمطالبة بحقوق مصر والمصريين وحيث ان الامة المصرية
الشريفة التي هي سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت
بالواجب عليها قياما يحمل لها ولنا أعظم منزلة نتفاخر بها في
المالم بأسره وبما انه لم يبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة
طبقة الا ونادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها
الشرعية المقدسة والحقة فقد جئنا نحن أولاد محمد علي
لا لنشارك أمتنا في أمانيتها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورنا
الى صدور أفرادها ونحمل أيدينا في أيديهم حيث اتنا لسنا
الارواحا واحدا حتى نكون جسما لا يجبر وقوة لا تقهر
فنطالب بحقوق وطننا . نطالب بحقوق أمتنا . نطالب
بحقوقها الشرعية . نطالب باستقلال مصرنا استقلالاً تاماً
مطلقاً بلا قيد ولا شرط »

الامضات

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد علي ابراهيم —
يوسف كمال — اسماعيل داود — منصور داود

والبلاغ الثانى فى نفس التاريخ لجناب لورد ملنر رئيس
اللجنة الانجليزية ردا على بلاغه الذى نشره فى ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩١٩ وهذا نصه :

« بما ان جميع طبقات الامة المصرية أعلنت شعورها نحو
وطنها وعبرت عن أمانها طالبة الاستقلال التام لبلادها . وبما
أن هذا العمل الصادر من الشعب المصري برهان ساطع قاطع
على اخلاصه الذى لا يدع مجالا لاحد ان يتهمه بأنه يعمل
تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة . وفضلا عن ذلك
بما أن جميع أعمال الامة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من
اعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على انها منبعثة عن شعور
حقيقى لم يدفعها اليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن . فعليه
تقدم اليكم هذه المذكرة لتحيط جنابكم علما اننا لا نقتصر على
الموافقة التامة على جميع مطالب الامة المصرية بل ننضم اليها
ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والنمساك
بالاستقلال التام لمصر .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا»
كمال الدين حسين . عمر طوسون . محمد علي ابراهيم .
يوسف كمال . اسماعيل داود . منصور داود

*
* *

والبلاغ الثالث في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ المناسبة نشر
مذكرة قواعد الاتفاق وهذا هو نصه :

« أصدرنا بلاغنا المعلوم الذي قبول بمزيد الاستحسان
من جميع طبقات الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم في
هذا الوقت الخطير نبدي رأينا في مستقبل بلادنا الذي سيبت
فيه كباقي أفراد الأمة التي نعتبر أنفسنا منها ونتشرف
بانتسابنا إليها.

وهو أن مبادئنا التي ذكرت في ذلك البلاغ لم تتغير .
وأننا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك وأننا لا نبرر عقد
أى اتفاق ينافي أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا
تاما حقيقة بلا قيد ولا شرط .

هذا هو رأينا في هذه المسئلة الخطيرة والأمة الراى
الأعلى فيها . والله يهديننا جميعا الى الصواب «
عمر طوسون . اسماعيل داود . سعيد داود . محمد
على ابراهيم

* * *

هذه هي البلاغات التى لو كان مصطفى كامل أو محمد
فريد حيين لأذاعوها فى الخافقين ولاعتبروها آيات بينات
من آيات الوطنية العالية . فأن أمراء مصريين ينزلون الى
ارادة الأمة وبعلمون للملأ أنهم لا يقبلون الا المبادئ التى
اعتنقها كرام الوطنين فى كل عصر لجديرون بالتعظيم والاكرام
من كل مصرى يعرف معنى الوطن والوطنية . ولا بد أن
يكتب تاريخ مصر صحيفة قيمة لهؤلاء الأمراء كما ينزل الذين
حملوا عليهم لوطنيتهم الى الدرك الأسفل من الاحتقار
والازراء وما مستقبل هذا التاريخ ببعيد :

بلاغ الحزب الوطني

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني في يوم الاربعاء ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ على أثر اذاعة البلاغ اللجنة الانجليزية التي يرأسها جناب اللورد ملنر وقررت :

أولاً — توجيه كلمة الى أعضاء الحزب خاصة والى الامة عامة وهذا نصها :

أعلن جناب اللورد ملنر في بلاغ لجنته للامة ان الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس اعيانها ما اوفدت اللجنة الى مصر الا لغرض واحد وهو التوفيق بين امانى الامة وبين مالدولة البريطانية العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فيها واظهر جنابه رغبة اللجنة فى الوقوف على آراء الهيئات المشخصة للامة المصرية وانها ترغب رغبة صحيحة صادقة فى ان تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر اساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من ان يفرغوا جهدهم فى ترقية شئون بلادهم تحت انظمة دستورية — هذا هو جوهر البلاغ الذي نشرته الصحف المحلية وليس للحزب الوطني ازاء هذا البلاغ سياسة خاصة بل انه لا يزال متمسكا بسياسته التى اعلنها مراراً وتكراراً

والتي ابانها ازاء السياسة الانجليزية بكل وضوح في الخطابة التي القاها باسمه حضرة على بك فهمي كامل وكيل الحزب في حفلة تأبين المغفور له رئيسه في يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجاري وهذا فخاها .

« أن الامة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الأستقلال وأنها لا ترضى بالمخاطرة مع أية هيئة بريطانية او غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الأستقلال التام واعلنت اعترافها رسميا وايدته بجلاء الجنود الانكليزية عن وادي النيل وسحبت اعلان الحماية

« انه اذا اعترفت انجلترا امام الملأ رسميا بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الاخلاص اللذين اشار اليهما جناب اللورد ملنر وجلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحب اعلان الحماية فان الامة المصرية تشمر اذ ذاك بأن انجلترا وقت بوعودها وبرت بعهودها وتكون الامة المصرية بأسرها مرتاحة لكل مخاطرة لاتمس استقلالها التام في أمورها الداخلية او الخارجية وما دامت خطة اللجنة الانجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كرزون ومستر بلنهور ضاربين باستقلال مصر التام عرض الافق وما دامت البلاد محتملة بجيشين احدهما حربي والثانى ملكي وما دامت الاحكام العرفية

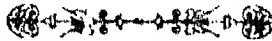
. وما دامت حرية القول والكتابة محجورة !!

« نعم ما دام كل هذا وغيره قائما فوق ارض مصر على مشهد

من العالم المتعدين فان كل مخابرة مع أية هيئة بريطانية لا يكون
معناها الا التنازل عن هذا المطلب الاسمى — مطلب الكرامة
والأبء — مطلب الاستقلال التام . لذلك ينصح الحزب الوطني
المصرى للامة بأسرها ان تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال
التام والا يفوتها انها لو نالته بأى شرط كائن نوعه ما كان فانه
لا يكون استقلالاً تاماً بمعناه المرسوم . فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة
بريطانية — ما دام استقلال مصر التام لم يمتد — به من قبل
انجلترا ولم ينفذ بالفعل — واجبة كل الوجوب على كل مصرى
ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته فى
الوجود »

ثانياً — قررت اللجنة ارسال صورة هذا البلاغ لجميع قناصل
الدول المختلفة فى مصر وجميع لجان الحزب فى أوروبا المناضلة عن
الاستقلال التام لوادي النيل »

وكيل الحزب الوطني
على فهمى كامل



بيان من سعد باشا زغلول

الى الامة المصرية

« اخواننا الكرام

نهضت الامة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علمت فيها الاصوات بالحق والعدل وحرية الامم . واجتمع اقطاب السياسة لتقرير قواعد السلام ومصير الاقوام . على حسب ما تتعلق به ارادتهم ويقتضيه اختيارهم .

وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصري ليعبروا عن رأيها . ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها . حيثما وجدوا للسعي سبيلا . فتحملوا هذه الامة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها . وبذلوا في سبيلها من المجهودات ما تعلمون وما لا تعلمون . وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الامة ولقد امددهم بناؤها على اختلاف أديانهم وتباين اهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم . وضحوا في سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال وكان أول ما وجه الوفد اليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالادلة القاطعة والبراهين الساطعة . ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه اذ أوصدوا ابوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا

صفته ولا وجوده . وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر . فلم يكن منه الا أن بذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث . على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الافهام وعرفتها لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل . حتي استفز بيانه الكثير من الاحرار في البلاد المتبدينة الي الانتصار لها والدعوة لاجراء العدل فيها .

قرات الحكومة الانجليزية ان تعين لجنة لتحقيق أمرها . والوقوف على أسباب الاضطرابات التي عمت بسببها . فاتفقت كلمة الامة أن تقاطعها لعلمها ان الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها . وابت أن تقف منها موقف المسئول من السائل واحالت امر المفاوضات الى عهدة وفدها . فالتزمت اللجنة ان تعود الى حيث اتت ثم دعتة للمناقشة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح إنجلترا فيها . فأبى ان يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد وارسل لهذه الغاية كما تلمون ثلاثة من اعضاءه الي لوندرة فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم انه ليس في مصالح إنجلترا بمصر ما يعارض استقلالها . ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الي لوندرة للدخول في المفاوضات . ولقد باشرنا منذ وصلنا اليها ومكثنا نزاولها الى ١٦ اغسطس . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا . والثاني منا ورفضته هذه

اللجنة كذلك والثالث منها وهو الاخير وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه انه غير قابل المناقشة في الاساسات التي بنى عليها وانه يلزم اما اخذه كله او تركه لانه تضمن في اعتباره اقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه . بل زاد ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير ارادتنا . وغير واف بمطالبتنا فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وظهرنا للجنة ملزماً بعدم رضانا به .

غير انه نظرا لاشتماله على منافع لا يستهان بها وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها وعدم العلم بما يكون من الامة بعد معرفتها بمشتملاته وقياس المسافة التي بينه وبين امانيتها رأى اخواننا معنا خروجا من كل عهدة وحرصا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة الا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الامة المسئولون واصحاب الراى فيها وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملز على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكباتي ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفي ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم حتى تبدوا بعد استشارة ضمائركم والتأمل في حاضركم وقابلتكم رايتكم فيه بالرفض او القبول . فاذا رفضتم اعلن الوفد رسميا رفضه واذا قبلتم

شملت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد
التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع
نظام دستوري للبلاد

أرجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب في ترويكهم
هذه أن يكمل بالنجاح مساعيكم آمين

سمد زغلول «

فيشفي في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

بلاغ

من مندوبي الوفد المصري

في الطور الحاضر المسألة المصرية قد يكون من مقتضيات
التقاليد ومن الأكثر مناسبة لمهمة أعضاء الوفد المنتدبين إلى
مصر أن لا تنشر بنصوصها القواعد التي اعتبرت أساسيات
الاتفاق المرغوب فيه بين بريطانيا العظمى وبين مصر قبل
أن تأخذ هذه القواعد نهائياً شكل معاهدة رسمية ممضاة
من معتمدى الحكومتين على الطريقة العادية . ولكن
الحالة النفسية للرأى العام المصرى من حيث تعطشه للوقوف
على نصوص تلك القواعد والرغبة فى جعل مهمة الاعضاء
المندوبين من قبل الوفد أقل صعوبة وأكثر انتاجاً . كل
ذلك يجعل نشر تلك النصوص برمتها وعلى حالها أمراً
ضرورياً كما يجعل تكرير البيان للمهمة المذكورة آنفاً أمراً

غير عديم الفائدة حتى يقر في النفوس أن الغرض المقصود ليس هو أخذ رأي الأمة نهائياً في هذا الاتفاق اذ محل ذلك هو أن يكون بعد امضاء المعاهدة لاقبله وأمام الجمعية الوطنية التي تنتخب خصيصاً لهذا الغرض . بل المقصود هو أن يستنير الوفد برأي موكلية حتى يعلم ما اذا كان الرأي العام موافقاً على أن هذه القواعد في مجموعها تصالح أساساً للمعاهدة

١ - (وقد نشرت قواعد الاتفاق في مذكرة لورد ملزر)



٢ - مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الاراضى المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل

٣- مهمة أعضاء الوفد المنتدبين

وأما مهمة أعضاء الوفد المنتدبين فبمیانها انه لما وصلت المفاوضات بين الوفد وبين لجنة اللورد ملنر الى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية في الاساسات التي بنيت عليها رأى الوفد أخذنا بالاحوط واستمساكا بنفس الوكالة على اطلاقه ان لا يبت في الموضوع برفضه أو بقبوله . بل رأى أن الحكمة تدعو الى عرض الامر على البلاد فاذا قبلت البلاد أن هذه القواعد صالحة أساسا للمعاهدة دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة الرأي الاعلى في الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة في الموضوع فيبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغها تقرر بقبولها أو برفضها

الخطوة

أما الخطوة التي سيتبعها الاعضاء المندوبون في الاستعانة

برأى الامة ففى الاجتماع باعضاء الهيئات ذوات الصفة
النمائية وبالرجال أولى الرأى وشرح أساسات المشروع لهم
وسماع رأيهم فيها. كما انهم مستعدون لاعطاء جميع المعلومات
وتقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة ، نرجو أن يسدد
الله آراء أولى الرأى لمصلحة البلاد

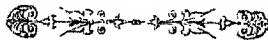
تحريراً فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٨

٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠

محمد محمود أحمد لطفي السيد ويصا واصف

عبد اللطيف المكيانى على ماهر

حافظ عفيفى مصطفى النحاس



قرار الحزب الوطنى

فى قواعد الاتفاق

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وقد حضر اجتماعها نحو ٢٢ عضوا من اعضائها وتلت التقرير الذى قدمته اليها اللجنة المكلفة بخص قواعد الاتفاق وأصدرت القرار الآتى نصه :

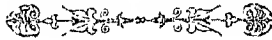
أولا — الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة فحصى القواعد بصيغته النهائية التى ستُنشر بعد .

ثانيا — اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومنظمة لهذه الحماية تنظيميا يساب مصر سيادتها الداخلية والخارجية ومعتمدة اتفاقية السودان اعتمادا صغنيا

ثالثاً — ابداء النصيح للامة المصرية ألا تقبل هذه القواعد
أساساً لاتفاق بين مصر وانجلترا

رابعاً — القاء التبعة امام الشعب وأمام الاجيال المستقبلية
وامام التاريخ وامام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع
خامساً — الاستمرار في الجهاد الوطنى بجميع الوسائل
المشروعة »

وكيل الحزب الوطنى
على فهمى كامل



نقد الحزب الوطنى

فى قواعد الاتفاق

تمهيد

دخلت انكيترا بلادنا فى سنة ١٨٨٢ واحتلتها احتلالا
عسكريا مقررته قبل ذلك ببضعة أيام فى عقد ترايبا الدولى الشهير
الا تسعى لتملك أى جزء منها أو أى شىء من مرافقها ولا
للحصول لنفسها على مركز ممتاز فيها مجاهرة باسمها الرسمى
أمام العالم كله أنها انما دخلت البلاد دخول الصديق لا دخول
العدو وان احتلالها وقتى ويوم الجلاء قريب .

غير أن هذه الدولة العريقة فى فن اخضاع الشعوب
لحكمها والى تدين من قديم بمبدأ التوسع فى الاستثمار ولا
تفرط فى تطبيقه كلما لاحت لها فرصة كما ينطق بذلك تاريخها
الماضى والحاضر - هذه الدولة كانت تضمر لنا غير ما تظهر
وترمى الى غاية خفية هائلة هى تملك بلادنا وادماجها فى
امبراطوريتها

ولكى تصل الى هذه الغاية رسمت لنفسها خطة سياسية
تسير عليها ولا تتحول عنها فالى هذه الخطة ينبغي الرجوع
دائما لفهم مرامى سياستها .

أما هذه الخطة فتتشعب الى طريقين يتلاقيان عند
الغاية المذكورة أحدهما ترمى انجلترا باتباعه الى الحصول على
مركز فعلى فى بلادنا والى وضع يدها عليها والآخر تريد أن
تصل به الى جعل مركزها الفعلى شرعيا ووضع يدها المعيب
قانونيا واحتلالها المسكرى المؤقت احتلالا دائما متفقاً مع
موجب القانون الدولى العام . ذلك لتأمين على غنيمتها من
طوارىء المستقبل القريب أو البعيد .

ولقد سارت فى الطريق الاول فنجحت فيه واكتسبت
المركز الفعلى ووضعت يدها على جميع مرافق البلاد وتغللت
فى جميع شؤونها وصارت بفضل وظيفة (الاستشارة) التى
انتحلها لنفسها صاحبة الكلمة التى لا ترد .

ولقد يعجب البعض اذا علم أن انجلترا ورجال سياستها
يفسرون كلمة (المشورة) المدرجة فى قاموس سياستهم المصرية

(بالامر) الواجب الخضوع له فإن اللورد جرانفيل فسر لها بذلك في تلغرافه الى السير بارنج في تاريخ ١ يناير سنة ١٨٨٤ وبذلك أيضا فسر لها اللورد ملنر في كتابه «انجلترا في مصر» (ص ٦٩) وعلى هذا التفسير سار المستشارون الانكليز في مصر.

تعلم انجلترا الخطأ الذي تتعرض له اذا هي اطاعت عند المركز الفعلي الذي لا يعرفه القانون الدولي ولا ترضى وهي الدولة البصيرة بتقايات السياسية وتحولات الحوادث أن يظل مركزها على هذا البطلان فتكون كحائز العقار بغير سند لا بد من اخلائه عاجلا أو آجلا.

ومن أجل ذلك كانت ولا تزال الى اليوم تعمل على كسب مركزها الصفة الشرعية غير أن مجهوداتها في هذا السبيل ذهبت كلها ادراج الرياح.

فكرت في السودان فالزمت الحكومة المصرية نكره ثم رسمت الحدود بينه وبين مصر وهو منها الجزء الذي لا ينفصل وبعد بضع سنين اشارت باسترداده فلما استردناه قالت

انها شريك تنافيه بحق الفتح وعقدت مع الحكومة المصرية
اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

وفي سنة ١٨٨٣ حاولت بواسطة اللورد دوقين أن
تشتري من الباب العالي الجزية التي كان يأخذها من مصر
لتحل محل الدولة العلية في هذا المظهر من مظاهر التبعية .
ولما لم تفجح في مشتري الجزية حاولت أن تقنع الباب
العالي ليعلمن استقلال مصر التام داخلا وخارجا رغبة منها
في كسر قيود المعاهدات التي تعهدت هي فيها وسائر الدول
باحترام أملاك الدولة العلية وتهدم هذه الحواجز القانونية
التي تحول بينها وبين مصر ولكن الباب العالي فطن الى غايتها
فأبى أن يجيب هذا الطلب

وفي سنة ١٨٨٥ - ١٨٨٧ حاولت عبثا في مفاوضات
درومند ولف الشهيرة اكتساب الصفة الشرعية فحددت
لجلائها عن مصر وقتنا قريبا غير أنها اشترطت الاعتراف لها
بحق اعادة النظام فيها اذا طرأت طوارئ بعد جلائها فاحبطت
فرنسا عملها وفسد تدبيرها

وبمناسبة تحديد مناطق النفوذ بينها وبين بعض الدول في البلاد التي على خط الاستواء تعاقدت انجلترا في السنين (٩٠ و٩١ و٩٤) هي والمانيا وايطاليا وحكومة الكونغو الحرة على تعديل الحدود السوانية ثم قالت ان قبول الدول هذا التعاقد معها اعتراف ضمني بمركزها في مصر.

وفي سنة ١٩٠٤ عقدت الاتفاق الودي هي وفرنسا واعترفت بهذا الاتفاق دول المانيا والنمسا وايطاليا ولكن ذلك لم يغير شيئا من مركز مصر بالرغم من قول اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٤ تعليقا على هذا الاتفاق مانصه « أصبح مركز الحكومة البريطانية شرعيا من الجهة السياسية »

لم تقف مجهودات انجلترا عند هذا الحد ففي سنة ١٩٠٨ حاولت أن تنال من الامة المصرية اعترافا ضمنيا بشرعية احتلالها وذلك ان الحزب الوطني الماسا لح على الخديوى في طلب رد الدستور الى مصر وتبعته في ذلك الجمعية العمومية المصرية ومجلس شورى القوانين انتهز السر ادوارد جراي

وزير خارجية إنجلترا وقتئذ هذه الفرصة وقام في مجلس البرلمان خطيبيا ينادى بان رد الدستور لا يكون الا بعد استشارة إنجلترا راميا بذلك النداء الى توجيه نظر الامة المصرية الى إنجلترا لتطلب منها الدستور ونكون بذلك قد اعترفنا لها بحق التدخل في شؤوننا

ولم يخف على المرحوم فريدريك رئيس الحزب الوطنى غرض السير ادوارد غراي فالقى خطبته التى رد عليه فيها بقوله « ان مجرد ذكر قبولها (أى قبول إنجلترا) فى الامر العالى الصادر بالدستور يمتبر رضا باحتلالها واعترافا بسيادتها وتدخل مصر بذلك فى دائرة مستعمراتها

وهكذا فان إنجلترا بقيت سائرة على خطتها التى رسمتها لنفسها مخصصة مجدة لتنفيذها غير انها مع ذلك كله لم تحصل على مستند صحيح يجيز لها البقاء فى مصر أو التعرض لشؤونها وان اتفاقية سنة ١٨٩٩ واعترافات الدول الضمنية المزعومة واعترافاتها الصريحة باتفاقية ابريل سنة ١٩٠٤ وتحكم إنجلترا فى مصر وسودانها تحكما فاعليا كل ذلك لم يغن فتيلًا فى نظر

القانون الدولي وان القانون الدولي وعلمائه والمؤلفات
القانونية الدولية ومعاملات الدول السياسية مع الباب العالي
من جهة وانجلترا من جهة أخرى كلها لا تعترف لانجلترا
بمركز شرعي في وادي النيل . كلها تعتبر وجود الاحتلال
الانجليزي وتحمي انجلترا فيما يخالفه قود والمعاهدات الخاصة
التي عقدتها انجلترا على نفسها

بقيت الحال على ما هي عليه فلا انجلترا تني عن قصدها
ولا القانون الدولي يعترف لها بالشرعية الى ان قامت الحرب
الكبرى فاعلنت انجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر
سنة ١٩١٤ وفي ١٩ ديسمبر خلعت الخديو عباسا وعينت
مكانه البرنس حسين كامل باشا بلقب ساخطان مصر وبعد
وفاته عينت مكانه الساطان فؤاد ثم رتب الوراثه في
هذا العرش

وفي معاهدتي فرساي وسان جرمان اعترفت المانيا
والنمسا بالحماية الانجليزية .

وفي معاهدة سيفر اعترفت حكومة الاستانة بهذه الحماية

ونص في المعاهدة على انتقال سيادة الباب العالي الى انجلترا
فلما ان انجلترا تريد سنداً صحيحاً مطابقة للقانون الدولى
وانها ترمى الى الحصول على هذا السند من يوم دخولها
مصر وتقول انها الى اليوم لم تحصل على هذا السند الصحيح
فلا اعلان الحماية ولا ترتيب وراثة السلطنة ولا معاهدات
الصالح مع الدول ولا اعترافات تركيا. لاشيء من ذلك يعطى
انجلترا سندها القانونى المطلوب .

ان الحماية اتفاق بين دولتين مستقلتين استقلالاً تاماً
بوجوبه تنزل الدولة المحمية عن سيادتها أو عن شيء من
سيادتها للدولة الحامية .

فقبول الدولة المحمية هو الركن الاساسى لانعقاد
الحماية وبدونه لا وجود لها ولو اجتمعت دول الارض جميعاً
على الاعتراف بوجودها

ان الحماية أشبه العقود بالبيع وفى الواقع فانها بيع
للسيادة كلها أو لبعضها ولا يصح عقد البيع مالم يكن مهوراً

بشهرير المالك وكل ورقة لا تصدر من غيره لا تقوم حجة عليه
ولا تنهض دليلا على صحة البيع

تعرف ذلك انجلترا وتعرف أن قبول الامة المصرية
لحمايتها هو ركن وجود هذه الحماية كما انها تعرف ان
اعتراف تلك الدول بها لا يفيد لها شيئا أمام القانون الدولي
مادام عقد الحماية نفسه لم ينعقد. وما اعتراف الدول الأبتثابة
وثيقة عليها باحترام عقد الحماية عند انعقاده . وان في تصريح
رئيس الولايات المتحدة الذي أبلغته دار الحماية الى الصحف
ونشرته في ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ ما يؤيد ذلك فقد جاء فيه
« ان الرئيس واسن يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل
في تفاصيل ذلك » (أى في تفاصيل اعترافه بالحماية)

وتعرف فوق ذلك انها لا تستطيع في أى وقت أن
تدعى بأن الامة المصرية قبلت الحماية بسكوتها ضمنا فان
الحركة المصرية التي سمعها العالم كله ناطقة بأفصح لسان
يرفض الحماية رفضا صريحا

من أجل ذلك كله تريد السياسة الانجليزية أن تعقد

بيننا وبينها عقدا تنال فيه اعترافنا لها بالحماية . تريد أن
تحدد بدقة العلاقات التي تدعى وجودها الآن بيننا وبينها
تريد تحديدها بدقة لان عنوان « الحماية » عنوان واسع
تقع تحته أشكال مختلفة من الحماية.

وان مهمة لورد مائر صاحب الكتاب المعروف على
مصر والذي استحق من دولته لقب لورد أوف كابيتون
لانه نجح سنة ١٨٩٨ وما بعدها في المهمة التي ندب لها وهي
ضم جمهوريتي الترنسفال والاورانج الى املاك انجلترا والذي
يشغل الآن وظيفة وزير المستعمرات الانجليزية ان مهمة
هذا اللورد المحنك هي الحصول على قبول مصر الحماية
ليتم لانجلترا هذا الامر ولتنال المركز الشرعى الذى تجدد
طالبه من سنة ١٨٨٢

ومن الخطأ الاعتقاد بأن انجلترا تستطيع أن تستثنى
عن هذا القبول ولقد رأينا كيف انها من يوم دخولها مصر
لا تنام عن هذا القصد واننا لنشاهد الآن معاجلتها هذا القبول
وشدة حرصها على طلبه . ومن يقرأ تاريخ انجلترا مع ارضها

لا يتردد في التسليم بصحة ما نقول فان السياسة الانجليزية عند ما شرعت حوالى سنة ١٨٠٠ في الغاء برلمان ايرلندا وضمتها اليها كان لابد لها من موافقة ايرلندا فالنجأت الى شراء الأعضاء هذا البرلمان وسطر التاريخ في صفحاته ان هؤلاء النواب الذين كانوا محل ثقة أمتهم وموضع اجلالها واحترامها خافوا هذه الثقة وغفلوا عن واجبهم حيالها وباعوا بلادهم بيع الساع البائرة وقضى هذا البرلمان على نفسه بالفناء في ٥ فبراير سنة ١٨٠٠ بأغلبية ١٥٨ صوتا ضد ١١٥ (كتاب نفسية الشعب الانجليزية لامبل بوتنى صفحة ١٤١ - كتاب عدوتنا ايرلندا لاسكوفليد ص ٨٦)

جاء اللورد ملنر ولجنته الى مصر لمفاوضتنا في « شكل الدستور الذى يصلح اكثر من سواه تحت الحماية » فقطنت الامة المصرية الى ما ينطوى عليه قبول مبدأ المفاوضة من شبه التسليم بالحماية أو الاعتراف بها ومن اغفال الصفة الدولية في قضيتنا وادراجها ضمن قضايا انجلترا الداخلية تهافتت عن المفاوضة وأجمع أبناءها على مقاطعة اللجنة

وكاننا نسمع الآن ونحن نكتب هذا التقرير بأصوات الاحتجاج
التي ارتفعت من كل طبقات الامة كأننا نرى الطلبة وقد غادروا
مدارسهم والمحامين وقد امتنعوا عن المرافعة والموظفين وقد
تركوا دواوينهم. والتجار وقد اغلقوا مخازنهم والمجالس
المنتخبة في مختلف المديريات والمدن وقد دونت احتجاجاتهم
ووقفت جلساتهم. والعلماء والاعيان والاطباء والصناع والعلماء
وكل الطبقات وقد انتظموا مواكب تنادى بالمقاطعة. كل
ذلك كان احتجاجا على مجيء اللجنة بل كأننا نقرأ الآن تلك
الكلمات الذهبية الجليلة التي كتبها سعادة سعد باشا تحذيرامن
المفاوضة. تلك الكلمات البديعة التي استظهرها بناؤنا ورددت
صداهها المجامع والمجالس والجوامع والسكناس وتناولتها
بالتعليق الجميل الكتاب والمصحفون !

رأى اللورد مانر هذه الحركة العجيبة فمزعليه وهو
الذي قالوا عنه انه سيجعل أبا الهول على افشاء سره وهو
الذي اوقع يدهائه وصبره وثباته الترنسفال والاورانج

في الشرك من قبل . عز عليه ذلك فلم يتردد في أن يرسل
على هذا البلد بلاغه الرقيم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٩٠ خاليا من لفظ
الحماية متضمنا معناها ونظامها المقرر في خطبة اللورد كرزن
وبث أعضاء لجنته وأعوان سياسته خلال الديار همسون في
أذان الناس بحسن نيات إنجلترا وأوعز الى ساسة الانجليز
وصحفهم ليكتبوا كتابات مملوءة بالمجاملة والعطف وما زال
بتأحتى تمكن اخيرا من عرض قواعد مشروعه على الامة
المصرية .

فالواجب على كل من يتعرض لبحث هذه القواعد
أن يفكر طويلا في التبعة الكبرى الملقاة على عاتقه من جراء
ابداء رأيه ويتمعن النظر ويدقق الفكر في نصوصها وما يمكن
أن تحتمله من المعاني والتأويلات لأن يكتمل منه بنظرة
سطحية منخذ عايب بعض ألفاظها كالاستقلال والدستور والتثيل
الخارجي ثم ينشر رأيه في الناس . وبهذه المناسبة لا يفوتنا
لفت النظر الى عدم الاخذ بالمعارات التي تصدر تفسيراً لتلك

القواعد ولا بما يسميه الحاملون للمشروع تأكيدات فان هذه التفاسير والتأكدات غير ملحقة بالقواعد ومن المسائل الأولية أن كل ما ليس منصوصا عليه في العقد لا يقيّد المتعاقدين وكل ما يصدر شفويا من المتعاقدين وقت التعاقد ولا يدخل في نصوص العقد لا يصح الأخذ به والبناء عليه

ولا يفوتنا اننا الآن امام تعاقد مع انجلترا وهي دولة لها أساليب خاصة في تفسير المعاهدات وتبرير الاخلال بها ويخطئ الذين يقولون ان السياسة الانجليزية قد رجعت عن فكرة التوسع في الاستعمار وبسط النفوذ ويكفي لادحاض هذه الفكرة ان ينظر الانسان الى ماأضافته انجلترا الى البلاد التابعة لها أو الواقعة تحت نفوذها وسيطرتها بمعاهدات الصلح الحديثة ولم يصدر من سياسة انجلترا الرسميين ولا من حكومتها أى تصريح أو أى عمل من شأنه تبرير القول بعدمول انجلترا عن التوسع في الاستعمار وبسط النفوذ كما يزعم البعض .

قواعد الاتفاق

ان هذه القواعد تؤدي الى اتفاق :

- (١) — خال من المزايا بالنسبة لمصر.
- (٢) — يتضمن تمسك انجلترا بحماية سنة ١٩١٤ وقراراً ضمنياً من مصر بهذه الحماية.
- (٣) — ينظم هذه الحماية ويسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية.
- (٤) — يتضمن اقرار مصر لاتفاقية السودان المنعقدة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وستكامل على هذه النقط جميعها .

المنقطة الاولى

نقول أن هذه القواعد تؤدي الى اتفاق خال من المزايا بالنسبة لمصر ولسنا في قولنا هذا مبالغين أو متسرعين في الحكم لأننا نقدر أمام العالم وأمام التاريخ وأمام ضمائرنا وأمام

الله تبعة ابداء الرأى فى هذا الشأن العظيم . ومن يقدر
هذه التبعة حق قدرها لا يستطيع أن يبالغ أو يتسرع
فى الحكم .

أنصار هذا الاتفاق يقولون أن المشروع يعطي مصر
المزايا الآتية :

أولاً - الاستقلال

ثانياً - التمثيل السياسى

ثالثاً - المجلس النيابى

رابعاً - التخلص من الموظفين الأجانب

خامساً - حرية التصرف فى مالىتنا

سادساً - الجيش والاسطول

سابعاً - إلغاء الامتيازات الاجنبية

ثامناً - دخول مصر فى عصبة الامم

وسنمين فيما يلى أن لا شئ من ذلك فى القواعد

المعرضة

أولا - منزلة الاستقلال

أن الذين تهافتوا على القول بوجود الاستقلال في قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدي الى حكم صحيح . ومن الغريب أنهم على اختلاف أماكهم ومنهم اتبعوا في بحثهم جميعا طريقة واحدة واعتمدوا على أدلة واحدة ثم وصلوا الى نتيجة واحدة هي وجود الاستقلال .

أغفلوا الكلام جميعا على ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ثم تناولوا من بين حقوق انجلترا الكثيرة في قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التي تريد أن تربتها نفسها على الارض المصرية واخذوا في تصغير شأنها وقالوا ان لكل منها نظيرا عند بعض الدول المستقلة . هكذا قالوا ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر .

ان ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هي أهلية الدولة المستقلة لمباشرة اعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها فاذا

زالت من الدولة هذه الاهلية أو تحدت دائرتها بتدخل
دولة أخرى فلا استقلال .

مثل الدولة المستقلة مثل الرجل الرشيد فله وحده حرية
التصرف في شئون نفسه دون الخضوع لسلطان آخر وأما
الدولة الفاقدة الاستقلال فتتبعها مثل القاصر أو الشخص الخاضع
في تصرفه لمشرف فهي لا تملك لنفسها التصرف أولا تملكه
وحدها لان دولة أخرى تقوم منها مقام الوصي أو المشرف .
فدع الآن جانبا حقوق الارتفاق التي تريد ان يجترأ أن
ترتبها لنفسها على أرض مصر . ثم نقش في القواعد عن أهلية
مصر السياسية فلا تجدها الا معدومة أو على الأقل محدودة .
تجد انجلترا تقوم منها مقام الوصي فهي التي تدير سياستها في
الداخل اذ انها أخذت حق وضع النظام الداخلي للحكومة
وهي التي تدير السياسة في الخارج لانها قيدت سفيرنا بقيود
لا قبل له باحتمالها . بقيود تؤدي حتما الى مباشرتها لاعمالنا
الخارجية وسنبين في موضع آخر الافتيات على مصر في
أهليتها

اغفلوا الكلام على ميزة الاستقلال وأخذوا النص
القائل « باعتراف إنجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية
دستورية ذات هيئات نيابية » وقالوا ان هذا النص اعتراف
من إنجلترا بالاستقلال - على ان نظرة دقيقة في نصوص
القواعد تجعل الناظر يحكم بأن هذا النص معدوم الفائدة
لمصر . ولكي نبين ذلك نقول :

١ - تقول الفقرة الاولى من البند الثالث « تعقد معاهدة
بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بتوجبها
باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية »
ثم تقول الفقرة الثانية من البند الثالث « تبرم بتوجب هذه
المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تمهد بمقتضاها
بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة
أرضها . . . الخ

فهناك اذن شيان . معاهدة ومحالفة والمعاهدة سابقة
للمحالفة وما دام الاعتراف باستقلال مصر مشروطا في
المعاهدة دون المحالفة التي تأتي بعدها في الترتيب فلا قيمة

للاعتراف وسنبين فيما بعد ان المحالفة المقصودة هي مخالفة
بنظام حماية مقررة .

٢ - ان الاعتراف بنصه هذا لا ينصب على وصف السيادة
فانما هو ينصب على وصف حكومة الدولة فان القانون الدولي
يقسم الدول لاربعة اقسام : فمن حيث تكوينها الى دول
بسيطة كفرنسا وايطاليا ومركبة كالولايات المتحدة وسويسرا .
ومن حيث سيادتها الى دول تامة السيادة وناقصة السيادة .
ومن حيث شكل حكومتها الى ملوكية وجمهورية والملوكية
تنقسم الى مطلقة ودستورية . ومن حيث قوتها الى دول
كبيرة ودول صغيرة

فالاعتراف الوارد في النص لا ينصب على غير شكل
الحكومة ولو كان الاعتراف منصبا على السيادة لقال «تعترف
انجلترا بالمصر بالاستقلال كدولة ذات سيادة تامة »

أما القول بأن الفرض من الوصف هو بيان أن إنجلترا
لا تتعاقد مع حكومة غير دستورية فهو قول مردود إذ أن

معاهدات انجلترا كثيرة وليس فيها هذا النص وفوق ذلك
فإن الغرض كان يتحقق بإضافة وصف السيادة مع وصف
الحكومة

٣ - على أن الاعتراف بالاستقلال وقت التعاقد لا قيمة
له حتى ولو جاء صريحا واضحا مقصودا به السيادة التامة
إذ المعول عليه نتيجة العقد

يشترط القانون الدولي لصحة انعقاد عقد الحماية أن
تكون الدولة المراد وضعها تحت الحماية حائزة للاستقلال التام
حتى تكون ذات أهلية للتصرف في سيادتها أو في شيء
من سيادتها للدولة الحامية . فمثل الدولة المحمية كمثل من يريد
أن يبيع عقار له فشرط البيع أن يكون المتصرف مالكا للعقار
وقت العقد وكما أن زوال الملكية عن البائع وانتقالها الى
المشتري هو نتيجة عقد البيع فإن زوال السيادة أو انتقالها
الى الدولة الحامية هو كذلك نتيجة عقد الحماية

وفي التاريخ أن فرنسا بعد أن وضعت حمايتها على تونس
في سنة ١٨٨١ نازعتها انجلترا في صحة هذه الحماية معتمدة

على أن تونس لم تكن مستقلة استقلالاً تاماً وقت تعاقدها
مع فرنسا على الحماية فأخذ رجال السياسة الفرنسيون في إقامة
الادلة على أن تونس كانت مستقلة استقلالاً تاماً وقت التعاقد
وأوردوا ضمن أدلتهم تصريحات رسمية من رجال إنجلترا
ولقد قدمت لنا اليابان دليلاً تاريخياً على صحة ما نقول
إذاً انعقدت في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ معاهدة مع امبراطورية
كوريا اعترفت في أحد بنودها باستقلال هذه البلاد وجردتها
ببقية البنود من حقوق السيادة واعتبر العقد حماية بالرغم
من خلوه من لفظها وبالرغم من النص فيه على الاستقلال

وإذا كانت إنجلترا لا تحذو حذو اليابان في الاعتراف
باستقلال مصر في المعاهدة والمخالفة كما اعترفت اليابان باستقلال
كوريا في معاهدة حمايتها فذلك لان إنجلترا تتمسك بحماية
سنة ١٩١٤ وتعتبر استقلالنا ضائعاً من ذلك التاريخ فلا يتأتى
لها إذن أن تعترف به اليوم

نخرج من هذه النقطة بأن القواعد المعروضة لا تشمل
الاستقلال بل هي لانضم من نص الاعتراف لنا بالاستقلال

ثانيا - مزيتة التمثيل السياسى

تقول الفقرة الاولى من البند الرابع « تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطوة لا تتفق هى والمخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضارا بالمصالح البريطانية »

ان القيود الثلاثة الواردة فى هذه المنحة تجملها لاقيمة لها :

فملى مصر ألا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطوة لا تتفق هى والمخالفة . والمخالفة هى المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من البند اثناث وهى مجهولة البنود والشروط عندنا الى الآن غير انها فى جوهرها مخالفة على حماية كما سنبين ذلك فمصر اذن ملزمة فى علاقاتها الخارجية احترام مخالفة الحماية

وعلى مصر ألا تتخذ خطة توجد صعوبات لبريطانيا. وكلمة
صعوبات لاحد لها ولا تعريف. فلانجلترا بمقتضى هذا النص
الواسع أن تدخل فيه أى عمل سلبى أو ايجابى من أعمال
سفيرانا

وعلى مصر ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار
بالمصالح البريطانية

أى اتفاق : سواء أكان هذا الاتفاق متعلقا بالمسائل
التجارية أم الصناعية أم الفتية .. ومن المعلوم ان مصر كانت
ممنوعة فقط من عقد الاتفاقات السياسية وما عدا ذلك
فقد كانت حرة فى اتفاقاتها

أما المصالح البريطانية على هذا الاطلاق فلا حد لها ولا
دائرة تحصرها فعلى سفيرانا المسكين أن يلاحظ مصالح
انكلترا نفسها وايرلندا وكندا واستراليا ونيوزيلندا والهند
والعراق وفلسطين وجنوب افريقيا وباقي ممتلكات بريطانيا
ومستعمراتها المبعثرة فى جميع القارات والبحار . وعليه مراعاة
مصالح انكلترا وأصدقائها — كل هذه المصالح تدخل فى

النص . كل المصالح من سياسية وتجارية واقتصادية وصناعية
وحرية واستعمارية .. الخ . فهذه القيود الثلاثة الخاضع لها
التمثيل الممنوح حقه لنا كما يستفاد من وضع النص تجعل
هذه المنحة عمدة القيمة

وستأخذ انكثارات الضمانات اللازمة لاحترام هذه القيود
عند وضع أحكام هذا التمثيل - ولن تكون هذه الضمانات
الا بتعيينها للسفير أو اشتراكها أو استشارتها في تعيينه
ولن تكون هذه الضمانات الا بعزلها للسفير أو تغييره . أو
ابدا رأيا في تغييره . ولن تكون هذه الضمانات الا بايجاد
مستشار لها في السفارة حتى يرافق خطة السفير لئلا يخالف
المخالفة أو يوجد صعوبات لبريطانيا . ولن تكون هذه
الضمانات الا باشتراط ضرورة موافقة انكثارات على عقودنا
أو بعبارة أخرى على لزم عقودنا أو باشتراكها معنا في عملنا
ولا ننسى ان انكثارات في حل من عدم بيان الصعوبات
أو المصالح لان ذلك من اسرارها التي لا يصح لاحد
الاطلاع عليها

فهذا الحق الممنوح لافئمة له الا أنه سيكون بابا واسعا
للتنفقات الباهظة وسنرى ان نصوص هذا الحق مؤيدة
للحماية الانكليزية منفذة لمقتضى وجودها !!!

ثالثا - مزية المجلس النيابي

ياخذ أنصار المشروع هذه المزية من النص القائل
« كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ». ومن نص
البند السادس من القواعد الذى يقول : « يعهد أيضاً الى
الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة
مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا النظام
أحكاماً تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية
وتقضى أيضاً بحرية الاديان لجميع الاشخاص وبالحماية
الواجبة لحقوق الاجانب »

ان انجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل فى
أمورنا الداخلية فسيادة مصر الداخلية ليست اذن ملكاً

لها كما هو الحال في الأمم المستقلة استقلالاً داخلياً وانها هذه
السيادة مشلولة بتدخل إنجلترا .

ان الجمعية الوطنية المنصوص عليها في المعاهدة هي التي
ستضع القانون النظامي ويتحتم عليها ان تضعه . وان هذه
الجمعية ستضع قانوناً نظامياً ينص على مسائل مخصوصة .
ولو كانت المعاهدة تجرى على قاعدة احترام استقلال
مصر الداخلي لا غفل مثل هذا النص في المعاهدة وكان
لمصر وحدها بما لها من حق السيادة ان تحكم في ضرورة
وجود قانون نظامي جديد وفي مشتملات هذا القانون
النظامي !

ان إنجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل في
أمورنا الداخلية فالقانون النظامي سيكون نتيجة المعاهدة
— نتيجة اتفاق بيننا وبين إنجلترا والقانون النظامي سيشمل
نفسه ما حتمت إنجلترا وجودها . وليس هذا الا افتياتاً
على سيادتنا الداخلية

نعم — اننا نريد أن نغير قانوننا النظامى لانه لا يحقق مبدأ سيادة الشعب ولكننا لانريد ان يكون التغيير نتيجة اباحة من انجلترا لنا . ونريد أن نضع نصوص هذا القانون ولكن لانريد أن يكون لانجلترا تدخل فى وضع هذه النصوص .

وانما لانا لاحظ هذه الملاحظة جريا وراء فكرة نظرية ولكن لان هذا التدخل من انجلترا سيكون له نتائج خطيرة فى الحال والاستقبال اذ أنها بهذا الحق تستطيع ان تدخل فى وضع القانون النظامى وفى تغيير نصوصه عند ما تقتضى مصالحها ذلك !

على ان هذه النصوص لا تؤيد مذهب القائلين بزيادة المجلس النيابى من عدة وجوه .

١ - ان الجمعية الوطنية التى ستضع القانون مجهولة عندنا وهى لا تكون بالانتخاب العام ولو كانت بالانتخاب العام لنص على ذلك ووصفت بانها جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع

العام - وإذا تقرر أنها غير منتخبة فانبجأنا سنجمع لنا
أنصار سياستها من المصريين وتشكل منهم جمعية وطنية
لوضع هذا القانون النظامي . وقد رأينا ان الصدر الاعظم
فريد باشا عند ما عز عليه عقد مجلس المبعوثان ليعرض عليه
شروط الحلفاء قد شكل جمعية وطنية من أنصار سياسته
أقرت هذه الشروط !

فإذا كانت الجمعية التي ستضع القانون هي جمعية من
صنائع انجئرا فلن يكون القانون الانوعاً آخر من قوانين
مجلس الشورى والجمعية التشريعية وقوانين الانتخاب المختلفة
التي وضعتها انجئرا .

ب - ان هذه الجمعية الوطنية ستضع قانوناً نظامياً
يتضمن أحكاماً تقضى « بالحماية الواجبة لحقوق الاجانب
والحرية الاديان لجميع الاشخاص »

فانبجأنا التي ستنقل لها حقوق الاجانب على اختلاف
أنوعها من امتيازات وحقوق مالية واقتصادية ستدخل في
وضع القانون النظامي طبعاً لضمان حماية هذه الحقوق المختلفة

ستضع نصب عيذها كل ما يهم الاجانب وتدخل في وضع
أحكامه محافظة على حقوقهم . ولو توسعت إنجلترا في هذه
الحقوق وهي لا بد متوسعة لأمكنها الاشتراك في جميع مواد
القانون النظامي .

أما ضمان حرية الاديان فباب آخر يمكن انجلترا أن
تدخل منه الى القانون النظامي

ج — ان إنجلترا رسمت لنا في النص الابواب العامة
الواجب السير عليها في وضع القانون النظامي وبالتدقيق في
هذه الابواب التي ذكرتها نجد انها لم تدرج المبدأ نفسه
ولكنها أدرجت فرع المبدأ أو تطبيقه من أحد وجوهه

فمسئولية الوزراء فرع من سيادة الشعب وتطبيق لها
فبدلاً من أن يقول النص . « أحكاماً تقضى بتقرير سيادة
الشعب » قال « بمسئولية الوزراء » مما يدل على أن المراد
تقرير سيادة الشعب في حال من احوالها فقط دون الاحوال
الآخري .

ان سيادة الشعب تقتضى مسئولية الوزراء وتقتضى أن تكون الامة وحدها صاحبة الكلمة العليا فى سن قوانينها على اختلاف أنوعها فالنص قرر فقط الشق الاول دون الشق الثانى وهو الاهم مما يدل على ان المجترا لا تريد ان تكون الامة المصرية صاحبة الحق فى وضع قوانينها أضف الى ذلك ان مسئولية الوزراء قد تحاط بشروط تجعلها فى حكم العدم

وكذلك حرية الاديان فانها فرع من الحرية الشخصية تنضم من عددا كثيرا من انواع الحرية كحرية الصحافة وحرية الخطابة وحرية الفكر وحرية التعليم . فشكل هذه الانواع تدخل فى باب الحرية الشخصية . فالنص اقتصر على تحميم احترام حرية الاديان دون الانواع الاخرى من الحرية مما يدل على ان المجترا مصررة على ابقاء قانون المطبوعات وتحريم الاجتماعات . الخ

د — ينص البند التاسع من قواعد الاتفاق على « ان التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا

العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى أوامر عالية تصدرها الحكومة المصرية ، فهذا خرق كبير فى القانون النظامى فان اتفاقات انجلترا مع الدول ستتناول أشياء كثيرة لا حصر لها وستتوسع انجلترا فى تفسير لفظ « تستلزمه » توسعا مسموحا دون أن تكون ملزمة بإبداء سبب الازوم --- فهذا التشريع مستثنى من اختصاص الهيئة التشريعية وهو استثناء كبير فضلا عن ان انجلترا ستجد فيه فى المستقبل بابا واسما لئلا يمانع فى عرض أى قانون على الهيئة التشريعية بحجة أنه من مستلزمات اتفاقها مع الدول.

هـ — ان القاعدة السابقة تفيد ان تشريع الهيئة التشريعية المصرية سيطبق فيما بعد على جميع الاجانب فى مصر .

فبحجة مصلحة الاجانب التى هى من شئون انجلترا تستطيع انجلترا أن تقف تنفيذ أى قانون تصدره الهيئة التشريعية ويكون لها حينئذ الرأى الاعلى فى قوانيننا

وان النص فى البند الثالث من الاتفاق الخاص بالقانون النظامى « على الحماية الواجبة لحقوق الاجانب » ونص

البند السابع الذى يفيد ان تشريع الهيئة المصرية التشريعية سيعطى على جميع الاجانب . ان هذين النصين ستحقق بهما انجلترا هيئة تشريعية كاهيئة التى رسمها اللورد كرومر فى أحد تقاريره أو كاهيئة التى وردت فى التقرير الشهير لالسير برويت . وكلا المشروعين هادم للسيادة المصرية مقرر سيادة الاجانب علينا أي سيادة انجلترا

و - ان حق تدخل انجلترا لمنع تطبيق القوانين المصرية أو لمنع تنفيذها بحجة الاجحاف هو من أشد الضربات قسوة على الهيئة التشريعية فان القانون الذى تخرجه هذه الهيئة يكون دائما عرضة لمنع تطبيقه أو تنفيذه بحجة الاجحاف بالاجانب . والاجحاف كلمة عامة لاحد لها تستطيع انجلترا أن تفسرها حسب ما تراهي لها . فهذه القيود الهائلة التى أحاطت بانجلترا بهذا القانون النظامى قد تجعلنا نترحم فيما بعد على قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية ومجالس المديريات !!

أنصف الى ذلك كله القيود الثقيلة التى سنوضحها عند

كلامنا عن المستشار المالى والموظف المطلوب اقامته في وزارة
الحقانية فان هذه القيود ستجعل الهيئة التشريعية الموعود
بها هيئة تمثيلية لاهيئة تشريعية محترمة الكرامة

فزة المجلس النيابى اذا معدومة !

رابعاً - مزية التخلص

من الموظفين الاجانب

تنص الفقرة السابعة من البند الرابع للقواعد على
ما يأتى « الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين
وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة قبل
العمل بالمعاهدة باى مدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم
أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد
العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى
يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص

زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس » هذا هو نص المادة وهو يفيد .

ا — ان رغبة الحكومة المصرية مقيدة بصفة « ضابط » وصفة « موظف ادارى » فلا يدخل فى النص غير الضباط والموظفين الاداريين ومن عداهم فهو باق اوان الحكومة لا تملك اخراجه

لا تملك الحكومة اخراج الموظفين القضائيين ولا الفنيين ولا من تسميهم الحكومة الانجازية موظفين اداريين وهم فى الواقع اداريون ولا نظن ان لنظـ ضباط مع وصفهم باداريين يراد به ضباط الجيش والا لقيـل « الرجال العسكريون »

ب — وهذا الحق مقيد باشتراط غرامة كبيرة على الحكومة المصرية لكل موظف يترك الخدمة

ج — والحق ممنوح لمدة سنتين فقط — وما دام ان هناك غرامة ثقيلة فان ميزانية مصر ستضيق عن اخراج

جميع الضباط والموظفين الإداريين في مدة السنتين . اللهم
الا اذا رخص المستشار المالى بعقد قرض لمصر

د - ليس خروج الموظف الزاميا بل يصح أن ترغب
الحكومة المصرية ولا تتحقق رغبتها وذلك يستفاد تماما
من قول النص « يجوز انتهاء خدمتهم » فالجواز واقع على
انتهاء الخدمة - ويستفاد الجواز أيضا من قول النص « يمنع
للموظفين الذين يتركون الخدمة » فالتمييز بالنظر - « يتركون »
يفيد ان الموظف لا يخرج من الوظيفة رغم ارادته

هـ - ان انجلترا احتفظت بوظيفة مستشار مالى ووظيفة
موظف آخر هو موظف وزارة الحفانية وقد عهد اليهما بكل
الاختصاص الذى يحقق بحكم انجلترا فى كل شىء ،

و - أضف الى ذلك كله ان انجلترا باشتراطها بقاء أحكام
التوظيف الحالية اذا لم يستعمل هذا الحق فى السنتين قد ضمنت
الى الابد بقاء الوظائف الانكليزية الاخرى والوظائف
الإدارية التى لم يستغن عن موظفيها فى السنتين . فلا توجد
اذا مزية للمشروع من هذه الوجهة !

خامسا - منية حرية التصرف في المالية

هذه المزية معدومة منه أيضاً للأسباب الآتية :

١ - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع بالقواعد على ما يأتي « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه في الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التي لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته فيها »
١ - فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة

تعيين مستشار مالي لها باتفاقها مع الحكومة الانجليزية

ويفرض أيضا اضافة اختصاصات صندوق الدين الى

المستشار - فوظيفة الاستشارة اذن وظيفة دائمة لاوقتية

ب - مادام لدينا مستشار مالي فلا يهم البحث عما اذا كان المقصود الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد في الفقرة السادسة من البند الثامن التي تقول « التنويرات

اللازمة في صندوق الدين » - لا يهمننا هذا البحث لأننا نعرف لغة الانجائرا عند تعبيرها بلفظ مستشار . نعرف ذلك من تعريف اللورد جرانفيل لهذه الكلمة في تلفرافه المشهور . ونعرف أيضاً معناها من الكتاب الذي ألفه اللورد مانر واضع القواعد فان القاموس السياسى الانجائزى يقول ان كلمة المستشار أمر يجب أن يُطاع

وان انجائرا لم تستخدم في التعبير «لفظ مستشار» وفعل «استشار» الا للدلال على مرادها .

تريد ان تقول لنا بهذا التعبير . انى أقصد المستشار الذى تعرفونه أمراً فى ميزانيتكم متصرفا فيها كما يجب ويهوى . تريد ان تقول لنا انى أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياسى ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها وانكم تعرفون لغى السياسية حق المعرفة من تلفراف اللورد جرانفيل وكتاب اللورد مانر وسوابق عمل المستشار فلا يحق لكم ان تفسروها بغير لغى . وليس أدل على صحة ما تقوله لنا من انها عبرت فى الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ

الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على انها تريد أحكاماً
مخصوصة لكل من اللفظين

ج — اننا لم نفهم التعبير بلفظ « في الوقت اللازم »
الوارد في النص . فهو قيد خاص بهذه الفقرة لانعرف المراد
منه . ويلاحظ ان هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل
لجميع البنود وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على انفاذ الاتفاقات
مع الدول الاجنبية فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج في
سريانه للاشارة اليه في بند خاص

و — ان انكترا هي وحدها التي استفادت من ايراد
هذا النص في المعاهدة فانها ضمنت حق ايجاد رقابة لها على
المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما أنها ضمنت أن تكون
صاحبة الكلمة في تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله الا برضا
من عينه

هـ — ولا عبرة بما جاء في النص من انه « يكون تحت
تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى

التي ترغب في استشارته فيها » - لاعتبرة بهذا النص فأنه
من اجل السياسة التي لا تردى المعنى الظاهر وان انكثرا
ماتعمدت التعبير بلفظ « استشارة » مرتين في هذه الجملة
القصيرة الا لتدلنا على مرادها الحقيقي من النص

والذي يؤيد ذلك ما جاء في أقوال عارضى المشروع من
ان اللورد مانر هو الذى حتم ادخال هذا النص وتشدد في ابقاءه
فنحن اذا لم نكتسب شيئاً من الوجهة المالية وبذلك
يكون القول باننا سنكون احرارا في انشاء المدارس التي
نريدها وتوسيع التعليم وهما باطلا لان المستشار سيقف أمامنا
في كل مشروع من هذا القبيل

سادسا - مزيتة الجيش والاسطول

من يسمع هذه الكلمات يظن ان الجيش والاسطول
يكونان بيدنا

ليس المهم ان يكون الجيش وافر العدد والاسطول
بويا ولكن المهم ان يكون أمرهما بيدنا نتحكم فيهما . لا يسير أن

ولا يتحركان الا بإرادتنا .. فهل هذا ما يمكن أن يتحقق
بإتفاقنا مع إنجلترا ؟

ان إنجلترا التزمت بمعاضدتنا وألزمنا الدخول معها في
كل حرب كما هو مقتضى الفقرة الثانية من البند الثالث للاتفاق
فهي اذن ستعقد معنا محالفة لاجل هذا الغرض .
للاجل أن تكون في مأمن من خطر التزامها بمعاضدتنا
وفي أطمئنان على استمدادنا للقيام بالمساعدة المفروضة علينا اذا
حاربت هي . وعلى أن تقدم لها كل المساعدة التي في وسعنا
فكيف إذن تضمن هي ذلك ؟ لاشك انها ستتولى تنظيم
جيشنا وتوريد الاسلحة وستقوم بتدريبه وكذلك الاسطول
فهي اذن بحكم هذه المحالفة ستضع يدها على قوانا البرية
والبحرية لتسكون في مأمن من مستلزمات المحالفة المنوية .
نحن نقول ذلك الآن . نقول ان الجيش والاسطول
سيكونان بيد إنجلترا ويدها وحدها . لان المحالفة المنوية
تقتضى ذلك وتقتضيه بحق . فما دام اننا سلمنا لها بحق
معاضدتنا وتعهدنا لها بتقديم المساعدة في حروبها كان لها

ان ترتب حقوقاً على الجيش والاسطول لتضمن تقاض أحكام
المخالفة المنوية . فلا توجد مزية بالنسبة للجيش أو الاسطول
اللهم الا أن حليفتنا ستعمل على زيادة الجيش وايجاد بحرية
لنا لتستخدمهما في حروبها وتكليفنا نفقات باهظة على الجيش
والاسطول الموعودين فيكون لها وحدها الغنم وعالمنا الغرم
سابعاً - مزية الغاء الامتيازات الأجنبية

لاندري كيف يكتب أولئك الذين يبشرون بالمشروع
فهم يسمون نقل الامتيازات الى انجلترا الغاء لها ويسمون
حصول انجلترا على حقوق بسبب هذا الالغاء المزعوم توسعاً
في سيادتنا

ان انتقال الامتيازات الى انجلترا يضرنا ضرراً فاحشاً بل
هو وحده كاف لاضاعة استقلالنا اذا كان تمت شيء باق منه
فان انجلترا ستتحكم في امورنا الداخلية جميعها بحجة
حماية الاجانب وستشل كل قانون . وتتدخل في كل قانون
وتدنوس كل نظام . كل ذلك لحماية الاجانب . وستتدخل في

الموليس والداخلية والقضاء والتشريع لحماية حقوق الاجانب
فهو يسمى هذا الغاء للامتيازات أم يسمى احتكار انجلترا
للامتيازات الاجانب احتكارا لا يكون بعده لمصر استقلال؟
ان الدول لا تملك دون ارادة مصر حق التنزل لانجلترا
عن هذه الامتيازات . ذلك لان مصر صاحبة مصلحة في
الامر وبمسها التنزل مسااسا سيئا لذلك ففحن لا نرى رأى
الذين يقولون بحق الدول في هذا التنزل مادام يتقرر ان
التنزل يمسنا

أما القول باننا كنا في السابق نحتاج لمداولة عدة دول
وسنصبح بالاتفاق لانتحتاج لمداولة أكثر من دولة واحدة
القول بذلك غير وجيه لان انجلترا اخذت منا بهذه الوسيلة
حقوق سيادتنا كلها. وضمنت بقاء هذه الحالة باشتراطها في
الفقرة الثانية من البند الثامن من القواعد ان يؤسس قانون
الجنسية المصرية على قاعدة النسب .

أما الدول فما طمعت قط في الاعتداء على شئ من
الحقوق الاصيلة لسيادتنا وما كانت لتطمع فيها

فالامتيازات اذن باقية وستصبح اذا تم الاتفاق بين
فكى الاسد ولا يكون لنا أمل فى الفائتها

ثامنا - مزيتة الدخول فى عصبة الامم

ان كندا وا-ستراليا وأفريقيا الجنوبية ونيوزلاندا
والهند أيضا كل هذه البلاد أعضاء أصليون فى جمعية الأمم
فإنجلترا تريد بنا ما تريد به الهند فهل هذا يعتبر مزية بوجه
من الوجوه ؟

ان إنجلترا تريد بنا ما أرادت بالهند . تريد ان تتمم
يدخولنا فى عصبة الأمم عقد مستعمراتها . وتريد أيضا ان
تربطنا بالمماهدة والمحانة المشروع فيهما معنطيقا القواعد هذا
الاتفاق . اذ ان من الشروط الاساسية للدخول فى عصبة
الأمم والبقاء فيها احترام الاتفاقات المعقودة بين أعضاء العصبة
فلا مزية اذن من دخولنا عصبة الامم خصوصا اذا
كانت إنجلترا هى التى تريد ان تقدمنا اليها كما قدمت قبلنا
أو عضدت بقية المستعمرات المذكورة سابقا

الى هنا بينما ان المشروع خال من المزايا بل ان هذه
المزايا الخيالية تخبيء خطرا عظيما وشرا مستطيرا . فلننتقل
بعد ذلك الى النقطة الثانية

النقطة الثانية

نقول ان قواعد الاتفاق تتضمن تمسك انجلترا بحماية
سنة ٩١٤ و اقرارا ضمنيا لهذه الحماية

أعلنت انجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ٩١٤
ورببت لنفسها حقوقا فيها بناء على هذه الحماية كحقوق تعيين
الحاكم الشرعى وترتيب الوراثة وفي مؤتمرات الصالح حصص
من الدول على الاعتراف بحماية ١٨ ديسمبر سنة ٩١٤
المذكورة فهذه الحماية عزيزة عليها ومن أجل ذلك فهي
متمسكة بها ولا تكتفى باستبدالها بحماية أخرى تبتدىء من
تاريخ الاتفاق المنوى

وقدر أى اللورد مانر نفور المصريين من الحماية فاراد أن
يدخلها عليهم فى هذا الاتفاق بطريقة لا يشعرون بها . ومن
أجل ذلك ضمن القواعد اشارة الى هذه الحماية دون أن

يذكرها بلفظها كما انه ضمنها أحكام هذه الحماية حتى يكون قبول المصريين للقواعد وبمباراة أخرى للاتفاق المبني على هذه القواعد اقرارا لهذه الحماية المدسوسة والادلة على ذلك كثيرة

١ - جاء في البند الاول من قواعد الاتفاق مانصه « لاجل ان يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا »

هذا النص يفيد وجود علاقات سابقة على الاتفاق ويراد تحديدها بدقة - ولا يمكن ان يكون المقصود بالعلاقات الاحتلال الانجليزي الواقع في سنة ١٨٨٢ لان هذا الاحتلال لا ينشئ علاقة قانونية بيننا وبين إنجلترا فضلا عن ان الحماية جيبته وانما المقصود بالعلاقات هو ما تدعيه إنجلترا من وجود حماية لها على مصر نشأت بموجب اعلان ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وباعتراف الدول بهذه الحماية في معاهدات فرساي وسان جرمان وسيفر وبما نص عليه بنوع خاص في معاهدة سيفر من انتقال السيادة العثمانية اليها . أضف الى ذلك ان هذا التعبير « تحديد العلاقات بدقة » هو نفس التعبير الوارد

في خطاب السير ملن شيتهم الى المرحوم السلطان حسين
وفي خطاب السلطان الى دولة رشدي باشا مما لا يدع شكاً
في ان المقصود بالعلاقات انما هي حماية سنة ١٩١٤ فقد جاء
في الخطاب الاول مانصه . « وفي عزم حكومة جلالتك —
(ملك بريطانيا) — المحافظة على هذه التقاليد (بقصد ترقية
شؤون الأمة المصرية) بل انها موقنة بان تحديد مركز
بريطانيا العظمى تحديدا صريحا يؤدي الى سرعة التقدم في
سبيل الحكم الذاتي » وجاء في الخطاب الثاني مانصه : « واننا —
(السلطان) — لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية
في مصر تحديدا واضحا مما يترتب عليه ازالة كل سبب
لسوء التفاهم »

ب - تنص الفقرة الاولى من البند الرابع على ما يأتي :
« تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية . . . » ومعنى
ذلك ان مصر تتلقى حق التمثيل الخارجي باتفاقها مع انجلترا
لا يحكم القانون الدولي الذي يحول كل أمة مستقلة استقلالاً
تاماً حق التمثيل الخارجي بدون حاجة الى اتفاق مع أية دولة

أخرى . وان تلقينا هذا الحق من قبل انجلترا مظهر من مظاهرها بقاء حماية سنة ١٩١٤ - وقبلنا تلقى هذا الحق بهذه الكيفية باعتبار اعترافا ضمنيا بتلك الحماية

ج - ينص البند الثانى على انه لا يمكن تحقيق الغرض الثانى المين فى البند الاول وهو تعديل الامتيازات الا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات

والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة فقيام انجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق الحماية سنة ١٩١٤ لاننا لو سلمنا بالرأى القائل بعدم تمسك انجلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها . أن مفاوضات انجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذى احتفظت به فى خطاب السير ميلان شيتهم الى السلطان حسين

ولا يمكن ان يقال أن انجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل

أو التفويض من مصر لأن التعبير بعبارة « لا يمكن » ينفي فكرة التفويض أو الوكالة

أضف الى ذلك أن القانون الدولي لا يعرف تفويضا مطلقا كهذا لا يرجع فيه الامر في النهاية الى الدولة التي أعطت التفويض

فتسليم مصر لانبجارتها بانها وحدها صاحبة الصفة في المفاوضات والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر اعترافا ضمنيما آخر بحماية سنة ١٩١٤

ومن مظاهر تمسك انبجارتها بحماية ١٩١٤ عدم تنزلها عن مزاعمها في تعيين حاكم البلاد وفي تنظيم وراثته العرش

ان حاكم البلاد هو الذي تتمثل فيه شخصية الامة وهو مظهر قوميتها . باسمه تصدر القوانين وباسمه تنفذ . وهو الذي يختار رئيس الوزارة وبين يديه تؤدي الهيئات النيابية والجيوش البرية والبحرية عين الطاعة للدستور البلاد . فتتصبيه يجب أن يكون بعيدا عن كل تدخل أجنبي . فاعمال قواعد الاتفاق النص على عدم تمسك انبجارتها بما أسندته لنفسها من حق تعيين

الحاكم الشرعى ورضاؤنا بهذا الاغفال يعتبر اعترافا ضمنيا بحماية سنه ١٩١٤ التى أخذت لنفسها بمتضاها هذا الحق

د — ينص البند السادس من قواعد الاتفاق على انه « يعهد الى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ... الخ » وهذا النص يفيد تدخل انجلترا فى أمورنا الداخلية ومن القواعد الدولية المسلم بها انه لا يجوز لدولة ما ان تتدخل فى شؤون دولة مستقلة لتضع لها نظاما ما تسير بمقتضاها حكومتها فى شؤونها الداخلية اذ ان وضع النظام الداخلى للحكومة هو المظهر الوحيد للسيادة الداخلية

ولا يفوتنا ان نلفت النظر الى مسألة فى غاية الاهمية وهى ان انجلترا باعلانها الحماية على مصر جعلت لنفسها حق التدخل فى شؤونها الداخلية والخارجية الى ابد حد ممكن . فالنص على وضع النظام الداخلى للبلاد مع تحديده ليس له معنى غير ان انجلترا انما تعطى المصريين بعض الذى أخذته لنفسها بالحماية . وقرارنا لذلك يعتبر اعترافا ضمنيا بالحماية .

وأغفلت قواعد الاتفاق أمراً جوهرياً وهو النص على عدم
تمسك انكترا بالحماية واعتبارها كأن لم تكن كما أنها أغفلت
النص على عدم التمسك بما أخذته من الدول اعترافاً بالحماية
في معاهدات فرساي وسان جرمان وميفرو على الخصوص
ما نص عليه في المعاهدة الأخيرة من انتقال السيادة التركية
إليها ولا يفسر هذا الاغفال بغير تمسكها بالحماية كما أن رضائنا
بالقواعد وفيها هذا الاغفال يعتبر تسليحاً ضمنياً بحماية سنة ١٩١٤
وهناك مواضع أخرى تؤيد حماية ١٩١٤ ويعتبر اقرارنا
إياها اعترافاً ضمنياً بتلك الحماية

النقطة الثالثة

نريد ان نبين في هذه النقطة أن القواعد ترمى الى
تنظيم حماية سنة ١٩١٤ وانها تضع لها نظاماً يسلب مصر سيادتها
الداخلية والخارجية

لقد جاء في خطاب السير ميان شيهام الى المنفور له
السلطان حسين وفي خطاب هذا الاخير الى دولة رشدي
باشا ما يفيد ارجاء تحديد العلاقات بين بريطانيا ومصر ومعنى
ذلك تنظيم الحماية

ولسكى نبين ان الاتفاق المعروضة قواعده الآن لا يقصده
الا تنفيذ تلك الرغبة نقول :

يقول ديسباناييه في كتابه « بحث في الحماية » ص ٣١٧
ما ترجمته :

« ان المميز الاساسى للحماية هو تعهد الدولة الحامية بالدفاع
عن البلاد المحمية وما عدا ذلك فانما هى قواعد تختلف بحسب
ما تضمنه الدولة الحامية من الشروط كمقابل لتمهدها بالدفاع أو هى
على الاخص مزايا تستجلبها الدولة الحامية لنفسها في نظير ذلك التعهد
وان قيام الدولة الحامية بنفسها بمباشرة السياسة الخارجية للدولة
المحمية أو رقابة الدولة الحامية على تمتع الدولة المحمية بمباشرة هذه
السياسة . ذلك حق من الشروط والمزايا التى تكون للدولة الحامية »
وقد عرف اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية الحماية
في خطبة له عن مصر في مجلس الاعيان البريطانى فقال « ان معانيها
تتفاوت فهى في أقصى طرفها سيطرة سياسية أو ادارية شديدة
وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسى
ولكنها في جميع حالاتها تنطوى تحت مبدأ واحد وهو انه يجب
على الدولة الحامية ان تدفع عن الدولة المحمية الغارات الخارجية
وتضمن حسن معاملة الرعايا الاجانب وحفظ أموالهم في داخل
البلاد والسيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية والاجنبية
أما الدرجة التى تبلغها الحماية في حق التمرض لادارة البلاد الداخلية
فلم ينص عليها قانون ما فيجب تقريرها في كل حالة طبقا للملاسات

تلك الحالة ،

من ذلك يتبين ان الركن الاساسى للحماية هو فى نظر اللورد كرزون مايقول عنه ديسبانييه وهو تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية وهذا الركن قائم فى قواعد الاتفاق وتضمن البند الثالث من القواعد فى الفقرة الثانية وجوب عمل محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر « وتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها » فهذه المحالفة التى ستتضمن بالطبع مواد متعددة حققت انجلترا الركن الاساسى للحماية

والتعبير بعبارة « تعضد مصر » لا يخرج المسألة عن حقيقتها اذ انه لا يشترط ان يكون دفاع الدولة الحامية عن الدولة المحمية مقصوراً على مجهودات وقوات الدولة الحامية

وان هذا التعبير نفسه هو الوارد فى البند الثالث من معاهدة باردو أو قصر سعيد المعقودة بين فرنسا وباي تونس فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ وبمقتضاها بسطت فرنسا حمايتها على هذه البلاد كما أنه هو نفس التعبير الوارد فى البند الثالث من معاهدة « فاس » القيمة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ المعقودة بين فرنسا ومراكش وبمقتضاها وضعت فرنسا حمايتها على تلك البلاد

أما شرط الرقابة على أمورنا الخارجية أو كما يعبر اللورد كرزون حق السيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية

والاجنبية فتتوافر أيضا بالقيود الواردة في التمثيل السياسي
لقد تكلمنا فيما سبق عن القيود التي قيد بها تمثيلنا الخارجي
وهي قيود تؤدي كما بينا الى تدخل إنجلترا في أمورنا الخارجية
بل انها تؤدي الى اننا لا نعمل عملا الا بعواقتها وبهذا تتحقق
السيطرة المشتركة في تعريف اللورد كرزون اذ انها بحجة مخالفة
المخالفة أو منع الصعوبات أو مراعاة المصالح الانجليزية يمكنها
السيطرة على كل شيء بل ان الدول الاجنبية سترانا مع هذه
القيود غير اهل للتعاقد معها حتى لا يضيع وقتها في مفاوضات
تكفي اشارة من إنجلترا لدهابها عبثا أو لقطعها بحجة التمسك
بقيد من قيود التمثيل

يقول الاستاذ مارسيل موى مدرس القانون الدولي العام
بجامعات فرنسا منذ أكثر من عشرين سنة في مؤلفه الموضوع
في سنة ١٩٢٠ والسمى القانون الدولي الحديث ص ٦٤ ما يأتي :
« ان ضياع استقلال الدولة المحمية يظهر على الاخص في علاقتهم
الخارجية بالدول على ان كل تسوية ممكنة بخصوص ذلك فقد كانت
الترنسفال تحت الحماية الانكليزية من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٨٤
وكان مظهر تبعيتها لانكلترا متهورا الى مجرد ابلاغ انكلترا
بنصوص المعاهدة التي تعقدها الترنسفال مع الدول الاخرى ونظرا
عن ذلك فقد استثنى من هذا القيد جميع المعاهدات التي تعقدها
الترنسفال مع حكومة الاورنج »

فيتين من ذلك ان الشرط يتحقق بمجرد ابلاغ الدولة الحامية بعبود
الدولة المحمية وشتان بين حالتها المنزلية بهذه القواعد وبين مجرد الابلاغ
أما اشتراط انجترا عاينا أن نعهد بمصالحنا الى الممثل البريطاني
عند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته فذلك مظهر من
مظاهر وجود الحماية . نعم لقد جرت عادة بعض الدول الصغرى ان
تعهد برعاية رعاياها في جهة معينة الى دولة ما . غير ان سفير الدولة
المعهود اليها لا تكون له صفة تمثيل الدولة صاحبة الرعايا في جميع شؤنها
كما يكون ممثل انجترا عند ما يعهد اليه بالمصالح المصرية وفوق ذلك فان
مصر ملزمة بان تعهد بمصالحها الى ممثل بريطاني بخلاف الدول الصغيرة التي
أشرنا اليها وقد بينا ان انجترا أخذت على نفسها حق حماية الرعايا الاجانب
وحفظ أرواحهم وبذلك تحقق شرط اللورد كرزون في تعريف الحماية
ومما يؤيدان (النظام حماية) عدم تحديد مدة للاحقة ولا للمعاهدة
ولم يعرف التاريخ الى الآن معاهدة أو محافة ابدية بين دولتين متساويتين
ويؤيد رأينا النص الوارد في الفقرة السادسة من البند الرابع
الذى يقول . « نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحافة بين
بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر
ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين » والمحافة المشار
اليها هي المحافة التي تضع الركن الاساسى للحماية وهو ركن تعاضد
انجترا مصر في الدفاع عن سلامة أرضها
ولا يفوتنا ان سفيرانا مضطرب في علاقاته بالدول الى ألا يتخذ خطياً

لا تتفق هي والمخالفة لانه ملزم في اجراءاته باتباع النصوص والمواد
والمعاني التي ستشملها محالة الحماية

وقبل أن ننقل الى الكلام على شيء آخر نلفت النظر هنا الى
اللغو في قول الذين يمثلون حالة معاضدة انجلترا لنا المعاضدة المشروطة
في المخالفة بحالة فرنسا عند ما أرادت أن تنعقد هي وبريطانيا وأمريكا
على عدوان المانيا . نقول ان هذا من لغو القول لان هذه المعاهدة
التي كان مشروعا فيها لنجهل نصوص مشروعا فلا يمكن التمثيل بها
مادامت بمجولة فضلاء عن هذه الدول متساويات في التعاضد

بعد ذلك كله ننتقل الى بيان ما بقي من الحقوق التي أخذتها
بريطانيا العظمى على مصر أو بعبارة أخرى الى بيان تنظيم الحماية
وقبل أن نتكلم على باقى حقوقها نقول ان حقوقها لم تأت في
القواعد على سبيل الحصر لما يأتي

أولاً - ان في القواعد طائفة من الحقوق « تلزم اصابة مصالحها
الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الاجنبية »
(الفقرة الاولى من البند الثالث) والحقوق المشار اليها بهذه الفقرة هي
طائفة قائمة بذاتها كما يستدل على ذلك من اعطائها رقاً خاصاً في البنود
أما منظمة هذه الحقوق فلا حصر لها

لانجلترا مصالح خاصة كما تقول ولا بد أن يكون من متعلقات هذه
المصالح زراعتنا وتجارتنا وصناعتنا . فهل معنى ضمانتها هذه المصالح
لخاصة انها تطالب منا نوعاً مخصوصاً من الزراعة أو تمنع نوعاً آخر منها

كما منعت زراعة الدخان . وهل معنى ذلك انها تريد حقوقاً تتمكن بها من تعطيل الصناعة عندنا كما فعلت مرة عندما أردنا صنع القطن عندنا فغضرت على المصانع ضريبة تحمية المصلحة . عامل لانكشير الانجليزية وهل يكون معنى ضمانه هذه المصالح أن تجعل اتجارها مبررة على البلاد الاخرى ويكون لها شأن في جماركنا . اللهم ان مصالح إنجلترا كثيرة فلاندرى ماذا نخبه لنا السياسة الانجليزية في طي هذه الكلمة الكبيرة وللدول مصالحة في أن يعيش رعاياها في أمن فهل معنى الضمانات التي نعطيها أن تسيطر انكلترا على ادارة الامن العام حتى يأمن الاجانب شر العيث به . وللدول مصلحة في حفظ الصحة العمومية في البلد . فهل معنى هذا ان إنجلترا ستتدخل في مسائل الصحة العمومية حتى يأمل الاجانب غائلة الاوباء والامراض المعدية . الخ

ثانياً - ان قواعد الاتفاق المعروضة تتوعدنا فوق المعاهدة بعقد محالفة بيننا وبين إنجلترا ومن المعلوم ان المحالفة هي مجموعة شرائط ونود وستبدع إنجلترا أيما ابداع في وضع هذه المحالفة وفي ترتيب الحقوق علينا ووضع القيود لمصر حتي لا يكون بيننا وبين المستعمرات الا الفرق الذي تراه انكلترا لمصلحتها

ثالثاً - ان القواعد المعروضة هي بمثابة رؤوس مواضيع الاتفاق للمنبى وان رؤوس المواضيع تحتاج الى تفصيلات ولا شك في ان إنجلترا ستأخذ ما تستطيع أن تأخذه عند وضع التفاصيل

فهذه المصادر الثلاثة مستخدمها إنجلترا لمضاعفة حقوقها ومضاعفة قيودنا وستفسرها كما تشاء سياستها وستصر على تفاسيرها لكل منها

وستقول لندوبي حكومتنا الرسميين اذا وقفوا بينها وبين غرضها ما قاله
الورد ملتر لسمند باشا . ستقول لهم . اما أن تقبلوا واما أن ترفضوا
لقد تفاوض المستر تشمبرلان الوزير الانكليزي مرة هو والرئيس
كروجر البويري وقدم التاريخ لنا بهذه المفاوضة درساً جليلاً نعرف
به مقدار تقيد السياسة البريطانية بالشروط التي تعرضها اذا كانت هذه
الشروط لا تكفي لتنفيذ جميع مراميها

جاءت حكاية هذه المفاوضة في كتاب (نفسية الشعب الانكليزي
لايميل بوتني) المطبوع سنة ١٩٠٩ فقد قال . د ان من المستحيل ان
تتبع المستر تشمبرلان الوزير الانكليزي في مفاوضاته الرئيس كروجر
البويري بشأن عقد صلح بين بريطانيا من جهة وجمهورية ترنسفال
والاورنج من جهة أخرى . فقد قدم المستر تشمبرلان شروطه الى
مؤتمرات بلومفنتين فلما قبلها كروجر بعد المقاومة في قبولها زاد المستر
تشمبرلان شروطه وطلب شروطاً أخرى . ولقد أرادت الجمهوريتان
تحكيم مؤتمراً لاهاي في الامر فابت بريطانيا بالرغم من انها كانت قد
ارتبطت بالاتجاه الى هذا المؤتمر وأخيراً تمسك المستر تشمبرلان
بسيادة بريطانيا على الجمهوريتين بالرغم من ان مسألة السيادة كانت
مفروغاً منها قبل الدخول في المفاوضة اذ ان بريطانيا في مفاوضات
كثيرة سابقة كانت تعترف صراحة بعدم وجودها »

فهل للذين يرون بغير حق ان في القواعد مزايا ان يأمنوا على
بقاء هذه المزايا المزعومة بعد ان يعرفوا حكاية المستر تشمبرلان مع

الرئيس كروجر لاسيما اذا كان اللورد ملتر حفظ لنفسه خط الرجعة بإعلانه الى سعد باشا بانه « يشك في صواب التساهل في بعض الامور » واذا كنا نعلم ان اللورد ملتر مكلف من حكومته درس الحالة والافضاء لها بما يراه دون ان تنقيد الحكومة برأيه ...

بمد هذا البيان ننتقل الى بيان الحقوق التي نأخذها بريطانيا بهذا الاتفاق المعروف

بيننا أن انجلترا تأخذ منا اعترافا ضمنياً بحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأنها تصبح منا بمنزلة الوصى باقرارنا لها على حق التدخل في شؤوننا الداخلية والخارجية كما اننا بينا انها تصر على احتكار امتيازات الدول الاجنبية ليكون الاجانب علة تدخلها الدائم في شؤوننا و بينا فيما قدمنا كثيراً من الحقوق التي رتبها انجلترا لنفسها فنحن لا نريد ان نعود الى ما قدمنا ونكتفي هنا ببيان بعض الحقوق الهامة الاخرى تنص الفقرة الثانية من البند الثالث على ما يأتى .. « تتعهد مصر انها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من المواني، وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية »

فهذه الفقرة ظاهرة المعنى لا تحتاج لتفسير ولا لافصاح . تريد انجلترا ان تأخذ منا كل المساعدة من رجال ومال وقوت ومواد حربية كالفطن الذي ثبت انه من أهمها . ففي الوقت الذي

تقع فيه انجلترا في حرب تكون أموالنا ومحاصيلنا وأولادنا رهن
إشارة من انجلترا . ويكون القطن وهو مصدر ثروة البلاد وقفاً على
انجلترا . تأخذ حكومتنا منا لتعطيه الى انجلترا وفاقاً لهذا العهد .
وفي هذا الوقت يسلب الفلاح المسكين غلاله وتبنيه ومواشيه لخدمة
انجلترا . وفي هذا الوقت تعلن الاحكام العرفية في البلاد ويعسكر
الجنود الانجليزية في مفرق الطرق وفي القرى والبلدان يتعرضون
المارة ويطلبون منهم جوازات السفر من قرية الى قرية أو من غيط
الى غيط . وفي هذا الوقت تسلب الحرية الشخصية بكل فروعها فلا
كلام ولا كتابة ولا حركة . وفي هذا الوقت يعم الشقاء ويتحكم البلاء
ويقتل الغلاء الفقراء ويتوسطى الحال ونقع في الحال الذي عرفناه
في هذه الحرب . وان يكون الامر مقصوراً على حرب واحدة
أو على دولة واحدة بل ستكون حالة أبدية لا تنكشف عنا . وما
أكثر حروب انجلترا وما أكثر أعداءها . وما أكثر اشتباك مصالحها
مع مصالح الدول الأخرى وفي هذا الوقت نكون عرضة لانتقامات
عدو انجلترا فيقاتنا بطائرات تأتي فتلقى علينا الصواعق تقتل الاطفال
والشيوخ والنساء ولا نقول الشبان فانهم سيكونون جميعاً في ساحة
القتال . وتهدم على رؤوسنا هذه المباني الهائلة فنسكن الكهوف حتى
نكون في مأمن من الغارات ونطفئ المصابيح حتى لا يرانا العدو
وفي هذا الوقت تأتينا الغواصات والاساطيل تخرب الموانئ وتهدم
البلاد وتفتك بالعباد . وفي هذا الوقت يطلق العدو غازاته السامة

فيحوت الناس افواجا ويدركهم العمى نارة والحسنون تارة اخرى .
أن انجلترا تشترط علينا كل المساعدة . فهل معنى ذلك ان تكون
المساعدة طبقا لقوانين البلاد أو تكون هذه المساعدة طبقا للواقع ، هل تقدم
لها من الجيوش ما يجيزه قانوننا أو تأخذ منا كل صالح لحمل السلاح حتى
ولو كان القانون يعفو عنه ، هل تقدم لها المال الذي في خزانة حكومتنا
أم نعقد القروض اسد الحاجة ما دام في وسعنا عقد القروض . هل تقدم
لها القوات والمواد التي تفيض عن الحاجة أو يكون لها حق ارتفاق على كل
شيء ، أقدر أيناها في الحروب المنصرمة قد أخذت من أمث اللوف من العمال
فقتصت عندنا اليد العاملة تقصاها ثلا ورأيناها تضع اليد على المحاصيل حتى
كاد الجوع يعرف بلادنا فهل (كل المساعدة التي في وسعنا) ستكون كذلك ؟
وتضرب انجلترا اسل المثل بالمواني وميادين الطيران ووسائل
المواصلات للاغراض الحربية . فهل تترك لنا انجلترا المواني والميادين
والمواصلات في يدنا مدة السلم أو يكون لها عليها الرقابة الدائمة توقعها
للحرب . ستبين المحاكمة المنوية لنا انها ستراقب كل ذلك وهي ستتحكم
في كل ذلك لان الرقابة والتحكم من النتائج اللازمة للحق نفسه
قبل أن هذا التمهيد قدمته معمر هدية لا نكتلنا حق تتحقق
المساواة وحتى لا تأخذ المحاكمة المنوية شكل الحماية ! . قول ليس
له سند من العقل ولا من القانون الدولي ! أي مساواة في هذا التمهيد ومعمر
تكون تابعة بقوة هذه المحاكمة المنوية لحروب انكلترا . أي مساواة ونحن
لا نستطيع ان نناقش انكلترا في السبب الذي دخلت من أجله الحرب

وجرتنا معها.. ، أى مساواة ومن يملك وحده اعلان الحرب يملك وحده عقد
الصالح ولنا يكون لنا فى الصالح صوت فتتولى انكثرا عقده بنفسها مراعية
مصالحها وحدها.. ، أى مساواة ونحن نرخص لها بوضع اليد على
مراقبتنا وقت الحرب ولا بد لها من مراقبتها والتفتيش عليها وقت
السلم حتى تأمن عليها ، وأى كتاب دولي يقول بان هذا التعهد
يخرج الحماية عن شكلها القانوني ، اندينا ان الركن الاساسي للحماية
يتوافر بتعهد الدولة الحامية أن تعضد الدولة المحمية فى الدفاع عن سلامة
أرضها. ويدنا ان ماعدا ذلك من الشروط. هو مزاي تستحقها الدولة الحامية
فى نظير تعهدنا هذا. فهل هناك مزية للدولة الحامية اسمى فائدة من
هذه المزية ؟ اللهم ان الحق بين والباطل بين فكيف يحكمون ؟

ب- تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتي : « تمنح مصر
بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها
الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه القوة وتسوى ما
تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يمتبر وجود هذه القوة بأى
وجه من الوجوه احتلالا عسكريا بالبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر »
بهذه المنحة ضمنت الحكومة الانجليزية بقاء احتلالها الى الابد
وحولت احتلالا عسكريا مؤقتا الى احتلال نظامى مؤبد . بهذه
المنحة برئت ذمة انجلترا من جميع تعهداتها لنا بالجلء . من سبعة
عهدا ووعدا كانت كالشوكة فى جوف سياستها المصرية !
وان لهذه المنحة مثيلا فى معاهدة باردوا وقصر سعيد المعقودة

بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة) غير ان فرنسا كانت فيها أخف وطأة على تونس من انجلترا علينا فلقد بنت فرنسا حقها في احتلال تونس على سبب مؤقت وهو وجود مشاغبات دلى الحدود والشواطىء كما انها نصت فى المادة على امكان انتهاء الاحتلال بالانفاق. أما معاهدتنا فقد بنت الاحتلال على سبب دائم يبقى ما بقيت انجلترا وما بقيت مصر لانه سبب يرجع الى موقع مصر الجغرافى وهو المواصلات بين بلاد الامبراطورية ومعاهدتنا لم تقرر الاحتلال بما يفيد وقتيته كما فعلت فرنسا وان هذه الفقرة تكاد تكون تعبيراً صريحاً عن الحماية اذ من الممكن ان يفهم منها أن جميع الاراضى المصرية هى من المواصلات الامبراطورية ومعالم ان السياسة الانجليزية تقول عن مصر انها (طريق الهند) على اننا لو تركنا هذا التفسير المحتمل وقصرنا لفظ المواصلات على معناها الضيق فان هذه القوة تكون لحماية النيل وفروعه والرياحات الكبرى الصالحة للملاحة والطرق والسكك الحديدية والتغرافات والتليفونات وترعة الاسماعيلية الملحمة بقنال السويس وقناة السويس والجو والمخاطات الكبرى والثغور فهل الارض المصرية تكون غير ذلك — وأنا هنا نلفت النظر الى أن المكان المراد تعيينه بمقتضى هذه الفقرة هو مكان المعسكر كما يستفاد من النص فالمفهوم أن الاحتلال يكون حقاً على جميع القطر المصرى بالرغم من تعيين المكان الذى تعسكر فيه جنود هذا الاحتلال وستسوى المعاهدة حسب النص ما تستتبعه من المسائل التى

تحتاج الى التسوية ولا بد ان يكون المراد بهذه التسوية وضع احكام مخصوصة لهذه المواصلات التي بينها. اما القوة فلم يعدنا النص بتحديددها كما وعد ببيان مكان المعسكر فقد يترك امر تحديد القوة مرسلًا فتستطيع إنجلترا ان تزيد قواها في كل وقت ولا ندري اين يكون مكان المعسكر وهل مجرد بيان المكان يمنع جنود الاحتلال من اطلاقنا في كل وقت تروح وتغدو في البلاد ام هي ستبقى في مكان واحد كالماء الساكن. وهل يمكن ان نأمن على استقلالنا المزعوم وهذا الاحتلال مخيم علينا. اللهم اننا في العهد المنصرم لم يكن لانجلترا عندنا غير الاحتلال وكان بمسكرونا مؤقتا غير شرعى فماذا يكون حالنا اذا أصبح حقًا ودائمًا؟ . . . اما القول في آخر الفقرة بان هذا الاحتلال لا يمس حقوق مصر ففضلا عن أن المادة لم تقل (استقلال مصر) فانه قول مبهم لا يؤدي الى أي نتيجة فقد كان المفروض في الاحتلال القديم أنه ما كان يؤثر في حقوق مصر ومع ذلك فقد ابتاعها به السياسة البريطانية !

” — تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن : « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفًا في وزارة الحفانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام »
فهذا الموظف الذي تعينه مصر بالاتفاق مع إنجلترا أو بعبارة أخرى هذا الموظف الذي تعينه إنجلترا سيتدخل في شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية

١ — له حق الاتصال بالوزير ولا نستطيع أن نفهم من هذا النص ان يكون الغرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أى موظف مصرى فان وظيفة من هذا القبيل لا تشغل انجلترا الى حد ادراجها فى المعاهدة وانما الذى نفهمه من هذه الوظيفة هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والاحكام القضائية والمسائل الادارية المتعلقة بالادارة القضائية والتحقيقات والنيابة وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصري فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشئون لا بالنسبة الى الاجانب فقط ولكن بالنسبة للمصريين أيضا ولا ندرى ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال

٢ — ويجب احاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له تماس بالاجانب وقد نشرت هذه الفقرة مصادفة في بعض الجرائد بنصها الانكليزى فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التي تؤدي الى أن هذا الموظف يجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القانون باعتباره ماسا بالاجانب : وبما أن النص الانكليزى هو الاصل المعتمد فان المعنى أن كل قانون يعتبر ماسا بالاجانب . وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص فى ادارة القانون الذى يطبق على الاهالى — ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظم . فهذا هو المستشار القضائى المعروف ومستشار الداخلية المعروف بل هو يجمع فى شخصه جميع المستشارين الانكليز المعروفين والفرق بينهم انه معين من قبل انكلترا أما المستشارين فكانوا يعينون ولوفى الظاهر من

قبل الحكومة المصرية . فهل يوجد تدخل من انكلترا في أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل ؟ وهل بعد ذلك نقول إن حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمس بقواعد الاتفاق ؟ ولا يفوتنا أن نلفت النظر أن هناك حقوقاً أخرى لا نجلتها واضحة في قواعد الاتفاق من أهمها ما تكسبه بالبند التاسع الذي يقضى بإصدار أمر عال باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة واننا لا نستطيع أن نمين جميع هذه الإجراءات لفرط كثرتها ولكننا نقول إنها تحتوى على إجراءات تمس سيادة البلاد فلا مر الصادر من القائد العام في ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨ القاضي بأن تكون ٥٩٢ فدانا بأبي قير في حيازة وزير حربية انكلترا وملاكه بصفة مستديمة لأغراض عسكرية !

المنقطة التي اُبجحت

نقول ان قواعد الاتفاق تؤدي الى الاعتراف ضمناً بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وذلك ان التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بان السودان ليس جزءاً من مصر والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذي نسوى فيه مسائلنا مع انجلترا اعتراف بان السودان ليس محلاً للبحث . واغفال الكلام في اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف اقرار بهذه الاتفاقية . وبيان مندوبي الوفد الذي يقصر مسألة السودان على حقوقنا في المياه تحديد للمسألة السودانية بيننا وبين الانكليز ، فلا نزاع اذن اننا نلتقي بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان !

السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هي البحيرة والمنوفية

والغربية وهو الزم لمصر من الاسكندرية ، وهو مصدر نعمتنا
وحياتنا وهو النيل كله ، هو كل شيء ، فكيف نعلم على حياتنا
وعلى بلادنا والسودان في غير يدنا ؟

أين تلك الضجة الهائلة التي أحدثناها يوم علمنا بمشاريع الخزانات .
أين الاحتجاجات . أين الصحف . أين المهندسون . أين أعضاء الجمعية
التشريعية . أين أعضاء مجالس المديرات . ماذا أصابنا . حتى نفسى
السودان وهو ان تركناه فلا يتركنا كما قال شريف باشا . وقد قضينا
أربعين سنة ونحن نقول انه بلادنا . فاصبح السودان جنسا غير جنسنا
لان اللورد ملتر لم يقبل أن يدخله في البحث . أصبح مركز إنجلترا
فيه شرعيا لان اللورد ملتر هددنا اما أن تقبل الكل أو ترفض الكل ؛
أنسينا ما بذلناه في سبيله من الاموال والارواح . أنسينا أنه كان ولا
يزال من القدم امتداد مصر وعضواً من مصر . أنسينا أننا لانظمين
على وجودنا مادام السودان هكذا ؛ ثم ما هذه التأكيدات التي حصل
عليها الوفد اوى نوع من أنواع التأكيدات هي ؟ وما مقدار قيمتها
القانونية ؟ وأين دونت وكيف تثبتها ؟ واذا ترك اللورد ملتر حكومته
نحن ننفذها ؟ واذا لم تعتمد إنجلترا التأكيدات فماذا نعمل ؟

لقد أذكرتنا هذه التأكيدات بحادثة تاريخية حدثت بين إنجلترا
وارلندا - كان يريد (بت) الوزير الانجليزى الشهير أن يخضع ارلندا
أو يطفيء حركة الكاثوليك الارلنديين فلم يتردد هذا الوزير في أن
أكد لـ كاثوليك تأكيدات رسمية لاعرفية كما هو الحال عندنا ومقتضى
هذه التأكيدات أن تساوي بريطانيا بين الكاثوليك المضمومى الحق

والبروتستانت وقد انخدع الكاثوليك بتأكيدات الوزير بت الرسمية
وسلموا بمطالبة وهمدت حركتهم فلما نال منهم غرضه وطواب بتنفيذ
تأكيداته أبت الحكومة البريطانية تنفيذ التأكيدات فكان كل ماناله
الكاثوليك ان أسنقل (بت) على انه لم يظل بعيداً عن الحكومة اذ
عاد اليها بعد قليل حيث كانت التأكيدات قد عفت آثارها (يراجع
كتاب انكلترا وسياساتها الداخلية لجويو ص ٢٦٧) فهل تأكيدات اللورد
ملترا كثر صراحة واشد قوة من تأكيدات الوزير بت

واذا كانت بريطانيا تكون بهذا الاتفاق في جنوبنا في السودان
وفي شرقنا في القتال وفلسطين والبحر الاحمر وفي شمالنا في البحر
الابيض المتوسط وكل ذلك بدون فاصل ثم هي لها جيش احتلال عندنا
وتتحكم في الموانئ والطرق وتتدخل في سياستنا الداخلية . في القضاء
والمالية ، وكل شئ . . فهل مع ذلك نكون مطمئين في ديارنا

ويجدر بنا أن نختم هذه النقطة بكلمة قالها أحد الوزراء الاسبقين
المبشرين بقبول قواعد الاتفاق فقد قال هذا الوزير في ١٥ نوفمبر
سنة ١٩١٩ مانصه : « لو أحصيت الجروح التي أصابت جسم مصر منذ
الاحتلال البريطاني الى عام ١٩١٤ . كان أبعد ما غورا واشدها ايلا ما ذلك
الجرح الدامي بل ذلك الجرح المميت الذي أحدثته اتفاقية عام ١٨٩٩ »

الخاتمة

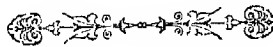
قواعد الاتفاق المعروضة هي وثيقة يعم سيادتنا الداخلية والخارجية
هي سند يعم تراث أجدادنا وآبائنا . هي هبة أبنائنا وبناتنا ونسائنا الى

يطانيا . هي خيبة الجليل الحاضر والمستقبل . هي الفقر والشقاء والبلاء !
وليعلم الذين يبشرون بالمشروع ويرفعون مصالحهم فوق مصالح
وطن انهم انما يكتبون الآن صحيفة في كتاب التواريخ فليشفقوا
لى أعقابهم من هول يوم يقرأون فيه من بعدهم هذه الصحيفة وليتقوا
لله فى سبعة عشر مليوناً من الناس لا يسلبوهم حريتهم واستقلالهم
شرفهم وحياتهم الحقيقية !

يطوون المشروع فلا يتكلمون فيه ثم يتساءلون بين الناس ماذا
صنع اذا رفضنا الاتفاق : ماذا نصنع ؟ ان والدك مريض أيها السائل
تريد أن تعطيه جرعة قاتلة على انها دواء . أقتل الذى يمنحك اعطاء
الجرعة ماذا أصنع اذا لم أعطه هذه الجرعة ! فالوطن مريض وتريد أن تقتله
بقبول هذا الاتفاق . أفيجوز لك أن تسأل ماذا أصنع اذا رفضنا الاتفاق ؟
اذا رفضنا الاتفاق يبقى الوطن مريضاً ولكنه لا يموت ! يبقى
الوطن مريضاً ولكن لا يستحيل شفاؤه فتتعاون جميعاً على مداواته
نعمل ايل نهار لا نقاذه . نسعى فى إعادة الحياة اليه !

ان الوطن باقى . باقى الى الابد . فاذا عجز شفاؤه اليوم وغدا فلا بد له
يوماً من الشفاء . ان شفاء الاوطان أعرج ومشى ببطء ولكنه يصل حتماً
يجب على اليائس أن يسكت ولا يتكلم : فاليائس لاحق له فى
الكلام . والساعة رهية والموقف خطير . واذا كانت المصادفة هي
التي جذبتك الى صفوف المجاهدين فليتنخلف . فذلك خير له والبلاد !
ماذا نصنع ؟ سؤال الذى يسلم بكل شروط تملى عليه . فلماذا اذا ملأنا

الخافقين صراخا وصياحا و صخباء طالين بحقوقنا أفكان السائل لا يفكر في
هذا السؤال أم كان قابعا في جحره لم يخرج منه الا عند ماسقط علينا الاتفاق
ماذا نصنع ؟ نقرأ تاريخ الامم التي كانت تحت نير الاستعباد ثم
خرجت من هذا الجحيم الى نور الحرية والاستقلال . نقرأ فيه الوطنية
الصحيحة والشعور السامي والأمل الدائم والقوة المعنوية الهائلة والثقة
بالنفس والنسك بالحق . وعدم التفریط في شيء منه . هذه هي عوامل نجاحها
ماذا نصنع ؟ لا تأتي بريطانيا بقواها لتلزمنا قبل الاتفاق قوة
واقتماداً . وشتان بين مثلنا ومثل المانيا . فقد قبلت هذه الصالح حتى
لا تعرض بلادها في الوقت الحاضر الى غزو الحلفاء لها . أما نحن فإني
عذر لنا ومم نخاف ولم نكن في حرب مع بريطانيا ؟
ماذا نصنع ؟ يبقى باب المسألة المصرية مفتوحاً والدهر قلب . فلنتركه
مفتوحاً للأجيال المستقبلة حتي لا تتجدد مع بريطانيا سندا وقعه المورث .
ماذا نصنع ؟ نأمن على الأقل شر أعداء بريطانيا فإن القبول يجعلنا أعداء
أعدائها وعندئذ لا يحجمون عن تأديتنا جزاء هذا القبول
يسألون ماذا نصنع اذا رفضنا الاتفاق ؟ وخير لهم أن يتساءلوا هم
أنفسهم ماذا نصنع لو قبلنا الاتفاق ؟



التكليف القانوني

لمشروع قواعد الاتفاق

بين مصر وبريطانيا العظمى

استقلال أم حماية أم وصاية أم سيادة — أتحالف أم اتحاد ؟
ثلاث استاذ الدكتور عبد الحميد بك أبوهيف مدرس القانون الدولي
بمدرسة الحقوق السلطانية

نشرت جريدة الاهرام بأعدادها الصادرة من ٢١ سبتمبر
سنة ١٩٢٠ لغاية ٢٧ منه ست مقالات لحضرة الاستاذ الدكتور
عبد الحميد بك أبي هيف مدرس القانون الدولي بمدرسة الحقوق
السلطانية هذا نصها :

١ - تدل الفاظ المشروع على أنه يقرر استقلال مصر وأنه
يشمل تحالفاً بين بريطانيا العظمى والقطر المصرى المستقل .
والمراد معرفته الآن هو :

(أولاً) هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز
دولة مستقلة من الدول التى تشترك فعلا فى التمتع بكامل الحقوق
التي يوجبها القانون الدولي العام وفى القيام بكل الواجبات التى

يحتتمها ذلك القانون

(ثانياً) هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفاً بين دولتين مستقلتين يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه ان ما يخشاه المصريون أن تكون القيود الواردة في المعاهدة مضية الاستقلال الذي هو الغرض الاساسى من الاتفاق . كما انهم يخشون أن تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة في الحقيقة للاتحاد بين انجلترا ومصر اتحاداً قانونياً يجعل مصر غير متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للامبراطورية البريطانية

٢ ليس من السهل الحكم من بادى الامر على ماهية الاتفاق . بل بالعكس يعتبر تكييفه من أصعب الامور اذا لم نقل انه يكاد يكون مستحيلاً من الوجهة القانونية ادخال الاتفاق المذكور تحت نوع معين من الانواع المعروفة في القانون . ولأجل أن تفهم حقيقته كما هي يتحتم علينا أن نلتجئ الى تاريخ القانون الدولى وتفاصيل محتوياته فى الجزء العام منه لان المعاهدة تكاد تشمل الكلام على كل شئ فيه

المبادئ القانونية

٣ القانون الدولى هو مجموعة القواعد التى تعتبرها الدول المتمدينة واجبة الاتباع فى العلاقات الناشئة بينها ولا يزال هناك اختلاف كبير بين العلماء فى طبيعة هذا القانون وحدوده ووسائله وصلته

بعلم الاخلاق ولا يزال هناك مذهبان للنظر فيه : المذهب النظرى
 وهو يرمى الى وضع القواعد التى يجب أن تتبع . والمذهب العملى
 الذى يرمى الى معرفة القواعد المتبعة فعلا بلا التفات الى كونها
 مقبولة فى باب الآداب العامة أو الاخلاق الحسنة أو غير مقبولة .
 وقد كانت قواعد القانون الدولى مقصورة على الدول الاوربية
 المسيحية فلم يكن لغيرها حق فى الانتفاع منه انتفاعاً كاملاً أو ناقصاً
 وما لم يكن من الدول مسيحياً أورياً فقد كان الحكم بالنسبة اليه
 خارجاً عن نطاق القانون الدولى وخاضعاً لارادة الدولة المختصة
 وظروف الاحوال أما الآن فقد أصبحت قواعد للقانون الدولى
 من حق جميع الدول المتمدينة اوروبية كانت أو غير اوروبية .
 مسيحية كانت أو غير مسيحية . فالولايات المتحدة الاميريكية تعتبر
 داخلة من زمن طويل ضمن زمرة الامم ولم تدخل تركيا فيها
 الا من سنة ١٨٥٦ فقط لما أمضت معاهدة باريس وأبيح لها
 بمقتضاها أن تشترك فى الانتفاع بمزايا القانون الاوروبى العام .
 ومن بعدها اعتبرت اليابان داخلة فى الزمرة من سنة ١٨٩٩ وقت
 ان قبلت الدول الاوربية الغاء الامتيازات الاجنبية فيها . وانه
 لمن الصعب جداً معرفة ما اذا كان كثير من الدول الآن معتبراً
 متمديناً وذلك لان الحكم فى هذه النقطة راجع الى الدول
 الاوربية الكبرى التى تقود سياسة العالم

ويقولون ان السبب في قصر الانتفاع بالقانون الدولي عن الدول المتمدنية هو أن الحقوق يقابلها واجبات وان الدول التي لم تقطع في المدنية شوطاً يتناسب مع التمدن الاوربي لاتستطيع أن تقوم بالواجبات التي عليها القانون الدولي . ولذلك فهي لاتتمتع ايضاً بالحقوق التي يمنحها هذا القانون

٤ أما الاشخاص الذين تسرى عليهم قواعد القانون الدولي فهم:
أولا - الامم أو الدول المستقلة التي تخضع اليه بارادتها واختيارها
وثانياً - بعض الجماعات التي لم تتصف بهذا الوصف (أى وان لم تكن أمماً مستقلة قانوناً) فانها تلتفع انتفاعاً جزئياً من بعض قواعد القانون الدولي في ظروف معينة لاتمس موضوعنا هذا لانها هي التي تحارب لاستقلالها ولذلك لانعود اليها .

٥ وعلامات الحكومة المستقلة هي أن الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسى وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين . واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الاخرى

٦ فاذا ماتكونت الحكومة تكويناً كاملاً كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة في العمل ضمن حدود القانون الدولي . في علاقاتها مع الدول الاخرى . ولا تعتبر حريتها في حكم الزائلة من وجهة القانون الدولي المجرد كونها قد عقدت مع الدول الاخرى

اتفاقات تقيد بها حرية عملها بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة النقص في أى وقت أو بعد وقت معين أو بشرط ألا تكون تلك الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الارادة القومية أى ارادة الشعب خاضعة خضوعاً حتمياً لزم من غير معين لسلطة دولة أخرى . ولذلك بمجرد دخولها في اتفاقات مقصود انها تكون غير قابلة للنقض أو اتفاقات لا يفهم من طبيعتها انها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين . ويكون من مقتضاها اخضاع أعمال الحكومة الخارجية لارادة دولة أخرى فان هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة لاستقلالها وبالتالي لا تعتبر شخصاً من الاشخاص المقرر عليهم في القانون الدولي غير أن شخصيتها لا تنفى فناء تاماً بل تعتبر في الاحوال التي لامساس لها بالاتفاق حافظة لكيانها القانوني المعتاد (هول في القانون الدولي ص ٢٣)

٧ وتنقسم الحكومات التي تعتبر خاضعة للقانون الدولي خضوعاً جزئياً فقط أى التي لا تتمتع بالاستقلال الكامل الى حكومات متصلة بأخرى اتصالاً شخصياً أو فعلياً أو متحدة معها اتحاداً قانونياً كلياً أو جزئياً أو خاضعة الى اخرى بحماية أو سيادة أو وصاية

فالاتصال الشخصى يوجد اذا ما حكم شخص واحد مملكتين مستقتلتين عن بعضهما تمام الاستقلال ويكون ذلك بحكم الوراثة

(٢٣٠)

غالباً كما كانت أنجلترا وهاونوفر من سنة ١٧١٤ الى سنة ١٨٣٧
والاتصال الفعلى يوجد بين حكومتين أو أكثر اذا ما تكونت
منها حكومة واحدة مع بقاء الاستقلال الداخلى لكل منها . ففي
الداخل هى حكومات مختلفة بقوانين ومجالس وهيئات مختلفات
وفى الخارج هى حكومة واحدة مثل السويد والنرويج قبل سنة
١٩٠٥ وكذلك النمسا والمجر قبل الصلح

أما الاتحاد القانونى الجزئى فيكون من عدة حكومات مستقلة
يتنازل كل منها عن بعض سلطته الخارجية للحكومة المشتركة فيحفظ
بذلك استقلال كل حكومة منها ويكون لها ممثلون فى الخارج
وتستقبل ممثلى الدول الاجنبية . وفى الوقت نفسه تعترف كل
حكومة منها بسلطة الحكومة المشتركة فى بعض الامور الخارجية
مثل اعلان الحرب وامضاء الصلح وقد كانت هذه حالة الاتحاد
الجرمانى من سنة ١٨٢٠ بعد مؤتمر فيينا الى سنة ١٨٦٦

وأما الاتحاد القانونى الكلى فانه يكون من عدة حكومات
تفنى شخصيتها القانونية فى شخصية الحكومة المشتركة ولا يكون
هناك غير حكومة واحدة متسلطة على الجميع سواء فى الامور
الخارجية أو الداخلية مع ترك كثير من هذه اكل من الحكومات
الاصلية المكونة للمجموع القانونى ومثال هذه سويسرا والولايات
المتحدة الامريكية الشمالية وكثير من جمهوريات الجنوب

٨ ومع ان هذه الاقسام معروفة ومحدودة تحديداً كافياً يكاد يكون جامعاً مانعاً فانه من المحتمل كثيراً أن يدخل الشك والخلط اذا ما أريد ترتيب الحكومات الموجودة في زمن معين تحت الاقسام المذكورة والمثل الاكبر على ذلك حكومة المانيا قبل الصلح فانها كانت تسمى الامبراطورية الالمانية المتحدة ومع ذلك فقد كان يحكمها سلالة ملوك بروسيا ومجلسان مكونان من الموظفين والمنتخبين في ممالك المانيا المختلفة ومستشار امبراطوري مندمج في الوزارة البروسية وملك بروسيا هو الامبراطور وكانت كل الحكومات الالمانية خاضعة لبروسيا فلم تكن هناك مساواة بينهما جميعاً وللحكومة الرئيسية حق اشهار الحرب وعقد الصلح ومع ذلك فبعض الحكومات الالمانية المتحدة كان له حق التمثيل بنوعيه يستقبل السفراء ويرسل السفراء الى الخارج وقد قال كثير من المؤلفين أن الوصف الرسمي لحكومة المانيا (كونها متحدة اتحاداً جزئياً) لم يكن الامن قبيل التعمية ولجحد حفظ الكرامة الوهمية لملوك المانيا المختلفين اذ الحقيقة أن نظامها أقرب الى الاتحاد الكلى منه الى الاتحاد الجزئي أو أقرب الى الخضوع منه الى الاتحاد

٩ لذلك فان التقسيم المتقدم لا يعتبر ذا أهمية كبرى في القانون الدولي من وجهة العلاقات الدولية بل ان المعول عليه عملاً اذا ما أريدت معرفة حقيقة الحال بالنسبة لحكومة من الحكومات

في صلاتها باخرى من اللاتي تتمتع بكامل الحقوق الدولية . هو البحث فيما اذا كان استقلالها قد زال فعلاً أو تأثر . واذا كان الامر كذلك فمن أى الوجوه ولأى درجة ؟ ان معرفة طبيعة أو حقيقة الاتصال المؤثر في الاستقلال والذي يربط دولة باخرى ليس من شؤون القانون الدولي بل هو من شأن القانون العام الذي يربط الدولتين وذلك لان احدى الدولتين تعتبر من وجهة القانون الدولي مندجة في الاخرى فتمثلها هذه في علاقاتها مع الدول أو تندمج الاثنتان في حكومة واحدة تقوم مقامهما على السواء

١٠ وعلى ذلك فالدول المتصلة اتصالاً شخصياً يحفظ كل منها استقلاله ولا تفنى احداها في الاخرى لان لكل منها استقلالاً خاصاً به ولا تجمعها غير جامعة الشخص الذي يحكمها وهذه لا تؤثر قانوناً في استقلالها . وبالعكس في الاتحاد القانوني الكلى تفنى شخصية كل حكومة من الحكومات المتحدة فلا تعتبر مستقلة ولا يكون لها وجود دولي مستقل عن وجود الحكومة المشتركة وذلك لان السلطة الكاملة تكون في قبضة الحكومة المشتركة وجنسية رعايا الحكومات المختلفة المندجة في الاتحاد القانوني الكلى هي جنسية واحدة . تلك كانت الحال في السويد والنرويج قبل انفصالهما رغمًا من اختلاف المؤلفين في وصف شكل

(٢٣٣)

حكومتها المشتركة . وكذلك فى الامبراطورية الالمانية رغم أن
كون بعض الحكومات الالمانية المشتركة فى الاتحاد الالمانى كان
لها الحق الفخرى فى استقبال السفراء وارسالهم الى الخارج وكل
الالمانيين من جنسية واحدة وللحكومة الرئيسية فى حالة عدم
قيام كل حكومة بما توجبه الوحدة السياسية أن تنفذ القانون
المشترك على الحكومة المخالفة

والحكومات المتحدة اتحاداً جزئياً هى اكبر الحكومات
ذات الاستقلال الناقص تتمتعاً بالاستقلال الحقيقى لانها حكومات
كل منها مستقل وقد رضى أن يتنازل عن جزء من استقلاله لصالح
الجماعة واذا رجعنا الى الاتحاد الجرماني من سنة ١٨٢٠ الى سنة
١٨٦٦ وجدنا أن الاتفاق الذى أنشأه قد حدد الغرض من الاتحاد
وهو ضمان الامن الخارجى والداخلى لكل من الحكومات المشتركة
واستقلال كل منها وضمان عدم انتهاك حرمة وضمان ممتلكات
كل منها بواسطة الآخرين وعدم القيام بحرب من أحدها على
الآخرين وكان لها هيئة مجلس عال يكون من مندوبى الحكومات
المتحدة لينظر فى المسائل الخارجية المشتركة وله ممثلون يرسلهم
ويستقبل مثلهم ويعقد المحادثات باسم الاتحاد ويشهر الحرب على
الحكومات الاجنبية فى حالة الخطر على أملاك الاتحاد ولكنه
لم يكن مستأثراً بهذه السلطات فان الحكومات المشتركة كان لكل

منها أن يرسل ممثليه الى الدول الاجنبية ويستقبل ممثليها وكان له حق عمل المعاهدات مع الدول الاجنبية وحق عمل محادثات بشرط الا تضر نصوصها بصالح الاتحاد الجرمانى . واذا قرر المجلس العالى ان الخطر المدعى به لا يؤثر فى سلامة ممالك الاتحاد فان لكل منها رغم ذلك أن يتخذ ما يراه لازماً للدفاع عن نفسه ولم يكن لاية حكومة من حكومات الاتحاد أن تنفصل عنه بارادتها ولا أن تعقد الصلح على انفراد اذا ما كانت الحرب قد أعلنت بقرار من المجلس العالى ومع ذلك لم يكن لهذا المجلس سلطة مادية لقهر الحكومات التى تخالف أو امره غير الالتجاء الى قوة الحكومات الاخرى المتحدة ولا تستعمل هذه القوة الا بالرضا ولذلك لم يكن فى هذا الاتحاد قوة منظمة أعلى من قوة كل حكومة من حكوماته وكان لكل حكومة جنسية خاصة بها وليس للمجموع جنسية مشتركة . وبناء عليه تحفظ كل حكومة استقلالها ولا تنزل منه الا عن القدر اللازم للدفاع عن المصالح المشتركة

١١ يصل البحث بنا الآن الى درجات الخضوع وهى الحماية والسيادة والوصاية ولنترك الضم لانه يعدم الشخصية اعداءاً كاملاً فلا يبقى للمملكة المنضمة أثراً من آثار الحياة القانونية المستقلة

١٢ الحماية - يمكننا تقسيم الحماية الى ثلاثة أنواع - الاول نوع الحماية المعروف فى امبراطورية الهند البريطانية وهو يجعل

الدولة المحمية بعيدة عن التطلع الى الانتفاع بالقانون الدولي العام بأى وجه من الوجوه . والحكومات الوطنية الهندية تعتبر نظرياً متمتعة بالاستقلال الداخلى وعلاقتها بالامبراطورية البريطانية محددة بشكل ما فى المعاهدات المعقودة بينها وبين انجلترا غير انه فى الاحوال غير المنصوص عليها فى المعاهدات تعتبر الحكومة البريطانية صاحبة السلطة ولها اختصاص عام لا ينقص منه الا ما استثنى بالمعاهدات . على أن هذه المعاهدات نفسها خاضعة لشرط جوهرى هو أنها قابلة للنقض اذا ما استدعت ذلك المصالح البريطانية العالية . وكذلك اذا ما استدعته مصالح رعايا الامراء الوطنيين أنفسهم وحقيقة هذه المعاهدات انها تحديد من جانب الحكومة البريطانية لسلطتها على الممالك المحمية . ويقرر العلامة الانجليزى (هول ص ٢٧ فى الحاشية) ان هذا لم يكن بلا شك النرض الاصلى من تلك المعاهدات ولكن الظروف التى اكتنفت سلطة بريطانيا العظمى فى الهند قد تغيرت تغيراً كبيراً منذ أمضيت تلك المعاهدات وان التغييرات التى حصلت فى آثارها والتى أوجبتها الظروف الجديدة معلومة تمام العلم ومسلم بها . هذا وقد أعلنت الحكومة الهندية فى جريدتها الرسمية الصادرة فى ٢١ اغسطس سنة ١٨٩١ أن مبادئ القانون الدولي العام لا مفعول لها مطلقاً بالنسبة لعلاقتها مع الحكومات الوطنية الهندية الخاضعة لسيادة المملكة الامبراطورية

١٣ النوع الثانى — الحماية بين الامم المتمدينة (راجع بند ٣ من هذا المقال) وهو أرقى درجات الحماية وفخواه ان أمة من هذه تضع نفسها نظراً لضعفها تحت حماية دولة أخرى بشروط معينة أو توضع كذلك بواسطة اتفاق يعقد بين الدول المختلفة التى تعتبر نفسها ذات مصلحة ما فى أراضى الدولة المحمية وتختلف كثيراً ظروف هذه الحماية ولكن من أجل أن تستمر الدولة المحمية فى كونها معتبرة شخصاً من اشخاص القانون الدولى يجب أن يستبقى رعاياها جنسياتهم الخاصة بهم ويجب أن تكون علاقاتها بالدولة الحامية بحيث تتفق مع جواز بقائها على الحياد اذا ما نشبت حرب بين الدولة الحامية وأية دولة أخرى . وبمعنى آخر يجب لذلك أن يكون رعايا الدولة المحمية غير خاضعين الا لارادة دولتهم المحمية ويجب ألا تقيد حريتها الدولية الا من حيث يجب ذلك لتمكين الدولة الحامية من السعى لمنع وقوع الحرب بين الدولة المحمية وأية دولة أخرى أو السعى لحفظ كيان الدولة المحمية وسلامتها وقت الحرب التى دخلت هذه فيها . ومادامت هذه الشروط محققة فان جميع الشؤون الخارجية للدولة المحمية يمكن أن تقوم بها الدولة الحامية وفى هذا دليل على بقاء شخصيتها . أما اذا فنيت شخصيتها فلا يكون لها شؤون خارجية مستقلة عن شؤون الدولة الحامية والمثل الظاهر لهذه الحماية فى التاريخ الحديث هو جمهورية

(٢٣٧)

جزر الايونيان المتحدة (وهى كورفو وظنط وابتاك وغيرها)
فانها وضعت سنة ١٨١٥ تحت حماية بريطانيا العظمى فكانت هذه
تعين الحاكم ويسيطر على ادارة الشؤون الداخلية والخارجية وكانت
معاهدات انجلترا لاتمس الجزر المذكورة الا اذا نصت على ذلك
خاصة بصفتها الدولة الحامية وقد كان لهذه الجزر علم خاص بها
وكانت تستقبل القناصل دون أن ترسل مثلهم الى الخارج وظلت
على الحياد فى حرب القرم وأقرت المحاكم البريطانية حيادها هذا
وقد سلمت هذه الجزر الى اليونان سنة ١٨٦٤

والحكومات المحمية الباقية فى اوروبا للآن هى جمهوريتا
اندورا وسان مارينو وإمارة مونا كوجميعها بلاد صغيرة لا يسمع
عنها كثير من الناس شيئاً بل أن إمارة مونا كوجمهورية فى هل
هى محمية أم مستقلة

١٤ النوع الثالث من الحماية هو الذى تبسطه الدول
الاوربية المستعمرة على بلاد آسيا (غير الحماية الهندية) وافريقية
تلك البلاد التى لا تعتبر فى حكم القانون الدولى بلاداً متمدينة
ولا أشخاصاً من أشخاص القانون الدولى حتى ولو كانت متمتعة
بالاستقلال الفعلى تدير شؤونها بنفسها فى الداخل وتدافع عن
نفسها من الاعتداء الخارجى ولا تخضع لسياسة دولة أخرى
تلك البلاد الافريقية والاسيوية قد أباح القانون الدولى عليها

نوعين من السيطرة الاول يسمى دائرة النفوذ والثاني يسمى الحماية وكثيراً ما تنقلب دائرة النفوذ حماية كما أنه كثيراً ما تنقلب الحماية ملكية كاملة وعلى كل حال ما خلقت هذه النظم الا للوصول الى تلك الاغراض ولهذه الاغراض يعمل دائماً باسطو النفوذ وطلبو الحماية

١٥ أما دائرة النفوذ فلم يحدد معناها تماماً بشكل واضح غير أنها تشمل متسعاً من البلاد لا تحتله قوات أجنبية حتى قوات الدولة طالبة النفوذ وعلى هذا المتسع تبسط الدولة نفوذها الادبي بدون أن تضطر لاحتلاله بقواتها ولا أن تسيطر عليه في شؤونه الداخلية أو الخارجية وذلك لتمنع الدول الاخرى من التطلع الى امتلاكه أو حمايته أو السيطرة عليه بشكل من الاشكال . وتحدد مناطق النفوذ باتفاقات بين الدول المختلفة كل منها يتفق مع الآخرين على دوائر نفوذ معينة بدون ضرورة أخذ اذن أو قبول من البلاد التي أحاط بها النفوذ وأحسن أمثلة لذلك الاتفاقات التي حصلت سنة ١٨٩٠ بين انجلترا وفرنسا والمانيا وفي سنة ١٨٩١ بين انجلترا والبرتغال على تحديد مناطق النفوذ على مساحات واسعة من افريقيا فتي حصل التحديد لا تشغل الدولة الاوربية صاحبة النفوذ بمعارضات غيرها من الدول المستعمرة بل يكون كل ههما موجهاً الى اقتناص فريستها التي تطلعت اليها من قبل

وعملت على صرف مطامع الدول عنها

١٦ النوع الثانى من السيطرة على البلاد « البربرية » أو غير المتمدينة أو ناقصة التمدن هو بسط الحماية وهو لا يعتبر ملكا خالصا ولا سلطانا كاملا ولكنه سبيل كافية ضد الدول المتمدينة الاخرى لتمنعهم من احتلال البلاد المحمية أو امتلاكها وبذلك تمنعهم من استبقاء علاقاتهم بالدولة المحمية . وتختلف هذه الحماية عن المستعمرات فى أن الدولة المحمية لا تعتبر جزءا حقيقيا من أملاك الدولة الحامية كما تختلف ايضا عن المستعمرات والحمايات المعروفة فى الامبراطورية الهندية فى أن الدولة المحمية لها حق السلطة الداخلية فى بلادها أى الاستقلال الذاتى ما لم يستثن شئ منه بصك الحماية . والقانون الدولى لا يمس مثل هذه البلاد المحمية الا من نقطة واحدة اذ غير خاف أن هذه البلاد المحمية لا يمكن أن تكون خاضعة لقانون لم تسمع به مطلقا او لا تعرفه وعلاقاتها مع الدولة الحامية لا يقررها القانون الدولى ولكن هذا القانون يقرر مسؤولية الدولة الحامية امام سائر الدول المتمدينة لان وجود الدولة الحامية يمنعهم من طلب التعويض أو الاصلاح من الدولة المحمية اذا ما ارتكب خطأ او جرم ضد احد رعايا هذه الدول بواسطة الحكام الوطنيين او الاهالى القاطنين فى البلد المحمى لذلك تضطر الدولة الحامية الى

اتخاذ الوسائل التي تراها لازمة للمحافظة على مصالح الاجانب — اشخاصهم واموالهم — ومنع السلب والنهب والعداء الذي يمكن ان يقع من الاهالى . وبمقدار تلك المسؤولية يجب ان يكون للدولة الحامية حقوق على الاجانب لتستعين بها على المحافظة على مصالح الاجانب الآخرين ومصالح رعاياها هي ومصالح اهالى الدولة المحمية . هذا وانه من المرجح ان جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر برلين سنتى ١٨٨٤ و ١٨٨٥ ما عدا بريطانيا العظمى قد اقرت حق الدولة الحامية فى اقامة العدل ضد رعايا الحكومات الاجنبية المتمدينة داخل حدود البلاد المحمية . كذلك القانون الالماني المتعلق بالحمايات الالمانية المعدل فى سنة ١٨٨٨ كان يقرر للسلطة الامبراطورية حق القضاء ضد جميع الاشخاص بدون التفات الى جنسيتهم ويمكن ان يفهم من احد احكام محكمة النقض والابرار الفرنسية ان اقامة العدل ضد الاجانب فى البلاد التي تحميها فرنسا امر طبعى لا شك فيه ومع ذلك فقد اضطرت فرنسا الى اخذ مصادقة الدول على الغاء الامتيازات الاجنبية فى تونس . اما بريطانيا العظمى فقد كانت تقرض دائماً ان الدولة الحامية لا تملك الا حقوقاً تتلقاها عن الدولة المحمية . ولذلك فان البلاد الشرقية المحمية (والتي تتحمل امتيازات الاجانب بحكم الضرورة) لا يمكنها ان تحول الى الدولة الحامية حق القضاء ضد

الاشخاص الذين ليسوا برعاياها ولا برعايا الدولة الحامية ولكنها رجعت عن هذا المبدأ وقررت في بعض قوانينها الصادرة سنة ١٨٩١ وما بعدها بخصوص جنوب افريقية وغيرها أن لها حق القضاء ضد الالهالى وضد رعايا الدول الاجنبية بدون التفات الى رضاء تلك الدول (هول ص ١٢٥ و ١٢٦)

١٧ هذا ويقول علماء القانون الدولى أنه فيما عدا بعض المناطق المحتلة لاغراض حربية . جميع البلاد التى وضعت تحت حماية الدول الاوربية بلاد قد يسكنها عدد كبير من السكان تتفاوت حالته فى « البربرية » وقلة التمدن ولكن يحكمه أمراء أو ملوك صغار لهم خطة معينة فى السياسة وسواء ضربت عليهم الحماية أو ارتضوها هم وأمراؤهم باعتبارها حافظة لكيانهم نوعاً ما من ظلم الرؤساء الوطنيين أو اعتداء أبناء السبيل من الاروبيين المستعمرين فان هؤلاء السكان المحميين لا يمكن أن يتنازلوا تنازلاً كاملاً عن السياسة أو الخطة التى كانوا يتوخونها . وأما السلطة الكاملة التى تريد أن تستعملها الدولة الحامية واطاعة القانون طاعة تامة كما فى المهندظانها لا يمكن أن تقوم الا بجد السيف وبصعوبة وخشونة لا تتناسبان مطلقاً مع النتائج التى يمكن الحصول عليها . لذلك وجب أن يكون العمل فى مثل هذه الظروف مبنياً على الليونة والمرونة . ان الشعوب المختلفة بل ان الامة الواحدة فى تواريخ مختلفة بل وفى أزمنة

مقاربة قد لا تكون درجة أو طريقة مراقبتها وضبطها واحدة في كل الاحوال ولا في كل الجهات لذلك لا يحل لحكومة أجنبية أن تتطلب من الدولة الحامية أن تستعمل نوعاً معيناً من المراقبة لحفظ مصالحها أو نظاماً معيناً توجهه عليها لصيانة تلك المصالح . ولا يمكن الاحتجاج بأن الحماية تكون في هذه الحالة وهمية أو صورية أكثر منها حقيقية أو تكون اسماً على غير مسمى وذلك لانه ما دامت الدولة الحامية تسعى جهدها لاستعمال سلطتها ونفوذها بواسطة النائبين عنها في البلاد المحمية يجب أن تترك لنفسها لتقدر كيف تسير في زمن معين وأي نظام تستعمل لتصل الى غايتها من الحماية فيمكنها ان تملأ البلاد المحمية بموظفين . قضاة . من جنسيتها يعلو بعضهم فوق بعض في ترتيب محكم كما يمكنها اذا أرادت مراعاة احساسات أهالى البلاد أن تستعمل نفوذها بطريقة غير مباشرة بواسطة نائب لها أو قنصل أو نحوه . ويكفى في الحقيقة أن يتوافر شرطان لصحة الحماية الأول ان يكون هناك قدر كاف من السلام والامن في البلاد يبعث على الطمأنينة المعقولة والثاني ان يكون هناك نظام معين للقضاء العادل بين الاوربيين وبين هؤلاء والاهالى (هول ص ١٢٨)

يقول « هول » ان الحماية ليست حقائق جديدة في القانون الدولي . ولعمد قريب قد كانت الحماية واقعة على بلاد بعيدة.

عن احتكاك الدول الأوروبية أما الآن فان هذه الظروف قد
تغيرت تغيراً تاماً ولا بد أن تنشأ مسائل كبيرة الاهمية تقتضى الحل
القانونى . واليك مثلاً واحداً فقط . هل يعتبر الاهالى التابعون
لدولة محمية رعايا للدولة الحامية اذا هم وجدوا مؤقتاً فى بلاد أجنبية
أو فى بلد تحميه دولة أجنبية ؟ يقول « هول » ان المانيا لا ترد فى
اعتبارهم كذلك وغيرها كثير من الدول ينحو نحوها . لذلك كان
حل هذه المسائل يستلزم التدرج نحو زيادة المراقبة اذ الحقيقة أن
نظام الحماية يجب أن يعتبر نظاماً وقتياً محضاً وشكلاً مؤقتاً للعلاقات
الحاصلة بين الدول المتمدينة والدول غير المتمدينة براديه الوصول
مع توالى الازمان الى الملكية التامة أو السلطة الكاملة . ومع ذلك
فان ما جرى عليه العمل كان الاضطراب وعدم النظام ولذلك
لا يمكن احترامه فى كل الاحوال . مثلاً أعلنت انجلترا حمايتها فى
بلاد بورنيو الشمالية على حكومة ساراواك وسلطنة برونيه وأراضى
شركة بورنيو الشمالية ومع عملها هذا قد أربكت نفسها بلاموجب
أو مقابل بان اعترفت باستقلال تلك البلاد اعترافاً قصيراً وأوجبت
على نفسها تحديد حرية عمالها هي بنفسها — وهو ما يمكن أن
يؤدى الى صعوبات مع الدول الاجنبية خصوصاً فيما يتعلق بحالة
برونيه . أما المانيا فانها كانت قد وضعت لمستعمراتها نظاماً مطولاً
محكمًا مبنيًا على اعتبار أن السلطة المطلقة تكون فى يد الامبراطور

ويلاحظ أن الحماية الألمانية قد قصد منها أن تكون حمايات
بالاسم فقط وحقيقتها كانت كالملكية المطلقة وربما كان غرض الألمان
من تسميتها حمايات أن أملاك الامبراطورية الألمانية كانت مذكورة
على سبيل الحصر في المادة الثانية من الدستور الألماني وهذه
المادة لم يكن من الممكن تغييرها إلا بموافقة السلطات التشريعية
ويكون من غير المناسب أن تستدعى تلك السلطات لتغيير الدستور
كلما دخلت مستعمرة جديدة في قبضة الامبراطورية (هول ص
١٢٨ الحاشية)

وأما فرنسا فإن حمايتها عن البلاد التي سقطت في قبضتها مثل
تونس (ويجوز مراکش) هي في الواقع ملكية وقعت بطريقة
غير مباشرة وغير كاملة وكان الأجدر بها طبقاً لرأى الكتاب
الفرنسيين أن تبادر إلى امتلاكها من أول الأمر بدلاً من أن
تضعها تحت الحماية فحسب

١٨ — السيادة — الحكومة التي تعتبر تحت سيادة حكومة
أخرى هي جزء من هذه حصل على جزء من الاستقلال أثناء
تحلل الدولة صاحبة السيادة أو بمنحة من هذه الدولة وهذا
الاستقلال الجزئي يشمل مثلاً عقد المعاهدات التجارية المحضة
واستقبال القناصل . وتختلف الحكومات الخاضعة للسيادة
عن غيرها من الحكومات بأنه مفروض فيها عدم الاهلية من

الوجهة الدولية فاذا نظرنا مثلاً الى حكومة داخلية في اتحاد قانوني جزئى او الى حكومة تحت الحماية وجدنا ان كلا منهما يعتبر مبدئياً انه مستقل وبناء على ذلك يكون له كل الحقوق التي لم يحرمه منها الاتحاد او الحماية بالنص الصريح . بعكس الحكومة التابعة للسيادة فانها تعتبر من كل الوجوه جزءاً من الحكومة صاحبة السيادة ولا يكون لها من الحقوق الدولية الا ما اعطى لها بنص صريح واذا ما ارادت ان تستعمل حقاً لم يمنع لها صراحة فانها تعتبر نائرة ضد صاحبة السيادة عليها . ومثال الحكومة الخاضعة للسيادة حكومة مصر من عهد محمد على فانها اعتبرت بمقتضى معاهدة لوندره المحررة في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ بين الدولة العلية وحكومات انجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا دولة خاضعة لسيادة تركيا بعد ان كانت جزءاً منها لا يتجزأ ومقتضى هذه المعاهدة التي ابطلت لمصر بموجب فرمان شاهانى تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ ان تكون مستقلة استقلالاً ذاتياً تحت حكم والى مصر ولكنه يحكم باسم سلطان تركيا وان الجيش والاسطول المصريين يعتبران جزءاً من قوات تركيا . ثالثاً تكون النقود المصرية باسم سلطان تركيا . رابعاً تدفع مصر لتركيا جزية سنوية . خامساً تحصل كل العلاقات الخارجية بين مصر والدول الاجنبية بواسطة الحكومة العثمانية وتسرى المعاهدات العثمانية على والى مصر . ذلك مثل من أمثال السيادة

١٩ وأما الوصاية فهي اختراع جديد من مبتكرات معاهد الصلح الحديثة التي أعقبت الحرب الكبرى تعطى بها عصبة الأمم لأحداها توكيلا عنها لإدارة شؤون بلد من البلاد ناقصة التمدد وهذه الوصاية لا تختلف كثيراً عن الحماية وما عهدناه بوصاية فرد على الشام ببيعيد . تصرف مطلق في الانتفاع بكامل الوجوه البلاد الخاضعة للوصاية مع حفظ الرقعة المالية لأصحاب البلاد الذين قد لا ينالونها إبد الدهر مادامت الوصاية قادرة على اخذ محجورها بالقوة المسلحة

٢٠) هذا وقد اكتفى بعض المؤلفين الحديثين بتقسيم الحكومات المرتبطة بالقانون الدولي الى قسمين فقط الاول الحكومات المستقلة والثاني الحكومات المستقلة جزئياً (العلاوة لورنس ١٩١٥ الصغيرة) وقد عرف هذه بأنها تلك التي تكون فيها السلطة الخارجية موزعة بين حكومتها المحلية وبين حكومة أخرى تو يقتضى استعمال بعض تلك السلطة بواسطة الحكومة إلا أنه بمجرد رقايتها على استعمال تلك السلطة وقد جمع تحت هذا القسم أنواع الحماية والسيادة بلامتياز بينها نظراً لعدم فائدة هذا التمييز نظره ونظراً لكون تلك الالفاظ تستعمل بلامتياز أو تحفظ يميز الا بين نوعين اثنين. الاول النوع الذي يسميه الحكومات الاثني والثاني الحكومات المتحدة اتحاداً جزئياً وهي السابق تعبر

والكلام عليها في بند ٧ من هذا المقال وعرف الحكومات التابعة
بأنها تلك التي تضطر لان تشترك مع حكومة أخرى بأى شكل
صغيراً كان أو كبيراً في الرقابة على علاقاتها الخارجية وهذه
الحكومات تحتاج لاسم خاص يميزها عن الحكومات المستقلة
استقلالاً تاماً من جهة وعن الحكومات المتحدة مع أخرى اتحاداً
قانونياً جزئياً . يقول العلامة لورنس في كتابه الصغير المشار اليه
(ص ٢٠) — ان لفظي الحماية والسيادة يستعملان بلا تدقيق فهما
لا يجديان في التحديد شيئاً وقد يحصل، لاسباب سياسية ألا يذكر
اسم أى واحدة منهما لا الحماية ولا السيادة في أحوال تكون
السلطة الكاملة أو الاستقلال التام منتقصاً من أطرافهما فمثلا
كوبا التي تسمى حكومة مستقلة قد منحت للولايات المتحدة
الامريكية حق التدخل في شؤونها في بعض الظروف وحق امتلاك
قواعد بحرية في ممتلكات كوبا وقد خضعت أيضاً لبعض القيود
في علاقاتها مع الدول الاخرى — لذلك هي حكومة تابعة. وضرب
لنا مثلاً آخر : مصر التي أصبحت سلطنة تحت الحماية البريطانية
من سنة ١٩١٤ فانها مثل حديث في نظره للحكومة التابعة
(ص ٢٠ و ٢١)

ويقول لورنس (ص ٢٢) ان لفظ مستقلة جزئياً لا يستعمل
في الاوراق الرسمية للإشارة إلى الحكومة الملائمة للحياد الدائم

(٢٤٨)

مثل البلجيكي وسويسرا ورغمما من كون استقلالهما مضموناً بشرط امتناعهما عن القيام بأجراً آت حربية هجومية أو الدخول في معاهدات تقتضى مثل ذلك فإن القيد الواقع على استقلالهما من هذا الوجه يعتبر ضئيلاً لدرجة انه لا يستحق الالتفات اليه . ومع ذلك فلا يشك أحد في أن الحياد الدائم قيد على الاستقلال يجعله ناقصاً (قارن بوتفيس ص ١٧٦ بند ٣٥٧ فى آخره)

٢١ ولمعرفة كنه الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة يمكن تقسيمها الى حقوق عادية وحقوق غير عادية فالاولى مرتبطة بالسلم والثانية مرتبطة بالحرب والحياد . ولنقتصر هنا على الحقوق العادية أو التى تنشأ فى السلم عادة وهى على خمسة أنواع : وهى الحقوق والواجبات الناشئة عن (١) الاستقلال (٢) الملكية (٣) حق القضاء (٤) حق المساواة (٥) عن السياسة أو الصلاة السياسية . هذه الحقوق والواجبات تنشأ بحكم كون الدولة عضواً فى الجماعة التى ينطبق عليها القانون الدولى . أما الحقوق والواجبات غير العادية فانها لا تكون للدولة المذكورة الا اذا وجدت لها صفة أخرى جديدة لكونها أصبحت فى حالة حرب أو فى حالة حياد

٢٢ الحقوق والواجبات الناشئة عن الاستقلال :

بعد ان عرفنا الامور التى تنقص الاستقلال من أطرافه أو تجتثه من جذعه يجب أن نتناول الاستقلال نفسه بالوصف

والتشريع وتبين مالا يمس من الامور بشكل واضح
الاستقلال هو حق كل حكومة في ادارة شؤونها الداخلية
والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الاخرى وهو من
حق كل الحكومات المستقلة. أما الحكومات محدودة الاستقلال
أو المستقلة جزئياً (بند ٧ وما بعده) فانها بالضرورة لا تعتبر
مستقلة استقلالاً تاماً لان شروط وجودها تمنعها من أن تكون
لها الحرية المطلقة في العمل فيما يتعلق بالامور الخارجية
ومع ذلك فان الحكومات المستقلة نفسها هما كحالتين درجة
الحرية التي تتمتع بها نظرياً — قد تخضع بحكم الحوادث والظروف
لقيود وقتية . وقد تخضع ايضاً لقيود مستديمة يوجبها عليها
احترامها لحقوق الحكومات الاخرى . غير ان تلك القيود تعتبر
من ضروريات الحياة الاجتماعية ولا تعتبر ظروفاً مضيقية لاستقلالها
أو مؤثرة فيه . ولذلك فلا مساس لها بالاستقلال الكامل .
تلك هي :

أولاً : القيود الناشئة عن المعاهدات وهذه يمكن أن تعقد
في حالتين (الاولى) أن تعقد بالتراضي بين دولتين أو اكثر
للوصول الى حل مشكلة حاضرة فتتقيد كل منها بقيود في المستقبل
مثل ذلك معاهدة سنة ١٩٠٤ التي تعهدت بموجبها فرنسا ألا
تتعرض لعمل انجارترا في مصر في مقابل تعهد انجارترا ألا تتعرض

(٢٥٠)

لها في مراكش (الثانية) أن تعقد بالقوة القاهرة التي ترغب الدولة على عمل معين لا تستطيع الافلات منه كما حصل في سنة ١٨٩٥ حيث أجمعت روسيا وفرنسا والمانيا على أن ترغب اليابان على رد بورت ارثر وشبه جزيرة لياتونج الى الصين عقب ان امتلكتها اليابان بمعاهدة شيموناسكي

ثانياً : حقوق الدول الاخرى فان حق الدولة الواحدة يقف حتما حيث يبتدىء حق الدول الاخرى والا ارتبكت الامور وأصبحت فوضى لانظام لها . فيجب اذاً على كل دولة أن تضع لحقوقها حداً هو عدم تهديد سلامة الدول الاخرى وعدم المساس بشرفها

ثالثاً : القيد الثالث على حرية الامم هو سيطرة الدول العظمى وهيمنتها على سياسة العالم فانه من المقرر أن الدول العظمى تستعمل في الامور الدولية المهمة نفوذها وسيطرتها لتعزيز السياسة التي تراها . والمثل الاكبر على ذلك هو المسألة الشرقية فان الدول المختصة تضطر بحكم سياسة الدول العظمى لان تدعن لما تقررره هذه بخصوصها

ونفوذ الدول العظمى يظهر كل يوم في المسائل الاسيوية والافريقية بل الاوربية نفسها . وبالنسبة للقارة الامريكية شعر جميع الدول بضغط الولايات المتحدة الامريكية الشمالية

على سياستها طبقاً لمبدأ مونرو وان كانت بعض دول الجنوب قد
ابتدأت تطمح الى مشاركتها في هذا الشرف
هذا القيد على حرية الامم واستقلالها يضطرنا الى شئ من
الايضاح . يمكن تقسيم الدول المستقلة الى قسمين الدول العظمى
والدول المعتادة . فالدول العظمى كانت قبل الحرب بريطانيا
العظمى وفرنسا والمانيا والنمسا مع المجر وايطاليا وروسيا ويضاف
اليها الولايات المتحدة في أميركا . واليابان في آسيا . وأماماعداها
فدول متتادة لها الحقوق المعتادة التي يمنحها القانون الدولي ولكنها
لا تشترك مع الدول العظمى في مراقبة الاحوال الدولية وتسييرها
الاصل المساواة بين جميع الدول المستقلة صغيرها وكبيرها ولكن
القوة تخاق مركزاً ممتازاً . فبينما يقول القانون الدولي ان الحقوق
متساوية بين جميع الدول اذ صوبت القوة يقول ان الدول تتفاوت
في القوة والنفوذ . ولا حاجة لذكر ما أوحته القوة في معاهدات
الصلح التي أعقبت الحرب الكبرى وما توحيه في كل الجهات وفي
مختلف الازمان والظروف

وفي امريكا نرى الولايات المتحدة مهيمنة على القارة الجديدة
بأكملها . شمالاً وجنوباً طبقاً لمبدأ مونرو الذي كان في أصله
احتجاجاً على اقدام أية دولة أوربية على ادخال طريقة الحكم
الاوربية في امريكا وامتد بعد ذلك حتى أصبح من مقتضاه ألا

(٢٥٢)

تسمح الولايات المتحدة لاية دولة أوربية باقتناء أملاك جديدة في أمريكا وأن تكون الولايات المتحدة هي الحكم الذي يقضي في كل المنازعات المتعلقة بالاراضى الامريكية بين الحكومات الأمريكية والدول الاوربية . وقد مالت الولايات المتحدة من عهد قريب الى السماح لحكومات الجنوب الكبرى أن تشاركها في هذه الامور وهذا بالضرورة نتيجة نمو هذه الحكومات وازدياد قوتها وسلطانها

٢٣ الاستقلال فرع عن الوجود فدامت الحكومات موجودة في العالم ومستقلة بعضها عن البعض ولها ممتلكات تستثمرها فانه يكون لها حق القيام بأى عمل تراه لازماً لاستمرار وجودها وحياتها وتنمية مادتها ولاظهار استقلالها والانتفاع منه والمحافظة عليه ولاقتناء الاملاك والمحافظة عليها بشرط أن تراعى كل هذه الحقوق بالنسبة للحكومات الاخرى

وحق استمرار الوجود والنمو يخول الحكومة حقوقاً مخصوصة هي :

أولاً : أن تضع لنفسها من النظم الحكومية أو الداخلية مائشاء وتختار

ثانياً . أن تعمل في ممتلكاتها من الاعمال ما تراه منتجاً في اسعادها وتقويتها

ثالثاً : أن تحتل أراضى غير مملوكة لحكومات أخرى وتضم إليها من الاملاك برضاء السكان ما تشاء بشرط ألا تخل بحقوق حكومة أخرى على هذه الاملاك

والاستقلال هو القوة التى بها تستطيع الدولة أن تنفذ قراراتها المنبثقة عن ارادة حرة غير متأثرة بارادة دولة أخرى ولذلك فهو حق الدولة فى أن تظهر ارادتها بدون تدخل من الدول الاجنبية فى كل الامور وفى كل الظروف التى تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة . وبهذا يعتبر شاملاً لحق المحافظة على الوجود وتنمية موارد الحياة . ٢٤ التدخل : يحدث أن تتدخل دولة أو فريق من الدول بالقوة أو مع التهديد باستعمال القوة فى الشؤون الداخلية لدولة معينة أو فى الخلاف الحاصل بين دولة معينة والتدخل يعتبر افتياً على استقلال الدولة أو الدول التى حصل التدخل فى شؤونها ولذلك كان من الضرورى وجود أسباب قوية تبرره . والاسباب التى يمكن انتحائها كثيرة جداً . غير أن الاسباب الآتية هى وحدها التى يمكن أن تبرر التدخل فى نظر القانون

أولاً : التدخل بناء على معاهدة : فإذا حصلت دولة بمقتضى معاهدة مع دولة أخرى على بعض الحقوق أو اذا ما ضمنت سلامة أملاكها أو ضمنت عرشها أو شكل حكومتها أو بالاختصار اذا تدخلت معها فى معاهدة تقتضى ترتيباً معيناً بخصوصها فيكون

للدولة التي اكتسبت الحق أو تعهدت بالضمان وأفترضت الترتيب
المخصوص حق ثابت في التدخل في شؤون الدولة الاخرى اذا
ما خيف الاخلال بنصوص المعاهدة من الداخل أو من الخارج
ثانياً : التدخل جائز للمحافظة على النفس أو الدفاع عنها عند
ما تتعرض حياة دولة أو بعض دول للخطر بسبب أعمال دولة
أو دول أخرى أو عندما يحصل مساس بالشرف أو بالمصالح الأساسية
فإن حق التدخل يثبت ولا يجب على الدولة التي تريد التدخل أن
تحترم استقلال غيرها لأن احترام استقلال الغير لا يعبأ به عند قرب
الخطر على النفس المهدد للدولة التي تريد التدخل . ومثال هذه
الحالة الحروب التي قامت ضد نابليون الاول وضد المانيا والنمسا
والتي لا تزال تتألم من جرائمها

ولا يصح التدخل لاسباب أخرى بحجة حفظ النظام مثلاً أو
منع الظلم في بعض البلاد غير أن مادة التدخل هذه من أعقد المواد
وأصعبها نظراً لأن الدولة القوية تسعى جهدها في الاندفاع الى
التدخل اذا ما وجدت مصلحتها فيه وتنتحل لذلك وهي الاسباب
على ان التدخل الاجماعي من دول متعددة اكثر ملاءمة مع روح
القانون من التدخل الفردي . والتدخل في الشؤون الخارجية
أقل خطراً من التدخل في الشؤون الداخلية

٢٥ الحقوق والواجبات الناشئة عن الملكية : الحكومات

لها حق الملكية كما للأفراد وهذه الملكية قد تقع على الاراضى كما تقع على المياه والهواء . وأما طرق اكتساب الملكية فهي الاحتلال وهذا لا يكون الا للبلاد التى ليست مملوكة لدولة متمدينة وهو ينحصر فى اعلان من الدولة المحتلة يتلوه رفع العلم على الاراضى المحتلة ويصحبه وضع اليد المادى على تلك الاراضى وتأسيس نوع من الحكومة فيها . والسبب الثانى من أسباب الملكية هو الالتحاق وهو أمر مادى يحدث بفعل الماء أو بردم جزء من البحار أو نحوها . والثالث هو التنازل عن الاراضى من حكومة الى أخرى أو من شخص أو شركة الى حكومة . وهذا يكون ببيع أو هبة بالتراضى أو بالقوة ويكون بالمبادلة كذلك ولكن يكثر التنازل عقب الانهزام فى الحروب . والسبب الرابع هو الفتح وهو بقاء الفاتح فى البلاد المفتوحة بقوة السلاح ومثاله فتح الترנסفال سنة ١٩٠٠ وأخيراً وضع اليد وهو غامض فى حالته ولا حدد مدته

٢٦ وأما درجات الملكية فى القانون الدولى العام فهى الملك المطلق والايجارة الطويلة والحماية ودائرة النفوذ التى سبق الكلام على أهمها

٢٧ الحقوق والواجبات المتعلقة بالقضاء أو الولاية العامة :
الولاية على العموم تعتبر منبسطة على كافة بقاع الدولة وممتلكاتها

(٢٥٦)

على كل من فيها وعلى كل ما فيها ولكل دولة سلطة خاصة على رعاياها ولكنها لا تنفرد بها حتما اذا كانوا موجودين أو مقيمين في بلاد أخرى وبالنسبة لاقليم الدولة يمكن القول بأن لكل دولة الولاية على جميع الاشخاص الذين يوجدون فيها مع مراعاة استثناءات معينة ستأتى بعد

والاشخاص الذين يوجدون في أية دولة من الدول يمكن تقسيمهم كما يأتى :

أولاً : رعايا الدولة نفسها وهؤلاء يتكونون من كل الاشخاص الذين يولدون في أراضيها بصرف النظر عن جنسية والديهم ومن جميع الاشخاص الذين يتناسلون من رعاياها أنى يكون مولدهم أى حتى لو كانوا مولودين في الخارج

ثانياً : من الاشخاص الذين يتجنسون بجنسيتها طبقاً للشروط التى ينص عليها قانونها وأغلب البلاد تقبل التجنس من الاجانب الذين يقضون خمس سنوات متتابة داخل البلاد أو في خدمة الحكومة بشرط حلف يمين الطاعة أو بعد شروط أخرى

ثالثاً : من الاجانب القاطنين فيها وهؤلاء يخضعون لسلطتها ولا يؤدون خدمات سياسية ولا تكون لهم حقوق سياسية

رابعاً : الاجانب الذين يمرون فيها بغير نية البقاء وهؤلاء يخضعون في الغالب لسلطتها الحنائية فقط وفي بعض الاحوال

سلطتها المدنية

وتتمتع سلطة الحكومة الى كل الاشياء الموجودة في بلادها
الا ما استثنى فتخضع لقانونها ومحاكمها كل العقارات الكائنة بها
وكل المنقولات مع مراعاة استثناءات معينة . كما تخضع اليها جميع
البواخر والمراكب المملوكة لرعاياها اولها والكائنة في مياهها وكل
ما يحصل فيها . كذلك المراكب والبواخر الاجنبية الداخلة في
موانئها اذا ارادت

هذا ولا ضرورة للبحث في القضاء أو الولاية خارج اقليم
الدولة أو أراضيها

ويستثنى من سلطة الحكومة أو ولايتها أشخاص معينون
هم الملوكة الاجانب وحاشيتهم والمعتمدون الاجانب والقناصل لحد
محدود والقوات البحرية والبحرية التابعة لملك أجنبية فانهم جميعاً
لا يخضعون للقانون المحلى ولا للمحاكم المحلية ولا للإدارة المحلية
على وجه العموم . وفيما يتعلق بالقوات البرية يجب الا تمر هذه
القوات في بلد من البلاد المتحابة الا باذن صريح من الحكومة التي يراد
المرور من بلادها . واذا لم يتفق على السلطة التي تختص بمحاكمتهم
فانهم لا يخضعون الا لحكومتهم . وضباطهم مسؤولون عن سلوكهم
أما القوات البحرية فيمكنها أن تدخل في مياه الدول الاجنبية
بدون استئذان ولكن يمكن عدم ادخالها اذا كانت الدولة تريد

ذلك وتعلنه رسمياً

وأخيراً يستثنى من حكم القانون المحلى والمحاكم المحلية والسلطة المحلية على العموم رعايا الدول الاوربية فى اكثر ممالك الشرق لانهم حصلوا على امتيازات تضمن خضوعهم الى محاكم قناصلهم وقوانينهم الخاصة بهم واعفائهم من المحاكم والقوانين المحلية ويختلف مقدار الاعفاء من بلد الى بلد طبقاً للوفقات المتعلقة بذلك

٢٨ الحقوق والواجبات المتعلقة بالمساواة بين الدول : وهذه تكلمنا عنها عرضاً فى بند ٢٢ ولا نعود اليها وأما القواعد المتبعة فى الاحتفالات والاستقبالات فليس هذا أوان الاهتمام بها الا من وجهة واحدة وهى ان درجات ممثلى الدول المختلفة ومراتبهم فى الامم المستقلة قد حصل الاتفاق عليها نهائياً بين الدول فى مؤتمر فينا واكس لأشابل سنتى ١٨١٥ و١٨١٨ ومؤداها تقسيم ممثلى الدول الى أربعة أقسام فيما يتعلق بحق تقدم بعضهم على البعض فى الاحتفالات وما يلزم لهم من التحيات فالقسم الاول مقدم على القسم الثانى وهكذا وأما الممثلون الذين من قسم واحد فالعبرة بالاقدمية بينهم فأيهم يكون أقدمهم تعييناً فى الحكومة الاجنبية المعين أمامها يتقدمهم . هذه هى القاعدة التى لا يمكن مخالفتها بين الدول المستقلة

٢٩ الحقوق والواجبات المتعلقة بالسياسة : تتصل الحكومات

ببعضها بواسطة ممثلين ينوبون عن حكوماتهم عند الحكومات الأجنبية وقد سبقت الإشارة اليهم غير انه يجب القول هنا بأن رتبة السفارة التي هي اكبر درجات التمثيل لا يشغلها الا ممثلو الدول العظمى وان الدول الناقصة الاستقلال لا تتمتع بحق التمثيل الكامل وان القناصل ليسوا عمالا سياسيين بل تجاريين الا في الشرق فان أغلب الدول تمنح قناصلها حقوقاً خاصة أهمها حق القضاء بين رعاياها وحق النيابة عنها نيابة سياسية كما لو كانوا ممثلين سياسيين .

٣٠ يدخل تحت النقطة المتقدمة البحث في المعاهدات : يعين الدستور في كل بلد السلطة التي لها حق عمل المعاهدات ولكن يجب بعد امضاء المعاهدة ان يحصل التصديق عليها من الهيئة المختصة ويكون ذلك بصفة رسمية تتبادل معها التأكيدات بقبول المعاهدة ولا تنفذ اي معاهدة الا اذا حصل التصديق عليها رسمياً اللهم الا اذا نص بين المتعاقدين علي غير ذلك . ولمعرفة ما اذا كانت أي حكومة مكلفة بالتصديق على معاهداتها قانوناً يجب التمييز بين حالتين : الاولى أن تكون السلطة التي تعمل المعاهدة مختلفة عن السلطة التي تصادق عليها وفي هذه الحالة لا حرج على عدم المصادقة كما حصل في امريكا بعدم التصديق على معاهدة فرساي . الثانية أن تكون السلطة واحدة وهنا اختلف العلماء في جواز عدم التصديق وترجح

أخيراً جواز عدم التصديق في كل الظروف اذا ما كان له موجب
أما مقدار التقيد بالمعاهدات فهذه مسألة يختلف فيها النظراء
يرى البعض أن القانون الدولي يوجب احترام المعاهدات احتراماً
دائماً الا اذا سقط الوجوب بحرب أو بفوات المدة المعينة للمعاهدة
أو بانتهاء الغرض من المعاهدة. ورأى الآخرون وهو الذي عليه
العمل يتلخص فيما يأتي : ان المعاهدات تعمل في أوقات مخصوصة
تحيط بها في الغالب ظروف مخصوصة فاذا ما توالى الايام وتغيرت
الظروف اصبحت الترتيبات التي عملت من قبل غير صالحة للظروف
الجديدة . وان مسألة تقدير ما اذا كانت الظروف قد تغيرت واقتضت
التغيير — هي مسألة متروكة لضمائر الامم وحكمها ومسألة تدخل
في دائرة الآداب العامة لا في دائرة القانون . ان الحروب والحوادث
الآخري لا تفرعن تغيير الترتيبات الدولية المقررة بالمعاهدات
ويصعب الحكم بوجه عام على هذه المسائل ولذا يجب فحص كل
مسألة على حدة مع تذكر ان حسن النية واجب في كل الاحوال
على الدول كما هو واجب على الافراد وانه لم يصل الناس في عصر
من العصور الى الحكمة والاخلاص الذين يمكن معهما تقييد العصور
المستقبلية تقييداً غير محلول . وليس احسن في هذا الموضوع من
قول الاستاذ العظيم هول : (ان المعاهدات انما تتبع باستمرار اذا
ما كان منطوقها مطابقاً لارادة الطرفين المستمرة)

﴿ تطبيق المبادئ القانونية ﴾

٣١ أصبح ظاهراً للعلماء أن قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين « الاستقلال والتحالف »

تبين أنه يكاد يكون من المستحيل قانوناً ادخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة في القانون الدولي وذلك لكونه يختلف عن كل نوع بفوارق معينة

أما خروجه عن الاستقلال التام فلا يتنازع فيه اثنان ولولا ذلك ما قال لنا رئيس الوفد الموقر في بيانه ان المشروع (غيرواف بمطالبنا) وما أظهر للجنة اللورد ملنر (عدم الرضا به) وما كلف مندوبيه الكرام استطلاع رأى الأمة فيه ومقام أغلب الافراد والجماعات والهيئات يطالب بالتخففات وينادى بازالة الشكوك والغوامض رغم الثقة بالوفد وشكره على مجهوداته العظيمة التي لا تنسى أبداً الدهر

والحقيقة المرة ان المشروع لا يقرر الاستقلال المعروف في القانون الدولي والذي تتمتع به (الدول المستقلة)

نعم انه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجى مثل التمثيل (في البلاد الاجنبية) وحق عمل المعاهدات الذى (يفهم) من

قول المشروع (تتمه مصر بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية)

ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوماً أو شبه معدوم ألم يكن بعض الحكومات الألمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل (راجع بند ٨)

أفان أعطى لنا هذا الحق بما هو مقيد به من القيود مع استقلال داخلى ناقص جداً أفيقال اننا مستقلون ؟ كلا ان العبرة بمجموعة الحقوق التى يتمتع بها البلد لا بمظهر من مظاهر الاستقلال الخارجى ! تعطى لنا مجرد المحافظة على احساساتنا أو ارضاء لبعض مطامعنا . وأما حق التعاهد مع الغير فانه متى كان مقيداً بقيده السابق ذكره فانه لا يكون مظهراً من مظاهر الاستقلال الخارجى بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك (راجع البند الآتى)

سيقال ان التحالف يستتبع قيوداً لا بد منها وان التحالف من شأن الامم المستقلة . نعم ان الدولة المستقلة حرة فى الدخول فى معاهدات أو محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصالحها الخاصة بها فيرغمها عليها ارغاماً . ولكن يشترط فيها كلها ألا تكون هادمة للاستقلال أو مضیعة له (بند ٦) وضغط الدول متجمعة يعتبر فى نظر القانون الدولى مختلفاً اختلافاً كبيراً عن ضغط دولة على

دولة (قارن بند ٢٢) هذا يذهب بالاستقلال أو يقيده تقييداً
يعتبر غماً لصالح الدولة ذات القوة ونقصاً في استقلال الدولة الضعيفة
فتنشأ عن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالاشكال المختلفة التي
سبق الكلام عنها أو باشكال أخرى لا تختلف عنها في جوهرها
(راجع بند ١١) أما ضبط الدول المتجمعة على دولة واحدة فليس
له هذا الاثر . بمعنى انه ما ينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون
غماً لمصلحة الجماعة ولا تكون ثمت علاقات (تبعية) تجعل الدولة
الضعيفة تشعر شعوراً مستديماً بخضوعها لدولة معينة
قد يقال انه سوف لا يكون ثمت خضوع واننا سنكون
متمتعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها
المصالح البريطانية في مصر ولكننا نقول والاسف ملء القواد
اننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولي الانجليز انفسهم ان استقلالنا
المقرر بالمشروع لا يجعلنا حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى وان
استقلالنا عن جميع الدول الاخرى . وان تلك العلاقة الخفيفة التي
ضربت علينا في ديسمبر سنة ١٩١٤ وصدق عليها كثير من الدول
الآن لا تفتأ تربطنا بهم بعد الاتفاق رباطاً قانونياً كاملاً كما هي تربطنا
الآن بهم بعد مصادقة الدول ورغم ان عدم رضاها . اذ رضاها غير
ضروري بالاسف في نظر القوة وان شئت فقل في نظر القانون الدولي
قد يقال انه لا يتفق وجود الاستقلال والحماية على بلدان بلد

اما ان يكون مستقلا أو محمياً . فنقول هذا صحيح اذا قصد بالاستقلال الاستقلال الكامل ولكن هذا النوع من الاستقلال الذى جادت به قواعد الاتفاق هو استقلال ناقص الى حد يجعله يختلف فى نظر القانون اختلافاً بيناً عن الاستقلال التام

٣٢ — ان الاستقلال الذى جاء به المشروع هو ما يمكن تسميته « الاستقلال داخل دائرة الحماية » وله فى الماضى والحاضر نظائر متعددة منها ماورد فى بند ١٧ وما يعرفه الساسة الانجليز تمام المعرفة . قد يقال ان لفظ الحماية لم يرد ذكره فى الاتفاق . نقول ان علماء القانون الدولى الانجليز نصوا فى مؤلفاتهم على جواز ذلك واليك ما قاله من يمكن ان يقال انه اكبرهم علماً وسناً وهو الاستاذ وستليك . فى الجزء الاول من كتابه فى القانون الدولى (ص ٣٢ طبعة ١٩٠٤) : ان أحد اشكال الخضوع أو الاستقلال الناقص هو الحماية . وان بعض البلاد المحمية يترك بدون تدخل فى شؤونه الداخلية وفى بعضها تعطى الحكومة المحلية جزءاً فقط من السلطة الداخلية ولكن فى جميع البلاد المحمية لا يصح أن يدخل احدها فى اتصال خارجى مع الحكومات الاجنبية الا برضاء الدولة الحامية صراحة أو ضمناً وكل محاولة ضد ذلك تعتبر عملاً عدائياً من جهة الدولة الاجنبية والدولة المحمية . وأنه ليس من اللازم أن يذكر لفظ « حماية » فى الاتفاق بين الدولتين الحامية والمحمية فان مجرد

كون الدولة الخاضعة أو الصغرى ليست حرة فعلا في طاب المساعدة من الدول الأخرى أو التحالف معها يكفي لأن يوجب على الدولة السيدة أو الكبرى حماية الدولة الصغرى ضد خطتها . وينشأ عن كون الدول الأجنبية لا تستطيع اختيار الطرق التي تؤدب بها الدولة الصغرى ان الدولة الكبرى تكون مسؤولة عن الخطأ الذي ترتكبه الصغرى . وهذه المسؤولية نفسها تعطى للدولة الكبرى حق مراقبة الدولة الصغرى في كل عمل يمكن أن ينشأ عنه ذلك الخطأ حتى النص الصريح على حرية الدولة الصغرى في شؤونها الداخلية يجب أن يفسر باعتباره مقيداً بهذا الحق هكذا يقول وستليك وما ينطق عن الهوى

كل هذا في الأمم التي لم تعلن عليها الحماية فما قولك في أمة ضربت عليها الحماية اسماً وفعلاً ولم تلغ لاصراحة ولا ضمناً
 ٣٣ سيقال لنا بكل حسن نية وإيمان ثابت اذا امكن النص على إلغاء الحماية صراحة فان كل المخاوف تزول . أقول كلا فان هناك جملة صغيرة في ثنايا المشروع لم يرد الساسة البريطانيون أن يكبروا اهتمامهم بها خشية الفات النظر اليها ولم يلتفت اليها الساسة المصريون التفاتاً خاصاً ولم يعرها الناقدون أهمية خاصة وهذه الجملة الهادمة للاستقلال الناطقة بالحماية من غير نص المناذية بها رغم النص على إلغائها هي قول المشروع في الفقرة السادسة من

البند الرابع (يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر)
 فإذا عسى أن تكون مزايا هذا المركز وواجباته ومستلزماته
 في أمة مستقلة ؟ سيقال إنه ضروري أو جائز أن ينص على ذلك
 حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع
 بالنسبة للأجانب . ولكن النص على اختصاصه في ذلك كاف في
 تحويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفوذ في الحكومة
 المصرية . ولا داعي مطلقاً للنص عليه . سيقال إن هذا المركز
 الاستثنائي إنما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لأنه ممثل
 حليفتنا والرد أن هذا يكفي فيه الشرط الأخير من الفقرة نفسها
 وهذا قد لا يعنينا لأنه ترتيب بين غيرنا أما المركز الاستثنائي
 فهو الذي يدخل العرب في قلوبنا لأنه نذير التدخل المبني على
 مسؤولية انجلترا عن مصر

حقاً إن التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل انجلترا فيما
 يتعلق بمنع تنفيذ القوانين على الأجانب ولكن هذا مسلم أنه
 جائز الآن ونحن نقبله كارهين حتى يثق الغرب بالشرق أو يثقوا
 بنا ولا يجدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة
 للأجانب غير أن التدخل لمصلحة الأجانب في أحوال معينة شيء
 واستعمال المركز الاستثنائي شيء آخر في نظري

٣٤ — إن جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وإن

كان يمكن المصريين من تحمل مسؤولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعا لوطنهم الا أن هذا الجلاء لا يفيد ان قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض . وهذا العوض هو المركز الاستثنائي الذي يكون لممثل إنجلترا . هو وحده في نظر علماء القانون الدولي الانجليز قد يقوم مقامهم جميعا تمام القيام ، ومن أراد أن يتثبت من ذلك فليرجع لبند ١٧ من مقالي هذا يجد فيه أن الدولة الحامية لها طريقتان في الحكم — الحكم بواسطة عدد كبير من الموظفين او الحكم بطريقة غير مباشرة بواسطة نائب لها او قنصل او نحوه . سيقال ان ذلك مستحيل في حالتنا لان البلاد ستكون دستورية نيابية وزراؤها مسؤولون امام هيئتها النيابية اقول وهل هذا ينفي الضغط المستمر عليهم جميعا من صاحب المركز الاستثنائي . ان هذا الضغط يكون مشروعا في القانون بموجب الاتفاق ولا دخل لحسن النية ولا لسوء النية فيه فان صاحب المركز الاستثنائي اذا تدخل في شؤون البلاد الداخلية فانما يتدخل باعتبار انه يؤدي واجبا عليه لمصاحبة بلاده ولمصلحة مصر في آن واحد . وان ظروف الاتفاق ومحتوياته لا تمنع مطلقا من أن بريطانيا العظمى ترى لنفسها حق التدخل في كل شئ .

٣٥ ان المجاذبة والتشاد اللذين أحاطا بالمفاوضة يظهران لكل انسان ان إنجلترا لم ترد أن تجعلنا مستقلين عنها وتكتفي بالضمانات

اللازمة لمضالحها والتي لاتمس استقلالنا. بل انها للآن تمنحنا حقوقاً معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر أن الاصل أن كل الحقوق لها واننا نتناول منها بعض ما ترانا جديرين بأن نتولاه بنفسنا يؤيد ذلك قول سعد باشا في بيانه نقلاً عن لورد ملنر (ان هذا المشروع تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه) بل زاد (ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه)

لست أقول ذلك لاننا لننا استقلالنا بقوة السيف أو اننا قادرون على أن نثاله كذلك ولكن أقوله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائي يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل الى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لآل يذكر في المعاهدة شيء عن التدخل في الامور الداخلية

ان من يقول ان الاستقلال ينافي التدخل يصيب اذا كان استقلالنا تاماً ولكنه بالاسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعاً من نفسه

٣٦ — يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند برطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالي والموظف الكبير الذي يتمتع بحق الاتصال بالوزير في الحقانية فان من يتبع

تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهم لبعض تفاصيل المفاوضات يجد ان فكرة استبقاء نية التدخل متجسمة في مشروع الاتفاق كل التجسم ولاستطيع انجلترا ان تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها

٣٧ — ان تدخل صاحب المركز الاستثنائي أشد خطراً في نظري على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال ! وذلك لان الجيوش لا تتحرك الا بأوامر صريحة وقد كفتنا الاتفاقية شر تلك القوة نظرياً بالنص على ان وجودها لا يعتبر بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر . ان وجود هذه النقطة العسكرية قد يكون من الضروريات الحيوية لانجلترا لحماية مواصلاتها كما تطلب ولكن وجود المركز الاستثنائي لا يمكن أن يكون ضرورياً الا اذا ارادت به السيطرة الداخلية علينا بعد امضائنا المعاهدة

٣٨ ان مظاهر الحماية في المشروع غير خافية ويمكن حصرها فيما يأتى : —

(١) ارادة بريطانيا العظمى في « تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً » وهذا التحديد لانه لانه بالضرورة وهو تحديد من جانب بريطانيا العظمى لحمايتها التي اعلنتها سنة ١٩١٤

(٢٧٠)

ووافقت عليها الدول . او تنازل عن شيء من سيادتها التي حصلت عليها من تركيا سنة ١٩٢٠ !

باعتبار انها حامية لمصر تقرر استقلالها كما قررت استقلال غيرها تحت الحماية (بند ١٧) وتقيده بكل القيود التي تتناسب مع الحماية وباعتبار انها ورثت سيادة تركيا تبثدي تحريرنا بحسب القدر الذي نراه كافياً لنا . على كلمتا الحاليتين قيود لا تتفق مع الاستقلال

(٢) تحديد شكل الحكومة المصرية الجديدة بكونها ملكية دستورية ذات هيئات نيابية . نعم يصح ان هذا التحديد يكون اجل ما تبثغيه مصر لنفسها من الاشكال الحكومية وهو مطمح آمال الجميع ومع ذلك فهو تحديد ويجيز التدخل طبقاً لما قرره في بند ٢٤ اولا

(٣) منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة

(٤) منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الاجنبية لتحقيق نخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

(٥) عدم التكافؤ في التعهد بالمساعدة الحربية ونقل وطأة التزاماتنا الحربية

(٦) تعهد مصر وحدها لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطوة

لا تتفق مع المحاكمة وفي هذا القيد من المعاني ما فيه

(٧) تتعهد مصر وحدها بالآلا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى

(٨) تتعهد مصر وحدها بعدم عقد لها مع دولة اجنبية اى

اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الاطلاق

(٩) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في

الارض المصرية

(١٠) جواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالى

البريطانى وهذا الحق يبقى حتما في نظر بريطانيا العظمى بعد زوال

الديون الاجنبية لانه لو كان صحيحاً ان زوالها يزيل الاستشارة

ما تمسكوا شديداً بابقاء اسمه وجواز استشارته

(١١) جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية في

أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام وهذا يظهر بوضوح ان

بريطانيا العظمى ترى نفسها مسؤولة عن تأييد القانون والنظام

في مصر وهذه المسؤولية تستتبع التدخل في شؤوننا الداخلية

في نظر القانون

(١٢) حلول بريطانيا العظمى بمفردها محل جميع الدول

صاحبة الامتيازات فان هذا الحل حاصل أو حصل بمقتضى ما لها

من الحماية على مصر وهى الآن تريد أن تنفذ حق حماية الاجانب

فتعطيه شكل التدخل بواسطة ممثلها ذى المركز الاستثنائي لينع

أن ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة
الدول الاجنبية

(١٣) اعتبار أن المخالفة تنشئ « علاقات خاصة » بين الدولتين
تسمح بتغيير القواعد المتفق عليها فى القانون الدولى فيما يتعلق
بدرجات ممثلى الدول وترتيبهم فيما بينهم (راجع بند ٢٨ هنا)
وان هذه العلاقات الخاصة تبيح أن يمنح الممثل البريطانى مركزاً
استثنائياً فى مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الاخرين
وهذا أظهر مظهر من مظاهر الحماية فى نظرى

(١٤) عدم تمام حق التمثيل فانه قد نص على التمثيل مرتين
الاولى : قيل فى الفقرة الاولى من البند الرابع « تتمتع مصر
بحق التمثيل » وقيد بقوله « فى البلاد الاجنبية » وعند ذكر
الاتفاقات مع الدول الاجنبية على التنازل عن امتيازاتها لبريطانيا
العظمى ورد الكلام على موظفى قنصليات الدول الاجنبية
فتدخلهم مصر نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب
فى انجلترا . فكان مصر ترسل ممثلين سياسيين لها يتقيدون بعدم
اتخاذ خطة لا تتفق مع المعاهدة وعدم ايجاد صعوبات لبريطانيا
العظمى وفى الوقت نفسه ترسل الدول الاجنبية لمصر قناصل
يكون نظامهم كنظام القناصل الاجانب فى انجلترا (وذلك رغم
الكلام فى موضع آخر على تقدم ممثل بريطانيا على ممثلى الدول

(١٥) تعهد انجلترا بتبليغ نص معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا الى الدول الاجنبية دون أن تطلب منهم الاعتراف بما فيها من استقلال مصر . فكأن استقلال مصر يكون أمراً داخلياً بينها وبين انجلترا انما يبلغ للدول على سبيل العلم بالشئ لا لتعترف به كما اعترفت من قبله بالحماية . وأما تعضيد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول في عصبة الامم فهو أيضاً مظهر من مظاهر اثبات حمايتها عليها وكلنا يعلم من هي عصبة الامم وما هي ٣٨ تلك مظاهر الحماية ولا يعترض بأن مظاهر الاستقلال بوجوده بجانبها فهي تنفي مظاهر الحماية . هذا استنتاج قدير ضاه رجال المنطق ولكنه استنتاج لا يصدق به ولا يفهمه ولا يقبله رجال القانون الدولي الانجليز الذين أفصحوا في كتبهم بأجلى بيان عن جواز الاعتراف بالاستقلال ضمن دائرة الحماية وهم أعلم منا بتجاربهم الماضية وهم أعلم منا بالقانون الدولي الذي ينشؤون قواعده انشاءً بما ينشؤون من النظمات والطرق المختلفة في حكم الشعوب

إذا استشرنا اكبر أساندة القانون الدولي الانجليز في مشروع لاتفاق نطقت مؤلفاتهم بأنه الحماية . هاك وستليك وهول ولورنس ثلاثة من علماء العصر ولا أعلم من هو من العلماء أرفع

منهم شأنًا ولا أصدق منهم قولاً تنطق كتبهم بأنه الحماية وليس
بعد قولهم مزيد (راجع البنود ١٤ و ١٦ و ١٧ و ٢٠ و ٣٢ هنا)

٣٩ — ان مظاهر الاستقلال الداخلى أهم فى نظرى كثيرًا من
مظاهر الاستقلال الخارجى لان هذا الاخير لاقيمة له اذا لم يكن
الاستقلال الداخلى مبنياً على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ
الاجنبى من جانب دولة واحدة ولا يتعرض لان تهدم جوانبه كل
يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز
الاستثنائى . ومن مستشاريه صاحبى المقام الرفيع فى المالية والحقانية .
اننى احرص على الاستقلال الداخلى أكثر مما أتمسك بمظاهر
الاستقلال الخارجى لان الاول منهما مادام يرتكز على أسس
صحيحة فانه يوصل حتما الى الثانى تماماً وبكامل مظهره ولذلك
فان أهم ما يجب أن نتمسك به بعد زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال
هو تفاصيل الاستقلال الداخلى . يجب ان يكون هذا الاستقلال
كاملاً غير منتقص الا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الأجنبية
وحقوق الدائنين الاجانب فقط ويصح ان نرضى فيما يتعلق بالتحالف
بان نلتزم بالامتناع عن كل ما يضر بهذا الاتفاق من الوجهة السياسية
وحدها ولا تريب علينا فى ذلك فاننا نشترى استقلالنا بالالتزام
بان نكون أمناء على مصالح بريطانيا العظمى نحافظ عليها محافظة

الحليف على مصالح حليفه وينشأ بيننا نوع من الصلة بهذا التحالف القائم على التساوى وعلى تسهيل مواصلات الامبراطورية البريطانية والمحافظة عليها — يأخذ شكلاً خاصاً من الاتحاد لم يعرفه القانون من قبل فلا يكون حماية ولا سيادة ولا نحوهما من علاقات الخضوع

ولكنه يكون اتحاداً جديداً من نوع لم يخلق مثله في الوجود من قبل اتحاداً بين أمتين لاغراض معينة ولمصالح محدودة وما دام خالياً من صبغة الخضوع فليأخذ أى شكل من الاشكال وليلبس أى زى من الازياء . لانهم بعد حريتنا واستقلالنا وحياتنا حياة طيبة بشئ مطلقاً

٤٠ أما مسألة السودان فيجب فى نظرى أن تسوى بهذا الاتفاق ولا تترك معلقة فكفانا ما مضى من المواقف الغامضة والشكوك والريب التى أوصلتنا الى حالة نزلنا بها كالسبع فى سوق الدول فاعترف البعض بالحماية علينا وباع البعض سيادته علينا فى مقابل السماح له ببقاء شئ من كيانه

ان آخر الضربات التى كان ينتظر توجيهها اليها قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية انجلترا علينا وبنزول تركيا عن سيادتها الى انجلترا . فلم يبق لدينا الا ان نساوم على استقلالنا حتى نشتره وليكن ذلك بأى ثمن الا بالاستقلال نفسه فهذا ما لا حياة من بعده .

ولما كان كل غرضى من هذا المقال ان اتكلم على تكييف
قواعد الاتفاق من الوجهة القانونية فاننى لا اعرض لبيان مزايا
المشروع أو مضاره فقد وفاها حقها من تقدمنى من كبار الكتاب
والمفكرين والله أسأل أن يوفقنا جميعاً الى ما فيه خيرنا وسعادتنا
انه سميع مجيب



راى الاستاذ

عبد العزيز فهمى بك

فى موضوع الاتفاق

الذى وضعته لجنة اللورد ملر

بهذا العنوان نشرت جريدة الاهرام بعددها الصادر فى ٢
مارس سنة ١٩٢١ ما نصه :

«البلاد تتشوق بلا شك ولا ريب الى الوقوف على رأى حضرة
صاحب العزة الاستاذ عبد العزيز بك فهمى الواقف على ماجريات
المفاوضات وروحها

وقد وفقنا الى تقرير وضعه حضرته فى شهر اكتوبر الماضى
بعد عودة الاعضاء الاربعة من مصر يحملون التحفظات وقبل
المقابلات الاخيرة مع لجنة اللورد ملر وقد ضمنه رأيه الذى
قدمه وقتئذ للوفد فيلاحظ فى قراءته زمن وضعه وأنه سابق على

وضع تقرير لجنة اللورد ملنر ونشره «
وهذا نص مذكرته المتضمنه لرأيه :

« ١ رأى الانجليز ان المصريين هموا يطلبون الاستقلال التام
لمصر والسودان وتحريرهما من كل حماية أو مراقبة وان حركتهم
في هذا السبيل جدية لم يسبق لها مثيل فعالجها رجالهم السياسيون
معالجة هي غاية في المهارة والحدق . ذلك أنهم ابتدأوا فأخذوا
شبه اجماع دولي بتأييد حمايتهم التي ضربوها على مصر بغير رضاها
في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ودعموا هذا الاجماع باخذهم آخر الامر
اقرار تركيا على هذه الحماية وتصديقها على اتفاقية سنة ١٨٩٩
الخاصة بالسودان وأصبح المعروف رسمياً بين جمهور الدول أن
مصر قطر من الاقطار الخاضعة لحماية انكلترا وان السودان مشترك
الادارة بينهما وان أهل السودان في الخارج هم كاهل مصر تحت
حماية انكلترا

٢ ومهما يكن من مخالفة هذا الاجراء للحق والعدل فانه هو
الواقع الذي لا ريب فيه . وهو وان كان مستنكراً في عرف
نظريات القانون الدولي التي تقتضي بان الحماية لا تكون الا بعقد
بين الحامي والمحمي الا أن الدول متى تعاقدت ولو على مظلمة لهن
عربطة بمعاقباتها وهذه المعاقبات تصبح في حق المتعاقدين قانوناً
واجب الاحترام . فالقانون الدولي الرسمي الآن لا يعرف لمصر

شخصية دولية فاعلة . بل المقرر فيه انها تحت حماية انكلترا حماية من النوع الحديث الذي جرى عليه العرف الدولي في القرن الماضي ونتيجة ذلك حرمان مصر وحكومتها من أن يكون لها علاقة بأى دولة من الدول وصيرورة أمرها بيد الانكليز دون سواهم

٣ بعد ان برر الانكليز دولياً حمايتهم لمصر وتأبطوا بهذا السلاح الماضى التفتوا للمصريين وقابلوا وفدهم وكان من نتيجة المفاوضات ذلك المشروع الذى لم يقبله الوفد بل عرضه على الامة المصرية ليتعرف رأيها فيه

ان سياسة الانكليز فى هذا المشروع لا تخفى على من ينظر فى الامور بعين الناقد البصير . هى تتمركز فى هذه الصيغة : (أخذ اقرار الامة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم ازاءها كما أخذوا اجماعاً أو شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان ليم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج معاً)

٤ ولما كان الانكليز أناساً عمليين لا يهمهم التعلق بالالفاظ ودون المعانى وكانوا قد شاهدوا أن الامة المصرية تنفر من لفظ الحماية ولا تريد الا الاستقلال التام الذى من أهم مشخصاته التمثيل الحرفى الخارج فقد أطحوا لفظ الحماية من مشروعاتهم وصرحوا لمصر

بتمثيل نفسها فى الخارج ولكنهم فى عملهم لم يخرجوا مصر من حمايتهم مطلقاً بل بقيت هذه الحماية قائمة لم يعتورها الا مجرد التنوع فى مشخصاتها اذ الواقع ان كون بلد ما تحت الحماية أو ليس تحت الحماية هذا أمر يرجع فيه اما الى ما هو متفق عليه دولياً بشأنه واما الى ما هو مقرر فى عقد نظامه السياسى

هـ فالمتفق عليه دولياً فى كافة المعاهدات الاخيرة ان مصر تحت حماية بريطانيا العظمى التى أعلنتها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهى حماية من النوع الحديث السابق الاشارة اليه . وما لم يبلغ هذا الوصف باتفاقات دولية أخرى أو على الاقل باتفاق مع مصر يتقرر فيه هذا الالغاء صراحة ويبلغ من الطرفين أو من أحدهما للدول فهو لن يزال لاصقاً بمصر من جهة الاتفاقات الدولية . وبريطانيا لم تقبل أن تنص صراحة على هذا الالغاء بل عارضت فيه بشدة . وأرادت منا ان تقنع بان هذا الالغاء حاصل بطريق الاتهام من جهة كون التمثيل الخارجى معتبراً انه من مشخصات الاستقلال . لا من مشخصات الحماية . قول لا تقنع فيه البتة . ولقد كنا نقبله من باب التساهل لو كان ذلك التمثيل الخارجى تمثيلاً حراً خالياً من كل قيد . ولكنه تمثيل ابتر نحن فيه أبداً أسراء السياسة الانجليزية تتبعها حيثما توجهت نغادى من عاذاها ونوالى من والاها ولا نستطيع ان مست أمة شرفنا ان نناوئها أو نعلن عليها حرباً الا

برأى انجلترا حتى لا نخلق لها المشاكل بل لا نستطيع أن نعقد
 أى عقد يكون فيه ما يضر بها كما لا نستطيع أن نتخذ ولياً لمصالحنا
 غير ممثلى انكلترا فى البلاد التى لا ممثل لنا فيها . لسنا اذن أحراراً
 فى سياستنا الدولية بل مضطرون فى كل حركة نتحركها وفى كل
 عقد نعمله حتى من العقود الدولية التى كان لمصر سابقاً أن تباشره
 بنفسها أن تتحرى عما اذا كان يضر المصالح الانكليزية أو لا يضرها
 وواجب علينا قبل كل حركة وكل عقد أن نرجع الى المشاورة مع
 انكلترا لانا لا نعلم خفايا سياستها ولا مبلغ مصالحها ولا نستطيع
 التحكم بمحض رأينا فيما هو ضار بها وما ليس بضار . بل ان فاتنا
 نحن ان نستشيرها فيما نحن عازمون عليه فلا يفوت عميلتنا من
 الدول أن تقتضى منا هذه المشورة الاولى حتى لا تعرض نفسها
 للمشاكل مع انكلترا . فشورة انكلترا فى كل مظاهر سياستنا
 الخارجية أمر حتى يوجب حسن قيامنا باداء عهدنا هذا الذى
 نعهدها عليه . ومتى كان الامر كذلك فلا يستطيع أحد أن
 يقول بحق اننا أحرار فى سياستنا الخارجية ولا أننا خرجنا فيها
 من المراقبة الانكليزية الشديدة ولا أن ممثل هذا التمثيل الخارجى
 المراقب يتنافر مع الحماية المتفق عليها دولياً

اذن لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ان لم يحصل الغاؤها بنص
 صريح خال من الابهام والمواربة فانها تبقى قائمة مقررة لدى الدول

والمشروع الذى نحن بصددده هو مصداق صحيح لها . وبقاؤها يجعل مركز انكلترا ثابتاً في مصر ويجعل لها حق التدخل المستمر في شؤون مصر . لا وهى الاسباب والعبث بنظامها ودستورها لادنى علة ويبعد الدول عن سماع أى ظلامة مصر باعتبار ان مشاكلها مع انكلترا هى مشاكل داخلية صرفة

٦ — اما الغاء هذه الحماية صراحة فيجعل تقدير مركز مصر الدولى راجعاً الى تعاقداتها مع انكلترا لا غير . فاذا قدرنا حصول هذا الالغاء مع بقاء المشروع على ما هو عليه فلاشك عندى انه مشروع بذاته يجعل مصر تحت الحماية الانكليزية ايضاً ولا عبرة بلفظ « الاستقلال » الوارد فيه

ذلك لان اشكال الحماية لاحصر لها والدول تبتدع منها ما تراه أنسب لمصالحها وللظروف وليس لها صيغة مقررة لا تنعقد بدون استعمالها بل وجودها يتحقق بتحقيق معناها في أى ثوب كان من أثواب العبارات وكثيراً ما تستعمل لها عبارات فخمة المبني مسمومة المعنى مثل التحالف والارتباط الودى الذى امتلكت به بريطانيا العظمى ناصية ممالك الهند جميعاً . وضابط الحماية الوحيد بحسب الاصطلاح الدولى هو : « ان تكون دولة صغرى تحت كنف دولة كبرى هى وحدها التى تدفع عنها الطوارئ والتعديات على الدوام والاستمرار » فكلمتا تحقق هذا المعنى في أى صيغة

كانت فيه تخلق الحماية . ولا شك عندى انه معنى يتجلى واضحاً
فى المشروع الذى نحن بصدده

أما عبارة « الاستقلال » فيجب ان ندرك قبل كل شئ هاتين
الحقيقتين وهما : (اولاً) ان الحماية يستحيل قانوناً التعاقد عليها
الا اذا كانت الامة الصغرى مستقلة اى ذات كيان خاص وشخصية
متميزة لان استقلال الامة اى انفرادها بشخصية خاصة متميزة
هنو شرط أساسى فى أهليتها لمثل هذا التعاقد . فتونس ومراكش
مثلاً لم يتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما الا وهما دولتان مستقلتان
(ثانياً) ان الحماية لا تتمحور شخصية الامة ولا استقلالها بل بالعكس
أول غرض من أغراضها (المفروضة) هو المحافظة التامة على هذه
الشخصية وهذا الاستقلال فتونس ومراكش هما دولتان مستقلتان
تحت حماية فرنسا

متى علم ذلك امكننا بالبداهة ان نعلم لماذا لم ينكر الانكليز
على مصر استقلالها من وقت أن أعلنوا حمايتهم عليها بل صرح
بجلالة الملك فى خطابه للسلطان حسين انه عامل على منع كل مايس
بهذا الاستقلال كما امكننا ان نفهم ان اعترافهم فى مشروع الاتفاق
باستقلال مصر ليس الامن باب تحصيل الحاصل لان مرادهم به
هو تفرد مصر بشخصية خاصة . وهذا أمر ضرورى بدون
لا يستطيعون قانوناً التعاقد مع مصر

اذن ليس الاستقلال) ولا (الاعتراف بالاستقلال) هو مما يهمهم في قضيتنا لان الاستقلال كما رأيت حاصل للامم التي تحت الحماية . انما الذي يهمهم هو (حرية الامة في سياستها الداخلية والخارجية) فاذا كانت شروط العقد غير ماسة بهذه الحرية فالاستقلال جدى سليم والحماية ضرب مما كان معروفاً الى اوائل القرن الماضى باسم الحماية البسيطة وهي قد تكون مفيدة جداً للدولة الصغرى اذ تأخذ بيدها حتى تقوى ولا تحتاج بعدها . وسبب هذا النوع من الحماية في الغالب ليس فكرة الاستعمار بل حفظ الموازنة الدولية . أما ان كانت شروط العقد ماسة بتلك الحرية فالحماية قائمة والاستقلال لفظ لامعنى له سوى تفرد الامة بشخصية خاصة ونظام حكومى خاص . وسبب هذا النوع من الحماية هو غالباً فكرة الاستعمار وهو يعرض الامة الصغرى لاشد الاخطار اذ قديماً في زمن تزول فيه شخصيتها وتؤول الى الضم . ولا يهولن أحداً قولي ان الاستقلال في هذه الصورة لفظى فان معاهدة باريس سنة ١٨١٥ التي وضعت بمقتضاها جمهورية الجزر اليونانية تحت حماية بريطانيا العظمى قد تقرر فيها ان هذه الجمهورية « هي دولة حرة مستقلة تحت حماية بريطانيا العظمى » . مع ان نظام هذه الحماية كان من أقسى أنظمة الحماية اذ كان المندوب السامي الانكليزى هو الحاكم بامرهم في تلك الجزر يتدخل في كل شيء حتى في تعيين اعضاء الجمعية التشريعية

لا شك اذن أن استقلالنا هو بمقتضى المشروع تحت حماية
 انكلترا ولا شك ان هذه الحماية ليست من النوع البسيط بل هي
 أقرب الى النوع الحديث فان حرية السياسة في الخارج
 عليها مراقبة شديدة أشرنا اليها فيما تقدم وأما في الداخل
 فالمشروع منعم بالاشتراطات الماسة بهذه الحرية وبسيادة البلاد
 فأولا — اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية في الاراضى
 المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقاً مع سيادة البلاد في الداخل بل
 هو من طبيعة الحال في كل بلد للغير حماية عليه أو ملكية فيه
 ونذكر أن توجد قوة أجنبية في بلد مستقل حر . وليس محوصفة
 الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق
 الحكومة المصرية بمانع من انها في ذاتها قوة أجنبية مجرد
 وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التى للبلاد على نفسها
 والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم اذ للامبراطورية
 الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من افريقيا وفلسطين
 والعراق والهند وغيرها . وانواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية
 وحديدية وتلغرافية وتلفونية وهوائية . وللانكيز مع هذا
 الابهام أن يدعوا ان ما كان من طرق المواصلات المذكورة
 داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قنال السويس) فيصدق
 عليه انه من مواصلات الامبراطورية البريطانية وأن يرتبو على

ذلك ان لهذه القوة الانتقال من معسكرها الى أى نقطة في القطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات ويكون ذلك من أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية ان كل ما زال عن مصر فيما يتعلق بهذه النوة ان مصاريها لن تكون على مصر وانها تستطيع اعلان الاحكام العرفية في البلاد ولا تقتضى من البلاد مطالب مما هو مقرر قانونا أن يكون من حقوق عسكر الاحتلال . وما عدا ذلك فهى قوة عسكرية تستطيع القتال وإلزام خصمها الحجة بالقوة الجبرية عند تأسيس الحاجة . من يقل أن الاقرار بوجود هذه القوة لا ينافي سيادة البلاد الداخلية أو انه ليس رمزاً على اشتراك انكلترا في هذه السيادة او انه ليس من مشخصات الحماية فكلامه هذا غير مسلم به

ثانياً - تشترط بريطانيا العظمى في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أن تعين مصر بالاشتراك معها مستشاراً انكليزياً بالمالية وتشترط بأخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ان الموظف الانكليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته الاصلية وظيفتي مستشار الحقانية والداخلية معاً لقول العبارة (ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية للاستشارة فى اية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييداً فعلياً)

فالوزارات الثلاث التى هى روح الادارة الداخلية فى البلاد وهى المالية والداخلية والحقانية سيكون لها مستشاران من الانجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا . مهما يقال من ان هذين المستشارين لن تكون لهما اية سلطة تنفيذية وان الوزراء معها سيكونون احراراً لانهم غير مسؤولين الا أمام البرلمان وأن هذه المسؤولية تقتضى قانوناً وعملاً عدم الانصياع لآراء المستشارين ومهما يقال فوق ذلك من ان المستشار المالى لن يكون له القول الفصل فى المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء فان أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والامن العام فى البلاد المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الانجليز . فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم ودخائل ادارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الاهلى والشرعى ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط) ويكفي هذا ليتحقق للانجليز ولو معنى المراقبة على ادارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل اثرها طعن فى سيادة البلاد الداخلية ومصداق واضح للحماية على أن القول بأن المراقبة المذكورة انما هى نظرية فقط . انما هو قول لا يسلم به الا من يجهل آثار احتكاك الإمم الكبرى

بالصغرى . ان هذين المستشارين حتى لو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما فى شىء ما فانه لا مانع يمنعهما من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما . والاخذ والرد بينهما وبين الوزراء — وهما قويان تسندهما سلطة ممثل انكلترا ذى المركز الخاص والجموع العسكرية الانجليزية الموجودة بالبلاد والوزراء على كل حال ضعاف — لا بد أن ينتج عنه فى العمل ان ينصاع الوزراء لآرائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ويجهدون فى ترويج آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه ان يعرض عليه وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها على خطة مخصوصة هى عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع انجلترا القوية وتلبث البلاد أبداً بالدين بقوة الاتفاق تابعة للآراء الانجليزية فى أمورها الداخلية . هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى وبين الضعيف . وعلى كل حال فواقع الامر ان أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وإدارية ستكون تحت مراقبة الانجليز ولو تضاءلت هذه المراقبة وان هذا أساس للسيادة ومصدق للحماية

على انى فيما قدمت استنتجت اهون ما يمكن مما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين والا فالمتعمن يرى ان موظف الحقائقية سيكون فى الواقع مستشاراً لكل وزارات

الحكومة فان كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الاوقاف
انما تسير على مقتضى القانون الخاص بها والنظام ليس شيئاً آخر
سوى مراعاة الامة حاكمها ومحكومها لما تقتضى به القوانين . فاذا
أضيف لهذا ان الوظيفة الاساسية لهذا الموظف هى مراقبة
تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالاجانب (وهذه الوظيفة كانت
محدودة هكذا فى المشروع الاول أما فى المشروع الاخير فمدول
عليها بوسيلتها فقط وهى ضرورة احاطة هذا الموظف علماً بكل
ما يتعلق بادارة القانون بالنسبة للاجانب) وهى وظيفة لا تقف
عند حد الشورى بل تقتضى بذاتها المداخلة والالزام بالرجوع
لموجب القوانين وانها بذلك وظيفة تنفيذية محضة . نقول متى
أضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين ان هذا الموظف سيكون
هو الكل فى الكل فى الحكومة المصرية وما ظن أحداً يمكنه أن
يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة

ثالثاً — لا تقتضى أى مخالفة من المحالفات المعقودة بين
الامم المستقلة الحرة أن يكون لممثل احداها مركز خاص وتقدم على
ممثلى الدول الاخرى الا مخالفاتنا فشرط بالفقرة السادسة من المادة
الرابعة ان من آثارها هذا

ان كون ممثل انجلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على
سائر معتمدى الدول الاخرى لا يصح مطلقاً أن يكون نتيجة

من نتائج التحالف العادى وانما هو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلا وخارجاً تحت المراقبة الانجليزية دون سواها . وهذا الاشتراط لا يعهد له نظير الا فى البلاد المحمية بغيرها . وأما المستقلة الحرة فلا شئ فيها من هذا القبيل

رابعاً — ان ما اشترط فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من أن مصر تكون دولة دستورية ذات أنظمة نيابية وما اشترط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة مما يجب أن يشمله دستور البلاد كل هذا تدخل فى أمور هى من الامور الداخلية التى ليس لاحد التدخل فيها لو كانت مصر مستقلة حقيقة وهو باب آخر مفتوح للانجليز يتسللون منه للمراقبة وللتدخل السياسى العسكرى فى شؤون مصر لو حدث بها أدنى اضطراب يخل بقواعد الدستور خامساً — ان استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الاجانب الامتيازية بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه غل يد الدول الاجنبية عن أن يكون لها أدنى تدخل فى التشريع والقضاء فى حق الاجانب وغل يد المصريين أيضاً عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطر المصرى بحيث يصبح المصريون والاجانب معاً فى مصر لاعميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط الا الانجليز وهى سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الانجليز بها الا اذا كان لهم بمصر مركز

غير مجرد مركز الحليف العادى بل مركز الحليف الحامى ومن
يقبل بغير ذلك فواهم

فى هذا القدر ما يكفي لبيان حقيقة هذا المشروع وان مصر معه
باقية تحت الحماية الانكليزية والمراقبة الانكليزية والتدخل
الانكليزى القانونى والفعلى داخلا وخارجا سواء أُلغى اعلان ١٨
ديسمبر سنة ١٩١٤ بالنص الصريح أو لم يلغ . غاية الامر ان
بالغائه صراحة يرق ذلك الغشاء الذى بأذان الدول وقد يبلى
ويتهدك مع الزمن فيصبح من المحتمل أن تصفى لشكوانا اذا
ظلمنا الانكليز

٧ أقول ذلك وفى آن واحد أعترف بان فى المشروع مزايها
أن يكون لنا مجلس نواب تام السلطة بقدر ما تسمح به حالة البلاد
التي سيادتها واقعة تحت مثل هذه المراقبة وأن تكون الوزارة
مسؤولة أمام نواب البلاد وان يكون لنا فى الخارج ممثلون وان
كانت أيديهم مغולה فى السياسة ووظائفهم فيها خيالية أكثر
منها حقيقية وان يكون لنا فى ظرف سنتين أن نخرج من شئنا
من خدمتنا من الضباط والموظفين الانكليز والاجانب وأن يكون
لنا جيش غير محدود العدد

ولكن من يرجع نظره الى الماضى ير ان مصر كان لها دستور سياسى
يجعلها مطلقة اليد حرة من كل قيد فيما يتعلق بامورها الداخلية

فكان لاميرها أن يعطى البلاد مجلس نواب تام السلطة وأن يجعل الوزارة مسئولة لديه (وهذا قد كان حصل فعلاً) وكان قانوناً لحكومتها أن تعين من الموظفين الأجانب من شاءت وتعزل من شاءت وكانت حرة في كل وزاراتها ما عدا المالية فكانت فيها تحت المراقبة الشئئية وهي مراقبة لم يكن شأنها الدوام بل كانت عرضية صرفة وما عدا الحربية فكان جيشها محدود العدد وكان لها وزارة خارجية وكان لها أن تعقد المعاهدات التجارية والاقتصادية وبعض المعاهدات الأخرى كالاتفاقات الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة ولم يكن بارضها قوة عسكرية تركية ولا مستشار تركي لتأييد القانون والنظام . وهذا الدستور السياسى كان معمولاً به قانوناً وفعلاً الى وقت الاحتلال وبقي قائماً قانوناً طول مدة الاحتلال وكان الاحتلال يتمسك به شديد التمسك أو يعيث به بحسب ما توحيه اليه مصلحته حتى كانت الحماية . فالانكليز في مشروعهم الذى نحن بصدد ان كانوا تجاوزوا المصر عن شئ فمعظمه من حقوقها القانونية الثابتة وفي نظير تجاوزهم وطردوا مركزهم فى مصر ومراقبتهم عليها بل كفالتهم لها واستقلوا فيها بشئون الأجانب أيضاً حتى لا يراحمهم مزاحم . فهم فى الواقع وصلوا الى ما كانوا يرغبون وأخذوا أكثر مما يستحقون ومن يرجع النظر أيضاً الى خطاب السير ملن شيتام

(٢٩٣)

للسلطان حسين في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهو الوارد به نظام الحماية اجمالاً يجد انه قائم على أمور ستة

أولاً — أن تكون مصر سلطنة تحت حكم أمير من العائلة الخديوية

ثانياً — أن تكون بريطانيا هي التي تدفع عن مصر كل تعد أجنبي

ثالثاً — أن يزول القيد المحدد لعدد الجيش المصري ونظامه

رابعاً — لا يكون لمصر علاقة مباشرة مع ممثلي الدول لديها بل تكون هذه العلاقة لممثل انكلترا

خامساً — أن يحور نظام الامتيازات بما يلائم ماوصات اليه مصر من الرقي

٦ — أن تعمل بريطانيا مع السلطات المصرية وبواسطتها لترقية شؤون البلاد واشراك الامة تدريجياً في الاعمال الحكومية والاخذ بيدها لتوصيلها الى حكم نفسها بنفسها

ومن يقارن بين هذه الامور وبين المشروع الجديد يجد أن روحاً واحدة سارية في كليهما مع بعض تنويع اقتضته الظروف وهذا التنويع ينحصر في أمرين :

الاول — أن يكون لمصر علاقة بممثلي الدول الاجنبية لديها وتمثيل في الخارج . ولكن من يلاحظ أن مصر كان لها وزارة

خارجية لها علاقة مباشرة مع ممثلى الدول الاجنبية وان هذا لم يكن مانعاً من انها بلد نصف سيادة . ومن يلاحظ أن التمثيل الخارجى هو تحت مراقبة الانكليز الشديدة وانه بهذه الصفة لا يخرجها عن كونها منقوصة السيادة يجد أن هذا التجاوز من انكلترا لا يضر ضرراً سياسياً حقيقياً بمركزها . على انها انما أتت به لتتنال غرضاً سياسياً خطيراً جداً وهو حصر كل الحقوق الامتيازية التى للدول فى يدها . اذ هذا الحصر من جهة يجعلها صاحبة النفوذ الوحيدة فى مصر ومن جهة أخرى يقلل من أهمية وزارة خارجيتنا وتمثيلنا الخارجى لان أهم ما كانت تشتغل به وزارة خارجيتنا هو تسوية المشاكل الناشئة عن نظام الامتيازات فهذا التنويع اذن ان كان فيه شئ قليل على انجلترا ففيه شئ كثير لها وروح خطاب السير ملن شيتام موجودة فيه تماماً

الثانى — أن الانكليز فى الخطاب المذكور كانوا يقولون انهم لن يملكوا الامة حكم نفسها الا تدريجاً ولكنهم فى المشروع قد ملكوها هذا الحكم من الآن . هذا التنويع اذا كان مفيداً لمصر كما هو الواقع فلا ضرر فيه على مركز الانكليز السياسى ولا خروج فيه عن حد ما يحتمله الخطاب المذكور . اذ كل ما فى الامر أن الانكليز فى هذا الصدد عجّلوا ما كانوا عازمين على تأجيله ومراقبتهم على كل حال باقية

ولقد أوردت هذه المقارنة لأبين أن للانجليز غرضاً سياسياً
يسعون لتحقيقه طبقاً لخطّة مرسومة عندهم فهم يعدلون في هذه
الخطّة بحسب المناسبات والظروف ولكن الغرض ثابت لا يتحول
وهو استمرار مصر تحت حمايتهم واستمرار قبضهم على ناصيتها
٧ على انى مع موازنة مزايا هذا المشروع ومضاره وسماع رأى
البلاد التى تكلفنا بقوله مع التحفظات التى نرغبها لا أرى سبيلاً
سوى متابعة رأى البلاد والتصريح بقبوله مع التحفظات
٨ ولكن هناك أمراً هاماً هو أن الانكليز يعلقون نفاذ
المشروع حتى مع قبول الجمعية الوطنية له بعد المفاوضات الرسمية
على أمرين — أولاً أن تقبل الدول الغاء محاكمها القضائية فى مصر
ثانياً أن تصدر المراسيم الخاصة باعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفذ
فعلاً ، وكلا هذين الأمرين خطر

عن الامر الاول — كل ما يصح طلبه من مصر هو أن تصرح
البريطانيا العظمى بالمفاوضة مع الدول لوضع اتفاقات بها تنتقل
الحكومة الانكليزية كل الحقوق التى كانت للحكومات الاجنبية
بمقتضى نظام الامتيازات على شروط خاصة ترضى تلك الدول .
ومصر مصرحة بذلك كمقتضى المادتين ٨ و ٧ من المشروع فهى فى
علاقتها مع انجلترا قد قامت فعلاً بما عليها وليست مطلوبة من هذه
الوجهة بشئ آخر فما هو اذن السبب فى جعل تنفيذ الاتفاق فيما

هو متعلق بها وبمصر فقط من جهة الدستور الداخلى والتمثيل الخارجى وغير ذلك موقوفاً على قبول الدول ؟ أتخشى انجلترا أن مصر بعد ان تأخذ حظها من تنفيذ ما فى مصلحتها من المشروع تعرقل مسعاها لدى الدول للحصول على تنازلها عن حقوقها الامتيازية ؟ هذا تخوف بعيد الاحتمال لان أية دولة لا تقبل من مصر السعى فى نقض ماتم من جهتها وبرضاها كما انه من الصعب ان يفرض لمصر أن أول عمل تقوم به بين الامم الاخرى هو خفى ذمتها ونكث عهدها . الواقع اننا لانرى مسوغاً لاستبقاء هذا النص المريب بل نراه مثاراً لسوء الظن والتشكك فى سلامة النوايا عن الامر الثانى — تعليق تنفيذ المعاهدة على صدور المراسيم الخاصة باعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفيذها فاعلا هو عقدة من أخطر العقد التى تضعها انجلترا فى هذا المشروع . كأنى به اندرك ان غالبية المصريين شيقة لفض النزاع والدخول فى حال تستلم الامة فيها أزمة حكم نفسها فهى تريد بهذا الاكراه الادبى أن تجعل المصريين يتعجلون فى قبول ما تضعه من المشروعات لاعادة الترتيب المختلط مهما يكن فيها من المساس بحقوقهم

كنا نفهم ان لجنة اللورد ملر وهى بمصر وضعت بمعرفة السير سيسل هرست مشروعات لاعادة الترتيب القضائى ثم سمعنا فى شهبونيه الماضى ان هذه المشروعات لا يعول عليها الآن

وانها ستبدل بمشروعات أخرى تلائم الحالة الناشئة عن الاتفاق المشروع فيه . ثم رأينا الانجليز بعد هذا التصريح قد رجعوا النفس تلك المشروعات و اظهروا أنهم مصممون عليها . بدليل ما بلغنا من انهم عرضوها على الوزارة المصرية الحاضرة لتدرسها وتأخذ بها فتعصت من تبعتها وأحالت أمر النظر فيها على الوزارة التي تخلفها بدليل ان نسخة منها وصلت لنا بطريق غير رسمي وغير مباشرة وفيها تعديل بسيط لا يمس المبادئ المؤسسة هي عليها بل في هذا التعديل ما يسلب مصر حقوقاً كان سها واضع المشروعات عن انتزاعها في اصل الوضع

وبما أننا لانضمن مطلقاً ان الانجليز حتى مع رفع الشرط التعلق بهذا الخصوص ومع ارجاء النظر في هذه المشروعات لما بعد لا يسمعون بكل وسيلة في طاقتهم لحمل الحكومة المصرية على الاخذ بهذه المشروعات كما هي أو مع تعديل طفيف لا يمس جوهر مبادئها خصوصاً وأنهم مشروطون في المشروع ان مصر تعطى لهم كل الحقوق التي تضمن مصالحها والتي تضمن تنازل الاجانب لهم عن امتيازاتهم

وبما ان هذه المشروعات قائمة على مبادئ ان تفقدت كانت نتيجةها الحتمية القضاء على مصر وسلباً بالشمال لبعض المزايا التي يعطونها الآن لها باليمن

فالتفت النظر لهذا الامر الخطير وأكرر الالحاح في ان يفهم الانجليز ان المصريين لا يقبلون ان يقوم الترتيب المختلط الجديد الاعلى المبادئ الآتية وان مبادئ مشروعات السير سسل هرست المنافسة لها لا يمكن مطلقاً قبولها .

(ا) تكون غالبية القضاء في الاستئناف والمحاكم الكلية للوطنيين بحيث يكون منهم في كل محكمة الثلاثان ومن الاجانب الثلث وتكون الرئاسة الفعلية في كل من الاستئناف والمحاكم الكلية للوطنيين . وكل قاض مفرد كالقاضي الجزئي وقاضي المواد المستعجلة وقاضي الامور الوقتية وقاضي التحقيق وقاضي المخالفات لا مانع ان يكونوا وطنيين . ويكون النائب العمومي وكل وكلائه على اختلاف درجاتهم وطنيين

(ب) اختيار وتعيين القضاة جميعاً بالاستئناف أو بالمحاكم الكلية وترقيتهم للموالة أو للرئاسة وترقية قضاة الكلى للاستئناف من حق حكومة مصر وحدها بدون تدخل لمثل انجلترا ولا لاي سلطة اخرى اجنبية في ذلك . وانما لا يجوز لمصر ان تعين قاضياً اجنبياً من غير التبعية الانجليزية الا بعد أخذ رأي ممثل انجلترا . أما تأديب القضاة وعز لهم فيكون بمعرفة الجمعية العمومية بالاستئناف

(ج) اختيار وتعيين وترقية النائب العمومي وكافة وكلائه على اختلاف درجاتهم من حقوق حكومة مصر وحدها وكذلك

(٢٩٩)

تأديهم وعز لهم بدون تدخل للممثل المجتراء ولا لى سلطة اجنبية
اخرى فى ذلك

(د) عمال القضاء يكونون جميعاً وطنيين الا فى احوال استثنائية
بحسب ما تراه حكومة مصر ضرورياً ؛ ويكون تعيينهم وترقيتهم
من حق الحكومة المصرية وحدها ، اما تأديهم فيكون بمعرفة
المحاكم الموظفين هم فيها ؛ ولجلاس الوزراء ان يعزهم بقرار منه
أخذاً بحقه هذا المقرر فى شأن موظفى الحكومة جميعاً

(هـ) لا يؤسس اختصاص المحاكم المذكورة الا على قاعدة
جنسية خصوم الدعاوى فقط ولا يرجع مطلقاً فى الاختصاص بنظرية
المصلحة المختلفة

(و) لا يعتبر أجنبياً خاضعاً لقضاء المختلط الا من لهم لغاية
اغسطس سنة ١٩١٤ حقوق جنسية الدول التى لها معاهدات
امتيازات مع تركيا تعطيها صراحة حق انشاء محاكم قنصلية لمحاكمة
وعاياها فيما بين بعضهم والبعض من المنازعات المدنية والجنائية
ولم تتنازل عن هذه المعاهدات . فكل رعايا تركيا وما انفصل
عنها من الولايات واستقل أو تتبع للغير وكل ممالك أوروبا
والقارات الاخرى التى لم يكن لها فى الاصل معاهدات مع تركيا
فى هذا الصدد وكل اهل المستعمرات الغير الحاصلة على حقوق
جنسية الدول التابعة هى لها وكذلك أهل مملكتى وسط اوربا

(٣٠٠)

اللتين تنازلتا عن نظام الامتيازات كل هؤلاء يكونون في مصر تابعين للقضاء الاهلى مدينياً وجنائياً كالوطنيين سواء بسواء على أن هذا المبدأ تتمسك به بصفة عامة ونترك للمفاوضات الرسمية المناقشة في نتائجها وتطبيقاته من جهة أهل المستعمرات والحمايات الغير الحاصلين على حقوق جنسية الدول ذوات المعاهدات الامتيازية التابعين هم لها

(ز) كافة شركات المساهمة التي تعقد بالقطر المصرى وكافة شركات التضامن أو التوصية التي لا يدخل في عنوانها اجنبي خاضع للقضاء المختلط وتكون معقودة بالقطر المصرى تعتبر أشخاصاً معنوية مصرية الجنس ولا تحاكم في علاقتها مع الوطنيين الا لدى المحاكم الاهلية مهما يكن بين حملة سهامها أو بين الشركاء فيها من الاجانب او مهما يكن فيها من رؤوس الاموال الاجنبية

(ح) اشتراط اختصاص القضاء الاهلى فى أى عقد هو

اشتراط صحيح نافذ على المتعاقدين وعلى كافة من تؤول لهم حقوقهم من ورثة وموصى لهم ومشتريين ودائنين وغيرهم . ويكون هذا القضاء وحده المختص دون المختلط مهما يكن من الاجانب بين المتعاقدين أو من تؤول لهم حقوقهم

(ط) للقاضى الوطنى الذى مارس القضاء بالمحاكم المذكورة مدة خمس سنوات متواليات حق اصدار أوامر القبض على

لأجانب وتفتيش منازلهم الخصوصية ، ويكون تنفيذ أوامره التفتيش أو القبض الذي لا يستدعى دخول المنازل الخصوصية معرفة العمال الوطنيين ، وأما أوامره التي تستدعى دخول المنازل الخصوصية فيكون تنفيذها بمعرفة الوطنيين أيضاً فيما عدا مدن مصر والاسكندرية وبورسعيد ومركز الرمل أما فيها فيكون بمعرفة أو بحضور عمال أجانب يندبهم القاضى الوطنى الصادر منه الامر .

فان كانت أوامر القبض أو تفتيش المنازل الخصوصية صادرة من قاض أجني او من محكمة ولو جزئية قاضيتها وطني فيكون تنفيذها بمعرفة العمال الوطنيين في كافة الجهات وكذلك الحال في تنفيذ كافة الاحكام التي تستدعى دخول المنازل الخصوصية (ى) اذا كان الحكم الابتدائى في مواد الجنىح أو المخالفات صادراً من قاض وطنى وجب ان تكون الاغلبية فى الدائرة الاستئنافية التى تنظر هذا الحكم للأجانب مع حفظ رياستها الوطنى اما محاكم الجنايات فتكون اغلبية قضاتها والرئاسة فيها للوطنيين وانما تكون الاغلبية للأجانب فيما يتعلق بثبوت التهمة على المتهم الاجنبى وعدم ثبوتها وتتوافر هذه الاغلبية بزيادة الاصوات الاجنبية فى هيئة المحلفين

(ك) لا تختص محاكم الجنايات بالجرائم المعتبرة قانوناً انها

جنايات وبما ارتبط بها من جرائم الجنج ، اما كافة الجنج فتكون من اختصاص القاضى الجزئى ، وللنيابة العمومية والمدعين بالحقوق المدنية رفع كافة دعاوى الجنج والمخالفات مباشرة ولا يظن احد ان ليس لمصر التمسك بوضع هذه المبادئ فان من يقارن بين حالة مصر وقت انشاء المحاكم المختلطة وبين حالتها الحاضرة ويعرف أن العلل التى حدثت برجالها السياسيين للتجاوز عن بعض حقوقها عند انشاء المحاكم المذكورة قد زالت ولم يبق لها أثر ويعرف أن نفس قوانين المختلط تعطينا بأصل وضعها كثيراً من الحقوق الواردة بالمبادئ المذكورة وان وظيفة مراقبة ادارة القانون بالنسبة للاجانب تلك الوظيفة التى قررها المشروع الانجليزى هي امتياز جديد تقيل كان مفهوماً عند الكلام فيه أن سيكون لنا في المحاكم المختلطة حقوق واسعة جداً . نقول من يعرف هذا يرى ان لنا حقاً واضحاً في طلب ما يضمن من الآن تقرير هذه المبادئ في الترتيب المختلط الجديد . وعندى ان هذا هو أهم مكسب للمصريين وهذا أمر لا يصح أن يخفى على من يريد النظر لمصلحة البلاد الحقيقية . ولذلك فان هذه المبادئ ان لم يحصل الاتفاق عليها من الآن أو على الأقل ان لم ينص صراحة في مشروع الاتفاق على ان قوانين الترتيب المختلط لا يمكن ان تصدر الا بعد مناقشتها بالبرلمان المصرى واقراره عليها فاني اصرح بان ضرر

(٣٠٣)

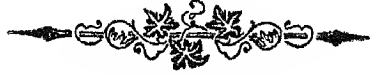
المعاهدة يكون اكبر من نفعها والضرر لا يسعى اليه عاقل
هذا رأيي الذي أبديته ولا زلت أبديه وأصمم عليه ولحضرات

الامضاء

اخواني الرأي الاعلى

عبد العزيز فهمي «

اكتوبر سنة ١٩٢٠



مشروع ملنر

بحث في احكامه القانونية

✽ للعلامة شارل ديوى العضو بجمعية القانون الدولى ✽

نشرت جريدة الاهالى بعددها الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠
بهذا العنوان مانصه :

(كانت الجمعية المصرية فى باريس قد استفتت الاستاذ العالم
شارل ديوى العضو فى جامعة الحقوق الدولية فى مشروع اللورد
مانر . وقد جاءنا منها نص هذا الفتوى فتطوع الاستاذ مصطفى
افندى الشوزبجى المحامى لتعريبها وها هو التعريب ننشره ليطلع
القراء على حكم اكبر عالم من علماء القانون الدولى)

ليس الغرض أن أبحث هذا المشروع من الجهة السياسية
ولكن الغرض أن أبحثه من جهة أحكامه القانونية ليس غير .
ومعنى ذلك انى لن أتعرض بأى حال من الاحوال الى الاعتبارات
السياسية التى قد ياتتم معها أولاً ياتتم قبول المشروع أو رفضه
أو تعديله . وان كل ما أعنى به انما هو بحث المعانى والمراعى التى
تؤدى اليها قانوناً نصوص المواد الهامة فى هذا المشروع . ويبان

كيفية منافاته للاستقلال ومقدار بعده عنه وقربه من الحماية بل وامكان اتحاده معها والتباسه بها

تنص الفقرة الاولى من مذكرة المشروع على ما يأتى: « لاجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً. ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد »

وهنا أول اعتراض يسنح للفكر حتما اذ لو كان الغرض حقاً تأكيد الاستقلال لمصر لكفى بداهة اعلان هذا الاستقلال وما كانت هناك حاجة الى تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً أدق منه بين مصر وأية دولة أخرى. واذا كان من اللازم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر بدقة خاصة أليس معنى ذلك أن انجلترا لا تنوى أصلاً الاعتراف لمصر ازاء الحكومة الانجليزية بنفس الاستقلال الذى لمصر امام كل حكومة أخرى؟ أليس معناه أن انجلترا تضر احتفاظها قبل مصر بحقوق الدولة الحامية وواجباتها؟

أما لفظ « الحماية » فقد اختلفت المذاهب حقيقة فى مؤداه فالفرنسيون يذهبون الى أن الحماية تتعين بتعهد دولة تدعى الدولة الحامية لدولة أخرى تسمى الدولة المحمية بان تدافع عنها

(٣٠٦)

امام كل خطر خارجى ومن هذا التعهد الذى يبدو كأنه بمجملته لمصلحة الدولة المحمية تستخرج الدولة الحامية احكاماً مرجعها عقلاً حرص الدولة الحامية على تجنب تبعات كبرى تقع عليها بسبب أغلاط قد ترتكبها الدولة المحمية . أحكاماً تنتهى بترتيب رقابة للدولة الحامية . ذلك ان الدولة التى لا تفي بتعهداتها الدولية تكون عرضة الى احتجاجات وصدمات مختلفة بقوة بل الى الاغارة عليها وغزوها بالسلاح فى بعض الاحوال . فمن الطبعى أن لا تقبل الدولة الحامية المخاطرة للدفاع عن الدولة المحمية التى قد تثير ضد نفسها نائرة دول أخرى بسبب انكارها للحقوق أو بسبب طيشها وعدم تبصرها

ولما كانت المشاكل الدولية تأتى عادة من سوء ادارة الامور الخارجية أو سوء الادارة المالية التى قد تؤدى الى الاضرار بحقوق الدائنين الاجانب أو من سوء ادارة القضاء التى تنتهى بانكار حقوق أصحاب القضايا الاجانب فان الدولة الحامية تأخذ لنفسها بطبيعة الحال حق الرقابة على الامور الخارجية والمالية والقضائية (على الاقل فيما له مساس بالاجانب) ثم هى تضيف الى ذلك حقها فى احتلال البلاد المحمية عسكرياً وهو حق يبرره تعهداها بالدفاع عن البلاد المحمية أمام كل خطر

وهذا هو مذهب رجال التشريع الدولى الفرنسيين فى معنى

الحماية أما الانجليز فانهم يعطون للفظ « الحماية » معنى ربما كان أقل وضوحاً في تحديده وأكثر خضوعاً لتأويلات مختلفة . ومع ذلك فالظاهر أن علماء القانون من الانجليز يذهبون الى أن ركن الحماية الاساسى يتوافر بنزول الدولة المحمية الى الدولة الحامية عن حريتها فى ادارة أمورها الخارجية فقد قال « هول » فى سنة ١٨٩٤ ما نصه (١) : « ان العلامة المميزة للدولة أو الامة المحمية سواء كانت متمدينة أم غير متمدينة هى عدم أهليتها للتعامل مع الدول الاجنبية الا بواسطة الدولة الحامية أو باذنها » وقد اعتبر « وستليك » جمهورية افريقيا الجنوبية (الترنسفال) تحت حماية بريطانيا العظمى لمجرد وجود المادة الرابعة فى معاهدة لندره المعقودة فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤ التى تنص على أنه . « ليس للجمهورية افريقيا الجنوبية أن تعقد بدون مصادقة ملكة انجلترا معاهدة أو اتفاقاً مع أية دولة أو أمة أو قبيلة مقيمة شرق الجمهورية أو غربها ما عدا دولة الاورانج الحرة . وتعتبر حكومة الملكة مصادقة اذا مضت ستة شهور على ارسال صورة المعاهدة الى هذه الحكومة دون أن تعلن الجمهورية بمخالفة المعاهدة لمصالح بريطانيا العظمى أو أحدى ممتلكاتها فى افريقيا الجنوبية (يجب ارسال

(١) راجع رسالته (الدول الاجنبية وحق التاج الانجليزى فى الحكم جزء ٩٦ صحيفة ٢٢٨) .

صورة من المعاهدة بعد وضعها النهائى مباشرة الى حكومة المملكة (٢) — ويقول « وستليك » : « اذا كانت الحماية تقرر بعقد اتفاق فيجب أن نبدأ بدرس نصوص هذا العقد بدقة » ولكن « يكون للدولة الحامية بدون شك فوق الحقوق التى ينص عليها عقد الاتفاق الحق فى طلب الامتيازات اللازمة لقيامها بواجبات الدولة الحامية اذ لا حاجة بها الى التقيد بمحظورات لا فائدة منها. »

* *

فبناء على ما تقدم هل ينبغى لنا ان نعتبر مشروع المعاهدة الانجليزية المصرية المرسومة قواعده فى المذكرة المعروضة مشروعا لمعاهدة حماية ؟ ان رأى الذى يبدوا لاول وهلة هو ان المشروع مشروع لحماية مستورة .

نعم اننا نلاحظ بعد استقراء القواعد استقراء دقيقا ان هذا المشروع الذى توافرت فيه جميع صفات الحماية الجوهرية لا يحدد صفة منها تحديداً دقيقاً ولا يذهب باحداها الى اقصى احكامها . ولكن رأى بانها حماية مستورة لا يكاد يتلطف شيئاً بهذه الملاحظة قلنا ان روح الحماية عند الفرنسيين هى تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية امام كل اعتداء خارجى . فالبند الثالث

(١) وستليك : المجلد ١٨٩٦ جزء ٢٨ ص ٢٧٦ وما بعدها
الدولى والتشريع المقارن ١٨٩٦ جزء ٢٨ ص ٢٧٦ وما بعدها

من قواعد المشروع لا ينص على تعهد صريح كهذا اذ ان انجلترا لا تتعهد فيه بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى وانما هى تتعهد فيه بتعهدات فى منتهى الابهام شكلا وموضوعا . فمن حيث الشكل نرى مخالفة وفى الحقيقة انها مخالفة ولكنها مخالفة غير محدودة بمدة فهى اذن مخالفة أبدية ومن حيث الموضوع فلا تلزم المخالفة انجلترا بحماية مصر فعلا ضد الاعتداءات المحتملة وانما تلزمها فقط « أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها » — على أن هذه المخالفة الابدية التى تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها تشبه شبهاً فوق العادة التعهد بحماية مصر امام كل اعتداء خارجى ولا فرق بين هذين الشبهيين الا الدقة والصراحة فى شكل أحدهما وموضوعه دون الآخر . اذ لا نزاع فى ان كل اعتداء يضع فى الخطر سلامة أرض الدولة المعتدى عليها وان كل تعضيد لها هو حماية

أما مصر فانها من جهتها « تتعهد انها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ان تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما فيها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية » . فالمخالفة ليست اذن بين طرفين متساويين اذ ان مصر لا تلزم بالمساعدة الا داخل حدود بلادها أما انجلترا فيجب عليها

تعزيد مصر ولو خارج الحدود البريطانية . ومن المحقق ان في عدم تساوى الخليفتين شبهها جلياً بالحماية وأن مصر تتعهد بمساعدة انجلترا وهذه المساعدة ستجلب عليها حتما عدوان أعداء انجلترا اولئك الذين لن يقصروا في القاء التبعة على مصر بسبب مساعدتها لعدوهم كما انهم لن يحجموا عن محاربتها لنفى مساعدتها هذه . وقد يظن ان هذا التعهد من قبل مصر ينزع عن المحالفة ثوب الحماية اذ الحماية تقضى ان تتعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ولا تلزم الدولة المحمية بالدفاع عن الحامية . ولكن هذا الظن في غير محله اذ أن من الصعب عمليا تخلص الدولة المحمية من مساعدة حاميتها المسيطرة عليها كما أنه من الصعب أن لا يعتبرها أعداء الدولة الحامية كعدوة لهم أثناء قيام الحرب بينهم وبين حاميتها . وبناء على ذلك فاننا اذا أمكننا أن نقول باختلاف هذه المحالفة عن الحماية من الوجهة النظرية فلا شك في امكان اتحاد هذه المحالفة مع الحماية العادية من الوجهة العملية

أما رأى الانجليزى فعنده أن روح الحماية توجد في نزول الدولة المحمية عن « حرية التعامل في أمورها الخارجية » فهل يترك المشروع لمصر حرية التعامل في أمورها الخارجية ؟ الذى يظهر ان المشروع يترك لمصر هذه الحرية شكلا اما في الموضوع فانه يحرمها منها . يسلبها على الاقل لدرجة كبيرة وبطريقة مبهمه

أو غير محدودة . وبالرغم من أن صيغة المشروع الانجليزي المصري تختلف عن نظيرتها في معاهدة لورنتس المؤرخة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ والمعقودة بين بريطانيا العظمى وجمهورية جنوب افريقيا لان صيغة المعاهدة الانجليزية المصرية أقل وضوحاً ودقة بالرغم من هذا الاختلاف في الصيغتين فانهما تؤيدان عملياً الى أحكام ونتائج واحدة

يقول البند الرابع فقرة أولى : (تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته اتعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني) . فهذه النصوص تبدو وكأنها تترك لمصر حق ادارة أمورها الخارجية بواسطة معتمدين تختارهم هي بمحض ارادتها ومع ذلك فسرى أن الامر على خلاف ذلك وان هذه النصوص لم تقصر في تقييد حرية مصر في اختيار هؤلاء المعتمدين . ان الدولة المستقلة حرة في أن تستعمل أو ألا تستعمل حق ارسال ممثلين لها في الخارج وعند استعمال الحق تكون حرة في اختيار ممثليها كما تهوى سواء من الوطنيين ام من الاجانب فالمشروع يعطى مصر حق التمثيل في البلاد الاجنبية ولكنه يحتم عليها ان تختار الممثلين اما من المصريين او من البريطانيين ثم وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد فلا يمكن ان يكون لمصر غير الممثل البريطاني والظاهر من النصوص ان

الممثل البريطانى يكون ممثلاً لمصر وجوباً وبقوة المعاهدة فى كل بلد لا يوجد فيها ممثل مصرى معتمد

على ان المشروع لا يقتصر على تقييد حرية مصر فى اختيار ممثليها وانما هو يحدد ايضاً حريتها فى معاملاتها مع الدول — يقول النص : (تتعهد مصر بان لاتتخذ فى البلاد الاجنبية خطة لاتتفق مع المحالفة او توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بان لاتتعقد مع دولة اجنبية اى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية) فمن ترى يكون الحكم فى القول بان خطة مصر فى البلاد الاجنبية تختلف او لاتختلف مع موجب المحالفة ؟ من يكون الحكم فى اعتبار او عدم اعتبار عمل ما سبباً فى ايجاد صعوبات لبريطانيا العظمى ؟ من الحكم فى تقدير اتفاق ما اذا كان ضاراً او غير ضار بالمصالح البريطانية ؟ لاشك ان هذا الحكم هو انجلترا ولن يكون غير انجلترا وحدها

واذا كانت انجلترا لا ترى فائدة من الاعتراض على اجراءات مصر الخارجية متى كانت هذه الاجراءات مفيدة لها او غير ضارة بها أمكننا أن ندرك بسهولة الحقيقة التى قدمناها وهى أن مؤدى المشروع الانجليزى المصرى كمؤدى معاهدة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ اذ ان هذه المعاهدة تقضى بصحة اجراءات جمهورية افريقيا الجنوبية مع الدول الا اذا اعترضت عليها انجلترا فى الوقت اللازم بسبب

اضرارها بها على أنه لا يفوتنا أن نلفت النظر الى وجود فرق بين المشروع محل البحث وبين معاهدة لنسدره ذلك ان المشروع بخلاف المعاهدة لا ينص على تحديد مدة تبدى فيها انجلترا معارضتها لعمل مصر وعلى ذلك فسيكون لانجلترا الحق دائماً أن تبطل أى اتفاق أو معاهدة من أى وقت بحجة ضررها لمصالحها وستلتزم مصر اذن باخذ تصديق انجلترا على كل معاهدة قبل لزومها

قلنا ان الدولة الحامية تشترط لنفسها عادة حق احتلال البلاد المحمية عسكرياً وفي المشروع نرى حقاً أن انجلترا حرمت على نفسها الرغبة فى ابقاء احتلالها العسكرى ولكنها مع ذلك لم تفرط فى أخذ الحق بابقاء قوة عسكرية لها فى الاراضى المصرية ولا يكاد يوجد فرق بين الاحتلال العسكرى وابقاء قوة عسكرية فى أراضى البلد الاجنبى

ينص البند الرابع فقرة ثانية من المشروع على أن : (تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من الوسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة باى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر)
ووضع هذا النص على هذا النحو مدعاة للدهشة اذ انه بناء على

النص لا يكون تعهد بريطانيا العظمى بتعريض مصر للدفاع عن سلامة أرضها هو السبب في ابقاء القوى البريطانية على أرض مصر وانما السبب حماية المواصلات الامبراطورية^١ ولكن أهمها كان السبب الذي يعزى اليه وجود القوى البريطانية فيما لا شك فيه ان وجود هذه القوى على الارض المصرية يشعر على الاقل بوجود نقص في استقلال مصر وبعدم الثقة بها^٢ وبرغبة بريطانيا العظمى في مراقبة استخدام مصر لقواها الحربية الخاصة فيما له مساس بتأمين طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية حليفها — ولا شك في أن القوى البريطانية ستكون في بعض أمكنة معينة فهل هذه الامكنة ستكون حراماً على غير هذه القوى أو يكون للقوى المصرية أن تشارك في حماية المواصلات الامبراطورية ؟ ويقول النص بأن بقاء القوى البريطانية في الاراضى المصرية لا يمس حقوق حكومة مصر . فهل معنى ذلك ان القوى البريطانية لا يكون لها ان تتحرك مهما كانت الظروف الا برضاء الحكومة المصرية وهل معناه ان هذه القوى لا تستطيع ان تحتل اية نقطة في مصر خلاف معسكراتها الابدعوة من الحكومة المصرية ؟

ينص البند الرابع فقرة ثالثة على ما يأتى : (تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد اليه في الوقت اللازم بالاختصاصات الحالية التي لاعضاء صندوق الدين ويكون

تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل
الآخري التي قد ترغب في استشارته فيها)

ان هذا الحكم هو نتيجة لازمة لوجود الحماية البريطانية على
مصر وبدهى أنه لا يمكن أن يكون نتيجة معقولة للاستقلال .
ومن الواضح ان مصر المرتبطة مع الدول بتعهدات لا يمكنها أن
تعديل في تعهداتها الا برضا الدول وكذلك من الواضح أن
استقلال مصر لا يستفيد شيئاً باحتكار المستشار البريطاني لجميع
الاختصاصات التي لاعضاء صندوق الدين الممثلين لدول مختلفة
يمقتضى عقود دولية

أن الرقابة الاجماعية الدولية لى عادة أخف وطأة وأهون
ضغطاً من الرقابة الخاصة التي تكون لدولة واحدة وأن هذه
الرقابة الخاصة لا يمكن تفسيرها بغير وجود الحماية

وان المستشار البريطاني المسلح باختصاصات صندوق الدين
الحالية يكون حسب النص تحت تصرف الحكومة المصرية
لاستشارته في جميع المسائل الآخري التي قد ترغب في استشارته
فيها — والذي يخيّل لنا من هذا النص أن الحكومة المصرية
تكون فيما عدا اختصاصات صندوق الدين حرة في أخذ رأى
هذا المستشار أو عدم أخذه . ولكن سوابق انجلترا في مصر
تحتّم علينا ان نتساءل اذا كانت انجلترا لا تميل الى وضع الحكومة

المصرية تحت تصرف المستشار المالى ؟ وفى الحقيقة فقد كان للحكومة المصرية مستشار مالى من قديم . مستشار انجليزى حتمت . انجلترا على مصر الاخذ دائماً بنصائحه . مستشار ولكن آراءه ليست مجرد آراء يجوز التنجى عنها وانما هى أوامر لا مفر من تنفيذها . فهل ترى فى نصوص المشروع الحالى ما يكفل لمصر نفى هذا التفسير لو وظيفة الاستشارة وهو تفسير تبرر السوابق المقررة الاخذ به ؟



ويقول البند الرابع فقرة رابعة : (تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحقاينة يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالا جانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام فهذا الحكم كالحكم السابق مرجعه الحيلة التى تتخذها الدولة الحامية لنفسها كى لا تقع فى تبعات أمام الدول الاخرى بسبب ادارة سيئة للدولة المحمية فى القضاء والنظام بما يمس حقوق الاجانب ثم ان هذا الحكم يكون طبعياً ما دام لانجلترا الحماية على مصر كما أنه لا يكون طبعياً اذا نزلت انجلترا عن هذه الحماية . الا أن تعديل الامتيازات الاجنبية وتغيير قواعدها لا يكون متى افترضنا

استقلال مصر حقاً الا بمفاوضات واتفاقات تحصل لهذا الغرض بين مصر وحدها وبين الدول ذوات الامتيازات كما ان تنفيذ الاتفاقات بعد لزومها لا يكون متى افترضنا ذلك الاستقلال الا من اختصاص الحكومة المصرية فما المعنى اذن لتوسط هذا الموظف البريطانى ورقابته ؟

ان نصوص البند الرابع فقرة رابعة تلوح كأنها تقصر عمل هذا الموظف البريطانى على وظيفة مستشار يجب على الحكومة المصرية احاطته علماً بكل ما له مساس بتطبيق القانون على الاجانب ويمكنه ان شاءت ان تستشيريه فى كل ما يتعلق بتأييد القانون والنظام أى فى أى أمر يرتبط بالامن العام والقضاء وسرى من الاحكام الآتية ان هذه الوظيفة أعظم شأناً مما تلوح هنا فلا يمكن تفسير وجودها الوجود الحماية او شبه الحماية على اقل تقدير

* * *

يقول البند السابع من المشروع: (تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى (لا بين مصر) وبين الدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية حتى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية

المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض للضرائب) على جميع الاجانب فى مصر ويضيف البند الثامن على ذلك : (تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات وتقول الفقرة الخامسة من البند الرابع (نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية وتصرح هذه الفقرة بأن (مصر تعترف بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالاجانب) وأخيراً تنص الفقرة السادسة من البند الرابع على ما يأتى :-

(نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزاً استثنائياً فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين)
 إن حلول انجلترا محل مصر فى المفاوضات لتعديل الامتيازات لا معنى له الا أن انجلترا تريد أن تظهر بسيطرتها على مصر. وهذه الارادة تتأكد بانتقال حقوق الدول الاجنبية المختلفة ذوات

الامتيازات اليها وان الموظف القضائي الذي يجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب يمكنه أن يرفع أمره الى ممثل بريطانيا العظمى اذا لم تستشره الحكومة المصرية أو أنها لم تتبع رأيه بعد استشارته وهنالك يتدخل هذا الممثل لينع أن يطبق على الاجانب قوانين مصرية تستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية اذا تراءى له أن مفعول هذه القوانين يحجب بالاجانب وان هذا الممثل الممنوح مركزاً استثنائياً والمخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين هو يشبه منتهى الشبه النائب العام الذي يوجد في البلاد الخاضعة للحماية ويسيطر على شؤونها وان المحالفة غير الموقوتة المراد عقدها بين مصر وانجلترا لتشبه شبهاً غريباً المحالفة الابدية غير المتساوية الطرفين التي تتقرر بها الحماية . وفي الحقيقة ان المحالفة العادية لا تؤدي أصلاً الى منح ممثلي الدول الخليفة حق التقدم على غيرهم كما أنها لا تؤدي الى اكتسابهم حق الرقابة على تطبيق القانون والنظام وتأييدهما

تقول الفقرة اربعة من البند الثامن أن (المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغرافات تبقي نافذة المفعول) وريثاً تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها تشترط بريطانيا

العظمى فى المعاهدات التى تعقدها مع الدول لتعديل الامتيازات (أن تعمل مصر فى المسائل التى ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدولة الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب)

إن أحكام هذه المادة غريبة جداً ولنا أن نتساءل عما اذا كان انبساط جزء من القانون الدولى الاتفاقي الانجليزى على مصر لتعمل به وفقاً للمشروع المبحوث لا يكون من ورائه عدة مفاجآت أو عدة مصاعب فى التطبيق — لقد كان الاقرب الى المعقول بغير شك أن تتفاوض مصر بنفسها لادخال التعديلات اللازمة على الامتيازات وأن تتعاقد بنفسها على جميع الاتفاقات التى تناسب مركزها والتى يستدعيها دخول التعديلات على الامتيازات

* *

وأخيراً بعد العمل بالمعاهدة المصرية الانجليزية المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول كعضو فى جمعية الامم. ولكن لا ينبغي أن نغفل ما جاء فى البند الثالث الذى يقول :

(تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية) . اذ هل يكون المعنى أن الاعتراف باستقلال مصر وبقاء هذا الاستقلال مرتبطان ببقاء مصر دولة ملكية دستورية ذات هيآت نيابية وأن أى تغيير فى نظامها الدستورى يؤدى الى ضياع استقلالها الاسمى وابدال انجلترا حمايتها المستورة المقررة باتفاقها هذا بحماية صريحة رسمية

وفى الختام نقول اذا كانت نصوص المشروع تعلن استقلال مصر واذا لاح لنا بموجب هذا الاعلان كان انجلترا تؤكد نزولها عن حماية مصر . واذا كانت هذه النصوص تجنب الصراحة باعطاء انجلترا جميع حقوق الدولة الحامية العادية فان هذه النصوص مع ذلك لم تقصر فى تحديد سيادة الدولة المحمية . نعم انها لم تقصر قط فى تحديد هذه السيادة اذ انها حرمت مصر حريتها فى ادارة أمورها الخارجية وفرضت عليها حق ابقاء قوة عسكرية بريطانية فى أرضها ووضعها تحت السيطرة الانجليزية فى المسائل المالية والقضائية فيما له مساس بالاجانب فلانزع اذن فى أن المشروع شامل لجميع الصفات الاساسية للحماية ولا فرق بين نصوصه ونصوص معاهدات الحماية الا فى تجنب المشروع رسم هذه الصفات بالوضوح والدقة الملازمين لنصوص الحماية الفرنسية

على أن هناك تناقضاً لا ريب فيه بين الغرض الذى أبداه

• شروع الاتفاق وهو « بناء استقلال مصر على أساس متين دائم »
 وبين أحكام الاتفاق التي هي أحكام حماية . وان هذا التناقض
 لا يمكن ازالته لانه اذا تمحدد الغرض في الاتفاق أى اذا تمحدد استقلال
 مصر بايجابه قبل جميع الدول ماعدا انجلترا فلا يكون هذا الاستقلال
 النسبي شيئاً آخر غير الحماية وفي الحقيقة فان الغرض من كل حماية
 يرجع الى المحافظة على استقلال البلاد المحمية قبل جميع الدول ماعدا
 الدولة الحامية



رد الوفد

على اللجنه

نشرت جريدة الأخبار بعددها الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بهذا العنوان

حضرة صاحب المعالي سعد باشا زغلول على خطاب لورد ملتر في جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وهذا هو نصه :
أتشرف أن أبلغكم اني تسلمت نص المذكرة التي تلوتموها في جلسة ٩ نوفمبر الجارى

وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحاً بين لجنّتكم والوفد وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التي أبدتها الامّة المصرية بالنسبة للمشروع الذي وضع في ١٨ اغسطس الماضى وان محل هذا البحث يكون في خلال المفاوضات الرسمية وتشير هذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية التي تتجيم من ايقاف رأى العام في البلدين على الحالة بحيث توجد بين الامتين روح حقيقية للوفاق بدونها لا يكون أى اتفاق ممكناً

ولا جرم أن الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع
ولذلك ما فتى يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور
الحالى من المفاوضات ولو تم ذلك لادت هذه المناقشة لازالة كل
سوء تفاهم ومحو كل أثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقاً
كلياً وهو إيجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الامتين
ولا يخفى أيضاً ان مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة
عنه لانها مرتبطة كل الارتباط باحكام المشروع الذى يراد أن
يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية فارجاء هذه المناقشة الى أن
تبدأ المفاوضات بين الحكومتين معناه ارقام المفوض المصرى على
الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لاماني البلاد التى
تريد استقلالها كما تريد الغاء الحماية
وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشيء من
ثقة مواطنيه

ولاجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ اغسطس
ولنفس هذا السبب أيضاً لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما
أبدته من التحفظات التى تشرفت بابلاغها الى جنابكم
على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى
تطبق فى مصر منذ سنين عديدة وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها
من الوسائل والاعمال التى لا تتماشى مع روح الاتفاق ولا مع

الرغبة الصادقة التي أظهرتموها في لقاء مقاليد حكم البلاد الى
أبنائها وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة في توجيه الدعوة
لاحلال الثقة في النفوس

فالإنسان الذي يقف في مثل هذا الجوليدعو الى الاتفاق لا بد
أن تعدده البلاد خادعاً أو مخدوعاً مهما كانت الثقة فيه غير محدودة
ومهما كان حائزاً لاحترام الجميع ومحبتهم ولا شك انه يسقط تحت
صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجاً منافياً للحقيقة ولشعور كل
مصري ولحكم العقل نفسه

وعلى ذلك فالوفد المصرى يأسف كل الاسف لانه يرى من
المستحيل انتهاز السبيل الذى تدعونه اليه ولقد كان يعد نفسه
سعيداً اذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التى تمكنه من أن
يسعى سعياً نافعاً فى إيجاد تيار مبال للوفاق فى البلاد

ومهما يكن من الامر فان ترك باب المناقشة مفتوحاً بين
الجنتم والوفد يجعلنا نأمل فى الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم
لتبذيل الصعاب الحاضرة حتى يكون فى مقدرتنا أن نبث بين
أبناء الامة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق
التام مع بريطانيا العظمى



احتجاج الحزب الوطنى

على شركة السودان بين مصر وانجلترا

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم ١٨ يناير سنة ١٩٢١ وقررت الاحتجاج باسم الحزب على شركة السودان بين مصر وانجلترا كعادتها فى كل عام وأرسلت فى هذا الشأن مكتوباً لحضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية كما أرسلت تلغرافاً للجناب وزير خارجية انجلترا وهذا هو نصهما :



حضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية
أتشرف بأن أبلغ دولتكم أن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى
اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى شركة السودان بين مصر وانجلترا
وكلفتنى تبليغ دولتكم ما قررته فى هذا الشأن وهذا هو نص
قرارها :

« لما كانت الامة المصرية بأسرها تعمل متآزرة على
نبيل مصر استقلالها التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد يقيد
هذا الاستقلال ولا شرط ينقص خفواه . وكان العقد الذى وقعه

(٣٢٧)

وزير خارجية مصر وقنصل جنرال انجلترا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن جعل السودان شركة بين مصر وانجلترا باطلا ومججفاً بحقوق الامة المصرية التي ترى في السودان المصرى روحها وحياتها فضلاً عما بذلته مصر في سبيله من التضحيات العديدة بالرجال والمال . فان اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى تحتج باسم الحق والعدل على هذا العمل المخالف لحقوقها وكرامتها .
وتفضلوا بقبول احترامات وكيل الحزب الوطنى المصرى
على فهمى كامل

﴿ ٢ ﴾

جناب وزير خارجية انجلترا بلندره
اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى وكلفتنى بان ابلى
جنابكم بشأن السودان المصرى لمناسبة ذكرى الشركة التي عقدت
بين ممثلى حكومتى مصر وانجلترا فى هذا الشأن فى ١٩ يناير سنة
١٨٩٩ وهذا هو نصه :-

لما كان السودان المصرى جزءاً لا يتجزأ من مصر نفسها وكان
الافتيات عليه افتياتاً على حياتها ومستقبلها وكرامتها فاللجنة
التنفيذية للحزب الوطنى تحتج بشدة كما احتجت فى الاعوام الماضية
مستمدة احتجاجها من حقوق الامة المقدسة — على العقد الذى
أَمْضاه فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ كل من بطرس باشا غالى ولورد

(٣٢٨)

كرومر عن الحكومتين المصرية والانجليزية بشأن جعل السودان
شركة بين مصر وانجلترا

واللجنة تعلن للحكومة الانجليزية في شخص جنابكم وللعالـ
أجمع ان الامة المصرية التي صحت عزيمتها بكل ثبات واتحاد على
نيل مصر استقلالها التام وسودانها وماحققتها استقلالاً لا تشويه
شائبة حماية أو وصاية أو احتلال أو سيادة أو اى قيد يقيد هذا
الاستقلال ولا تقبل باى حال من الاحوال عقدا كهذا العقد
مجحفاً بحقوقها ضاراً بمستقبلها . وتفضلوا بقبول احترامات
وكيل الحزب الوطنى المصرى
على فهمى كامل

احتجاج الحزب الوطنى

على تصريحات مستر لويد جورج

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ١٨
فبراير سنة ١٩٢١ على أثر اذاعة شركة روتتريجات المستر لويد
جورج فى البرلمان الانجليزى وقررت أن ترسل اليه الاحتجاج
الآتى نصه :

جناب المحترم مستر لويد جورج الوزير الاول للحكومة:

الانجليزية بلوندرة

صرح المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بان مصر جزء من الامبراطورية الانجليزية والعالم كله يدرك أن مصر مستقلة استقلالا داخلياً واسعاً منذ سنة ١٨٤٠ وانها نادى ولا تزال تنادى باستقلالها التام وليس وجود انجلترا فيها الا وجوداً غير شرعى من جميع الوجوه

وان تصريح جنابكم فى البرلمان الانجليزى بشأن مصر جعلنا نعتقد أن ما صرح به لورد ملنر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ من الرغبة فى تقريب مسافة الخلاف بين الامة الانجليزية والامة المصرية واحلال روابط الود محل الكره والبغضاء لم تكن الارغبة لاثراً لها فى نفس الحكومة الانجليزية التى ترأسونها !

والا فهل من شأن تصريحات جنابكم أن تزيل أسباب نفور المصريين أو تقلل تمسكهم باستقلال بلادهم التام ؟ كلا . ان الامة المصرية بالرغم من جميع المناورات السياسية التى تجربها انجلترا لازاء مسائلها فان عزمها بامثال هذه التصريحات يشهد بلوغ غايتها مهما حملت من الاعباء فى سبيلها ولا بد أن تراجعوا الحقيقة الواجب احترامها بالرغم من الدوافع السياسية فان انجلترا لم تقنع مصر حتى تعتبرها جزءاً من الامبراطورية وما كانت كذلك بلداً مباحاً لمن يحتله بل كانت مستقلة استقلالا عرفه القانون الدولى وكان انجلترا

أول المقررين لهذا الاستقلال

ليست مسألة مصر من مسائل إنجلترا الداخلية حتى تكون
علاقتها بها علاقة الاملاك المستقلة . فانها مسألة مصرية ودولية .
والامة المصرية بمواهبها ومركزها لا تفتر تناضل عن حقوقها
الشرعية ماطلت إنجلترا في الاعتراف باستقلالها التام مع سودانها
وملحقاتها ماطلت فان امام الامة المتحدة العاملة لبوغي استقلالها
التام سبلا مشروعة تهتدى بها لالمحالة الى تدليل كل ما يصادفها
في طريقها

واذا كانت إنجلترا لا تحترم وعودها وشرفها بجلائمها عن بلادنا
فاننا قد أشهدنا العالم بأسره على مبلغ وطنيتنا وتمسكنا بآداب
السياسية ولننا لذلك اعجابهم وسيكون حظ مصر من هذا الاعجاب
اكبر في المستقبل

وان اليأس لا يجد مكاناً في قلوبنا ليعوقنا عن المثابرة على
العمل لنيل استقلالنا

لذلك يحتج الحزب الوطني أشد الاحتجاج على هذا الافتئات
الجديد واثقاً من نيل الامة المصرية حقوقها كاملة بفضل اتحادها
وثباتها ويقظتها . وتفضلوا يا جناب الرئيس بقبول عظيم احتراماتنا

وكيل الحزب الوطني

« على فهمي كامل »

(٣٣١)

الحزب الوطنى

ومؤتمر لندره

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الخميس ٢٤
فبراير سنة ١٩٢١ وقررت ارسال تلغراف لرؤساء ممثلى الدول
فى مؤتمر لندره وسكرتارية عصبة الامم بجنيف وهذا هو نصه :
جناب المحترم

أتشرف بان أبلغ جنابكم أن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى
المصرى اجتمعت اليوم لمناسبة انعقاد مؤتمر لندره وكلفنى بان
أرسل الى جنابكم بوصف كونكم ممثلا لحكومتمكم الجليلة فى هذا
المؤتمر ما يأتى :

بما ان الحزب الوطنى المصرى ما فتى يعمل من زمن مديد
وبجميع وسائل العدل والحق لاستقلال مصر التام مع سودانها
وماحتقاتها بلا قيد ولا شرط
وبما ان مسألة مصر من أهم المسائل الكونية نظراً لأهمية
مركزها فى العالم .

وبما أن السيادة التى كانت للدولة العثمانية على مصر لا يمكن
ان تكون محلاً للمساومة بين الدول اذ انها طبقاً للحق والعدل
والقانون الدولى نفسه أصبحت حقاً لمصر نفسها وان التنازل عنها

من قبل الدولة العثمانية يجب ان يكون لمصر دون غيرها .
وبما ان كل حل دولي للمسألة المصرية لا يجوز الصبغة الشرعية
الا اذا اقرته الامة المصرية .

وبما ان معاهدة سيفر لم تراع حقوق مصر المشروعة بالمساومة
في تلك السيادة من جهة وبالاقراراف بعقد شركة السودان بين
مصر وانجلترا من جهة اخرى وهو العقد الباطل من جميع الوجوه .
وبما ان مؤتمر لندره لم ينعقد الا لاصلاح الخطأ الذى وقع
في معاهدة سيفر لتوطيد دعائم السلام فى العالم .

وبما ان مسألة مصر التى وراءها مسائل عدة سياسية وحرية
برية وبحرية واقتصادية . كما ان وراءها امتهما اليقظة العاملة لحريةها
واستقلالها — هذه المسألة من اهم اركان السلام المنشور .

وبما ان الامة المصرية جديدة باحترام العالم كله وقد خدمته
اكبر خدمة بحفر قناة السويس التى اصبحت اهم مرفق دولي فى
العالم والذى لا يمكن ان يصان مستقلا وعلى الحياد الا اذا كانت
مصر نفسها مستقلة وعلى الحياد فى اية حرب دولية .

لذلك يجدد الحزب الوطنى احتجاجه على ما جاء فى معاهدة
سيفر بشأن مصر وله الامل فى محبي السلام ان يدركوا ادراكا تاما
ان فى مصر امة كبيرة عزيزة متحدة لا ترى الحياة موفورة الكرامة
الا بصيانة شرفها الوطنى واستمناؤها بسيادتها التامة فى داخل

(٣٣٣)

بلادها وفي خارجها . »

وتفضلوا بقبول احترامنا
وكيل الحزب الوطنى
على فهمى كامل

قرار الحكومة البريطانية

نشرت الصحف المحلية فى ٥ مارس سنة ١٩٢١ مانصه :
« أرسل فخامة اللورد اللني نائب جلالة ملك انجلترا الكتاب
الآتى الى عظمة السلطان وهذا نصه :
« القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١
الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين
يا صاحب العظمة

لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى أبدىتموه
عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع
اقتراحات اللورد ملتر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك
الامانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها

ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى . وانى متأكداً
ان هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن
التي عهد فيها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لاجل الشروع
فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فى ما يختص بالاتفاق المنوى عقده

(٣٣٤)

وانى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم الى روح حسن
النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الغاء الحماية
قبل المفاوضات الرسمية

وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح
على الاهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب
المصرى على أساس ودى دائم

وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمتكم
« ان حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها
اللورد ملر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى
فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع ان حكومة جلالتهم تتوصل
بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملر فانها
ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد
يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة
تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من
تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الاماني المشروعة
لصبر والشعب المصرى

وانى أغتنم هذه الفرصة فأكبر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق

« اللذى »

وما نشرت الصحف المحلية هذا الخطاب حتى اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم السبت ٦ مارس سنة ١٩٢١ وقررت ابداء رأيها فيه ببلاغ أرسلته للصحف فأخصته جريدة المقطم فيما يأتى :

« أئانا والمقطم معد للطبع » بلاغ الحزب الوطنى فى الحالة الحاضرة » ويرى فيه أن الموقف لم يتغير بعد قرار الحكومة البريطانية الاخير وانه يجب عدم الدخول فى أية مخابرة كانت مع أية هيئة بريطانية كانت الا اذا اعترفت انكترا بالاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها وأعلنت اعترافها بذلك رسمياً وأيدته بجلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل وسحبت اعلان الحماية . وفى النهاية يشير الحزب الوطنى على الامة باتباع قراراته التى نشرها فى أشهر سبتمبر وديسمبر ويناير الماضية



خطاب سياسي

ألقاه

على فهمي كامل بك
وكيل الحزب الوطني

في الذكرى الثالثة عشرة

لوفاته

﴿ مصطفى كامل باشا ﴾

بدار كلية « مصطفى كامل »

في ١١ فبراير سنة ١٩٢١

(بشارع أمير الجيوش البراني بمصر)

يوزع بلائمن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطاب سياسى

« لاستقلال مع احتلال ولا حرية مع حماية »

ألقى حضرة علي بك فهمى كامل وكيل الحزب الوطنى خطاباً سياسياً أقرته لجنة الحزب التنفيذية فى الاحتفال بذكرى محيى الوطنية المصرية « مصطفى كامل باشا » فى يوم الجمعة ١١ فبراير سنة ١٩٢١ فى الساعة العاشرة صباحاً بدار كلية مصطفى كامل وهذا هو نصه :

(تكريم المبرأ)

أيها السادة

لم توافينا بأكرين إلى هذا المكان ؟ ولم احتشدنا بقلوبنا قبل جسومنا فى هذا اليوم المشهود ؟ ولم نحن على هذا الحال من الخشوع والصمت كأن فوق رؤسنا الطير ؟ ألا اننا بكرنا واحتشدنا وخشعنا وصمتنا أحياء لذكرى الوطنية المصرية ! وطنية العمل لتحقيق الآمال ! وطنية الحرية والاستقلال ! وطنية « مصطفى كامل ! » ذلك الذى

عرفنا الوطن ومعاني الوطنية ! ذلك الذي ضرب لنا الأمثال
على فرض التمسك بالمبدأ المقدس وخدمته والتفاني في حب
الوطن والجنس ! ذلك الذي هز قلوبنا بتيار وطنيته ورجائه
وثباته وصبره فأيقظنا من سباتنا العميق ! ذلك الذي صاح
في هذا الوادي الخصب وهو في عنقوان شبابه بصوته الجهير:
« لو انتقل فؤادي من الشمال الى اليمين أو تحولت
الاهرام عن مكانها المسكين . ما تغير لي مبدأ . ولا تبدل لي
اعتقاد . بل تبقى الوطنية رائدي ونبراسي . ويبقى الوطن
كعبتي . ومجده غاية آمالي » فوفي بعهده وكان من المخلصين
ذلك الذي صاح مرة أخرى قبيل موته بصوت ردد
صداه العالم كله : « بلادي ! بلادي . لك حي وفؤادي
لك حياتي ووجودي . لك دمي ونفسي . لك عقلي ولساني .
لك لبي وجناني . فأنت أنت الحياة ولا حياة الا بك يا مصر »
أجل : جئنا بقلوب مفعمة بحب الوطنية فائضة بهذا
النور الالهى الذي دفعنا بصدق وأخلاص وعزيمة إلى النرام
بخدمة وطننا وأمتنا وحتم علينا العمل لحريتها واستقلالها :

وهذا ناهج السبيل السوي متآزرين متساندين على إعادة
مجد مصر سيرته الأولى لتكون كبيرة عزيزة كما كانت من
قبل كعبة المتعلمين وقبلة المستجيرين ، وملاذ اللاجئين
وجنة العالمين !

جننا لنقيم دليلاً جديداً لمن ضحكوا من وطنيتنا
وسخروا بمبدئنا وتقولوا على اتحادنا أننا نذكر في كل برهة
ما ذكره « مصطفى » ونعمل بما أرشدنا إليه من اتحاد ووئام
ليكون الفوز محققاً والاستقلال التام مؤكداً !

جننا لنشهد العالم طرأ مرة أخرى على صدق عزيمتنا
وتماسك رابطتنا واجتماع قلوبنا وأن مبدأ حريتنا واستقلالنا
قد امتزج بدمائنا ومشاعرنا امتزاج الروح بالجسم . وأنه
لا يفارق القلوب الا اذا وقف نبضها ليلازم الروح في عالم
الخلود مشرفاً على أبنائنا وأحفادنا !

جننا لنوقظ النائمين كما أيقظنا « مصطفى » ونهدي
الضالين كما هدي . ونقف بكل قوائنا في وجوه الذين
حسبوا أن مبادئ الحرية والاستقلال تقبل التغيير والتبديل

فيصبح حقها باطلا. وعاملها عاطلا. وعاجلها آجلا. وصاحب الحق فيها سائلا !

جئنا لنقول للذين لم يدركوا غايتنا جهلا أو عمداً أننا ماعظمنا ونعظم «مصطفى كامل» ولا احتفلنا ونحتفل بذكره ألا تعظما للمبدأ الجليل الذي خدمه . مبدأ الشرع والحق والايان . مبدأ حرية الأمم واستقلال الأوطان ،

جئنا لننادى بصوت جهير أن كل مصرى يخدم وطننا هذا كما خدمه «مصطفى» حراً شريفاً ثابتاً صابراً منكرأ ذاته ذا كراً حقوق أمته عاملاً أميناً لعظمتها ومجدها في حر كاته وسكناته . في غدواته وروحاته . فأننا نعظمه ونجمله ونذكره نحن وأبناءؤنا وأعقابنا الى يوم الدين !

ليفقه الذين اعتقدوا ان الأشخاص فوق المبادئ انهم عباد أو ثان لا خدام أوطان ! وأن إكرام خدام المبدأ ليس في الحقيقة الا إكراماً للمبدأ نفسه . وهم الذين لو عملوا ضده لكانوا محتقرين منبوذين !

ليفقه الذين ظنوا ان الوطنية احتكار لذوى الألقاب

والأموال . وأنها العوبة من الأعيب الأطفال ، أو أنها مجرد أقوال لأفعال : — ليفقهوا أنها حلية الرجال وشارة الإبطال . وعدة تحقيق الآمال ومحط السعود والاقبال في جميع الأجيال !

لقد قرأنا تاريخ وطنية الأُمم كلها من يوم جعل الله الناس شعوباً وقبائل فلم نعثر ولا استطاعة لأحد أن يعثر فيه على وطنيتين لهما لوانان أو شارتان أو معنيان متباينان بل وجدناها كافة وطنية واحدة لا تتعدد !

فالذين نادوا بحرية بلادهم واستقلالها كما نادى (مصطفى كامل) وكما نادى بعده قد نزل من نفوسهم هذا النداء منزلة العقيدة الراسخة فعملوا لها بنظام شامل ووربطة جأش وصبر جميل ونظر بعيد متحنيين الأسباب التي تقربهم من النتائج حتى فازوا بضالتهم المنشودة فوزاً عظيماً !

هذه هي الوطنية التي بمدلولها وبقوة حقيقتها من شعور وأمل وأيمان نكرم اليوم « مصطفى كامل » ذلك الذي اتخذها شعاره وأفنى فيها حياته وأوصانا باعتناقها

والارتداء بردائها ١

فعلى العاملين مناهضة الوطنية فى المسئلة المصرية أن
يثبتوا ويصبروا ويصابروا وألا ييئسوا ولا يعدوا السنين
طويلة على إدراك البلاد حقوقها كاملة ما دامت الأمة
تمضد بهم بكل قواها وما دام الجهاد الوطنى غير محدود بزمان
أو مكان . وألا ينسوا أن كل عقد تشتم من حرف من
حروفه رائحة الحماية أو السيادة أو الوصاية أو الاحتلال أو
أى نقص من سيادة الامة التامة فى داخل البلاد وفى خارجها
ليس الا عقداً مرفوضاً من الامة التى لا يستطيع نوابها
أو زعماءها وكلهم خدامها الا العمل بإرادتها ! وأن يضعوا
نصب أعينهم ان الحزب الوطنى الذى نتكلم باسمه والذى
هو هيئة كبيرة محترمة فى البلاد - من زمن بعيد - يقف
أعضاؤه كبيرهم وصغيرهم سداً منيعاً بقلوبهم وأرواحهم بين
المبادئ التى أقرتها الامة وعملت وتعمل لها مثلاً عملت أمم
الارض الحرة المستقلة وبين إغرائها لقبول ما لا يلائم حريتها
المنشودة واستقلال البلاد التام ! وليعلموا أن كل مصرى

له الحق الكامل في مجادلة كل رجل يتصدر خدمة المسئلة المصرية فمن يشعر من نفسه بأنه خادم الشعب الأمين المحترم أحزابه وطوائفه ونزعاته فله الاحترام التام والشكر الجزيل ! ومن لا يشعر بهذا الواجب وهذا الاحترام فليتنحل عن عمله ونحن نعد له هذا التخلي وطنية !
 « فمن عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد »

الحق الثابت

لا نزاع في أن الحرية والاستقلال حق طبيعي للناس جميعاً . لذلك كان النزاع فيه باطلاً بحكم الشرع والعقل والعدل . بيد أن القوة الفاشمة وهي الباطل المنكر اذا اعتدت على الحق ! والحق المرجو اذا ردت الباطل الى شياطينه ! تنازع هذا الحق تارة وتنصره تارة أخرى . ولم تكن بعد الساعة التي فيها تسخر القوة في أغلب أعمالها لنصرة حق الأمم والعدل والانصاف

لذلك كانت هذه الحرب أثراً من آثار القوة الغاشمة التي قامت لنصرة الباطل لا محالة . وإلا فلو كانت هذه القوة مسيرة لنصرة الحق لوقفت دون إراقة الدماء الغزيرة وتجويع الملايين من بني الانسان ولا حلت محلها العقول والشرع والانصاف !

ولعل الناس يتساءلون إلى متى تعمل القوة ضد الحق الثابت والحياة المشروعة ووجود الامم القائم على شرع العدل والاحسان ؟ تعمل حتى تفنيها جهودها ومطامعها فتظهر إذ ذاك قوة الحق التي لا تفنى بلغ الارهاق بهاما بلغ أو أنزلت بها صواعق القوة الغاشمة ما أنزلت !

نعم . إن للحق قوة إن جهلها اليوم الساسة والمستعمرون فانها لا بد أن تصدهم وتصرعهم ولو طال الزمان ! على هذه القوة قوة الحق اعتمد المصريون قاطبة عالمين أنها من قوة الله مرددين قول مصطفى كامل :

« فنحن الأقوياء وهم الضعفاء ! نحن الأقوياء بقوة الحق المقدس ! نحن الأقوياء بقوة عهودهم هم أنفسهم ! نحن

الاقوياء بماضى بلادنا وحاضرها ومستقبلها ومركزها ! نحن
الاقوياء بالمدينة التى تسلحنا بها وأصبح لنا الحق كل الحق
في الوقوف مع الامم المستقلة ! نحن الاقوياء بوجودنا ولعنتنا
ومن اجنا وعاداتنا ومرافقنا واتحادنا ! نحن الاقوياء بالانسانية
التى تنادى جميع أعضائها بصوت الحق والانصاف « إن
مصر مربية الشعوب لا تكون مستعبدة أبدا »

شعر كل مصرى بقوة هذا الحق فقامت الامة جمعا
تنشد استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد
ولا شرط فظن بعض ساسة الانجليز أن هذا الاتحاد لا يلبث
أن يعتوره التنازع فالفشل فتذهب ريحه وتعود هذه الامة
الى عالم القبور !

ظن أولئك الساسة أن ضعفاء القلوب الذين يمدون
على الاصابع والذين لهم نظراء فى كل وطن — وما هم إلا
فقراء الوطنىة — قادرون على تخدير أعصابنا وتبديل
شعورنا الحى ! ظن أولئك الساسة ذلك فاطلوا وسوفوا فى
حل المسألة المصرية عساهم يظفرون بما أملوا فكان ويكون

نصيبهم الفشل والخذلان ؛ لأن اتحادنا وثباتنا على مبادئنا قائم على أصول ثلاثة لا وجود لأمة إلا بها وهي « الحياة والحق والكرامة » ومحال أن يزول هذا الاتحاد المكين إلا بزوال هذا الوجود !

هذه حقيقة لا شية فيها . والافأين أولئك الذين لا يقرون هذا المبدأ القويم ؟ أين هم اليوم لتعرفهم الأمة وليسجل عليهم التاريخ هذا العار ؟ أفي نفس واحد منهم شئ من الشجاعة أن كان له وجود وكان ما يعتقده حقاً من أن مصر مع سودانها ومخقاتها غير حقيقة باستقلالها التام ؟ ان كان فيهم هذا الواحد فليظهر لتقدم له الأمة بصوت واحد دليلاً حسيماً أنها تنكر مصريته وانسابه لا بناء النيل ! ألا إن الحق قوى بنفسه فالذين يريدون أن يتلاعبوا بالمسئلة المصرية من وراء ستار لا يستطيعون الجهر بمبادئهم الناقصة التي لو تحققت لا قدر الله لكنت الموت الأبدى والفناء كل الفناء . ولا يستطيعون كذلك أن يظهر واتهمياً لهذه الأمة العظيمة المتحدة على العمل لنيل حقوقها كاملة ولا بد أن

تناهالها فان الاتحاد في الوطنية قوة تحرك الجبال !

المحاربون

لقد حارب الكثيرون « مصطفى كامل » واخوانه
المخلصين العاملين يوم كانوا يضعون أساس الوطنية لبناء
حرية الامة واستقلال البلاد فبالغوا منهم مأربا ولا نالو
منهم منالا . بل على الرغم من أساليبهم الشيطانية قد أتم
أولئك الطاهرون البررة الأساس وأخذوا في تشييد البناء
وكان من بين أولئك الذين حاربوا تلك الفئة العاملة
لاستقلال البلاد فئة الهدى واليقين من تابوا الى رشدهم
وتابوا الى الله وانضموا الى صفوف العاملين !

فهل بقي من أولئك الخوارج من يستطيعون اليوم وقد
صار بناء الوطنية المصرية شاخا قويا أن يهدموه بأساليبهم
التي لا يحجبها أحد من الوطنيين ؟ كلا . ثم كلا : فان بناءه كان
بتوفيق من الله وبامداد روحه الذي لا يغلب ، وحق الشعب
هو المنصور على باطلهم ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا !

الا إن أمة كأمتنا العزيزة اتحد صغيرها وكبيرها
 أجيرها وأميرها على خدمة المبدأ المقدس مبدأ الحرية
 والاستقلال وبلوغه بأي حال لا ترد عنه ولو كان الواقفون
 في سبيلها من أقدر الشياطين أو كانوا من أمهر الساحرين !
 ولعل سائلاً يسألنا . إذا كانت الأمة بأسرها متحدة
 على هذا المبدأ الذي لا يقبل التغير والتحويل ففيم هذا
 الاختلاف البين على صفحات الجرائد ولم هذا التشتت
 وهذا السباب ؟؟

نجيب السائلين بكل ارتياح أنه لم يكن ثمة اختلاف في
 مبدأ الاستقلال التام وأنه لم يظهر حتى اليوم — ولن يظهر
 في مستقبل الأيام — من يقبل عقداً بين مصر وإنجلترا
 ينقص هذا الاستقلال ! وإن ظهر — على الفرض — فمن
 يقبله ! فليست هذه الحملات الصحفية الاندراً لهذا القبول
 المفروض ! والحزب الوطني يقر بكل قوته هذه النذر لأنها
 في منفعة الأمة التي لا ترضى ولن ترضى من الاستقلال
 التام بديلاً ! بيد أن الحزب نفسه لا يقر التنازب بالشتم والسب

لأنه سلاح العاجزين ويتمسك بأرقى الآداب السياسية
التي قال فيها « مصطفى كامل » : (إنى أترفع عن أن أدافع
عن بلادى بالشم والسباب)

وليس الصحفيون في بلادنا إلا أفراداً من الأمة
خسب . فمن يتمسك منهم بحقوق البلاد كاملة ومبادئ
الأمة العاملة لاستقلالها التام يكون محترماً مبجلًا عزيزاً
ومن ينكث بها فاتماً ينكث على نفسه ولا تعدده الأمة
الأخارجاً عليها مأجوراً مردولاً .

وكذلك الصحفيون الذين يفرقون كل الاغراق في
عبادة الأفراد دون المبدأ والأمة والوطن فانهم يفتحون
بأيديهم أبواباً للتشائم والتسباب نحن في حاجة لأغلاقتها فان
ساعة تقديس الأفراد لم تكن بعد . وكل ما يفعله أى زعيم
وطنى في مركز مصر الحاضر لأقل مما يجب عليه عمله لان
مؤازرة الأمة له وجهودها معه وخدمة الحوادث السياسية
لمسئلة بلاده كلها مما يبعث أكثر الحياة في عمله !

لا حرية مع الحماية

نشر لورد ملنر مذكرة لجنته في المسئلة المصرية بين هذه الأمة بأيدي بعض أبنائها فخلل ساسة البلاد علماءؤها ومفكروها ما حوته من قواعد للاتفاق بين مصر وإنجلترا تحليلًا دقيقًا ووافق الكثيرون من علماء الغرب وأساطين شراح القوانين الدولية - حتى الذين جاءوا بهذه المذكرة - على أنها لا تشتمل إلا على قواعد الحماية فرفضتها الأمة رفضًا باتًا إذ لا معنى لقبولها أساسًا للاتفاق فإن الأساس لا يتغير عند إقامة البناء فإن كان الأساس حماية كان البناء حماية وإن كان الأساس استقلالًا كان البناء استقلالًا !

هذه حقيقة لا ينازع الحزب الوطني فيها منازع إذ أن الكثيرين من العلماء وأهل الرأي السديد اشتروا معه في أن مشروع لجنة لورد ملنر حماية ناطقة بل إن الوفد نفسه اعترف اعترافًا صريحًا بأن المشروع حماية لاشية فيها !
لذلك اعتبر الحزب الوطني واعتبرت الأمة بأسرها

معها أنه ليس ثمة مشروع موجود يعتبر أساساً للاتفاق . وأن المشروع الشامل لقواعد ترضاها الامة هو الذى تنصاغ كل مادة من مواده بروح الاستقلال التام ! ولا تعدّ الأمة النص على الغاء حماية سنة ١٩١٤ فى مادة من أى اتفاق كان كافياً لالغاء الحماية إذا كانت بقية مواده تشير إلى هذه الحماية فإن للحماية نصوصاً صريحة فى القانون الدولى الذى إذا اعتبر مواد أى عقد دولى بعضها متمماً لبعض فانه يعتبر كذلك معنى كل مادة قائماً بذاته لانه يدل على حالة خاصة به عند تطبيق مواد العقد تطبيقاً عملياً !

السودان

ليست مشكلة السودان السياسية ازاء مصر بالمشكلة الغامضة كما يزعمون بل إنها مشكلة جليلة لا تحتاج الى شرح أو بيان بعد الشرح والبيان اللذين حوتهما تقارير الحزب الوطنى وخطاباته العديدة . غير أننا نرى من الواجب المفروض علينا فى مثل هذا الموقف أن نذكر السودان من

الأعماق قلوبنا لأنه جزء لا يتجزء من وطننا العزيز بل هو
روحنا وحياتنا

يقول خصومنا: إن الأمة المصرية يوم تعاقدت إنجلترا
مع حكومتها على شركة السودان ما كانت أمة تملك حق
النظر في مثل ذلك التعاقد حرمانها من النظام النيابي ويقول
خصومنا كذلك أن صاحب السيادة على مصر وهو سلطان
الدولة العثمانية قد أقر ذلك الاتفاق الذي جعل السودان
شركة بين مصر وإنجلترا من ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

هذا ما يقوله خصومنا تبريراً لحقهم في هذه الشركة
وإننا بكل ارتياح وحق نرد عليهم في هاتين النقطتين
إن القول بحرمان مصر وقت ذلك التعاقد من حكومة
ذاتية قول مردود لأن الأمة المصرية كانت مستمعة بذلك
النظام وكان لها مجلس نيابي تام السلطة حتى إذا ما احتلت
إنجلترا مصر احتلها غير الشرعي من جميع الوجوه ألغت
ذلك البرلمان وأقامت محله مجلساً شورياً لسلطة له على
الاطلاق فالأمة المصرية إذا طالبت بحقوقها في السودان

واعتبرت عقد ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلا واحتجت عليه
فذلك لأنها تعتمد على صفتها النيابية التي سلبت أياها من
جهة وعلى ملكيتها وحدها للسودان من جهة أخرى لأنها
الأمة التي تملك بمقتضى جميع القوانين والشرائع أرضها
ومرافقها قبل كل سلطة تحكمها . فإذا قيل ان للسلطان
سيادة وللخديو إدارة فلا ينكر أحد في الوجود ان للأمة
المصرية حق الملك دون غيرها وأن حقها هذا فوق حق أية
قوة خارجة عنها :

على أننا لو كنا مستمتعين بالحكم النيابي أ كان يتم
اتفاق السودان ويكون له ظل في الوجود ؟ ألا ان نواب
أية أمة لا يمكنهم أن يوافقوا على اشتراك أمة أخرى مع
أمتهم في حكم قطر كبير كالسودان الا اذا كانت لأمتهم من
وراء هذه الشركة منفعة تعادل على الأقل الغرم الذي
يعود عليها من قبلها ؛ وهل في شركة السودان منفعة
لمصر وهو من جميع الوجوه الحربية والاقتصادية والسياسية
والعائلية روحها المحي وقلبها النابض وعينها المبصرة ؟ كلا . فإن

هذه الشركة ما كانت في منفعة مصر قط وليس لها من دواء الافضها ليكون السودان من مصر كما كان لاشريك لها فيه !

والقول بأن سلطان الدولة العثمانية اعترف بعقد السودان بين مصر وانجلترا وتنزل بذلك عن سيادته لها قول باطل من جميع الوجوه بالنسبة للامة المصرية نفسها . لأن اعتراف جلالته لا يغير شيئاً من ملكية الأمة المصرية للسودان كملكيتها لاية مديرية من مديرياتها . وما قال قانون من قوانين العالم ولا مشرع من مشرعيه بأن السيادة ملكية . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان القوانين الدولية برمتها لا تبيح لسيد مهما كانت صفته أن ينزل عن سيادته لغيره الا للمسود نفسه لا سيما في حالة مصر التي نظمت فيها هذه السيادة بعد حرب ضروس وقعت بينها وبين الدولة العثمانية ! وما كانت الأمة المصرية كذلك طرفاً في التعاقد على هذا النزول ! وعدا ذلك فان سيادة السلطان على هذه الديار قد زالت منذ أعلن مجلس النواب العثماني وهو

السلطة الشرعية في الدولة العلية استقلال مصر التام ومنذ
 نادت الامة المصرية نفسها بتقرير مصيرها وعلان استقلالها
 التام . هذا المبدأ الذي اعتبره القانون الدولي الحديث منذ
 تقرير المبادئ التي اتفق عليها بعد أن وضعت الحرب أوزارها
 من أقدم المبادئ التي يعمل وسيقمل بها في مستقبل الأيام !
 وخلا ذلك فإن القوانين الدولية اذا أجازت أمراً
 تعاقبت عليه دولتان أو أكثر فلها لا تحتم على أية دولة
 أخرى لم تتعاقده قبوله . والامة المصرية لم تكن طرفاً أبداً
 في أي تعاقد من هذا القبيل !

فإنجلترا التي حالت دون استمتاع مصر بحقوقها النيابية
 هي التي تقيم اليوم هذه الحيلولة حجة لها على خلو مصر
 من الصفة النيابية التي تجيز لها المعارضة في شركة السودان
 وإنجلترا التي قبضت بقوتها على ناصية الحكومة المصرية
 هي التي سلخت عنها السودان في سنة ١٨٨٤ . وهذا كتاب
 ذلك الوزير الحر الأمين المرحوم محمد شريف باشا رئيس
 وزراء مصر إذ ذاك لا يزال حجة قائمة على عدم شرعية هذا

الأمر الخطير ! وإنجلترا هي التي حاجت فرنسا في «فاشوده» باسم مصر وقالت لها : ان النيل كله ملك مصر ! وإنجلترا هي التي عند ما احتج سلطان الدولة العثمانية على عقد الشركة لعدم أخذ رأيه فيه بوصف كونه طرفاً أدبيا في مسائل مصر ودفاعاً عن حق الأمة المصرية الذي لم تصنه حكومتها — هي التي ضربت بالاحتجاج عرض الافق . وإنجلترا هي التي وقفت في وجه السلطان في حادثة طابية — التي لا تعادل الا ذرة من السودان بحجة الدفاع عن حقوق مصر . هي بعينها إنجلترا التي تعتبر اليوم اعتراف السلطان ضد مصر حجة لها كأن مصر في نظرها تشبه المستعمرات الافريقية التي أرغمت المانيا على النزول عنها ناسية أن مصر كانت ولا تزال مستقلة استقلالاً أوسع من أى استقلال داخلي معروف في نظر القانون الدولي وأنه لولا المعونة التي أستدرتها من مصر ابان هذه الحرب لما أدركت ما أدركته من الفوز في الشرق . على أن حاجة إنجلترا لأخذ اعتراف من السلطان بصحة عقد السودان يقيم عليها الحجة البينة بأن عملها كان باطلاً

وهذا البطلان الواقع من جميع الوجوه هو الذى تمسك به الأمة المصرية التى احتجت بلسان حزبها الوطنى من يوم قام ذلك العقد الباطل فى الوجود !

هذا ولما رأى بعض ساسة الانجليز أن حجبتهم واهنتهم فى هاتين النقطتين عمدوا الى حجة أو هن منها قائلين انهم ما نالوا حقهم فى شركة السودان الا بحق الفتح لأن جنودهم اشركت فى استردادده مع مصر ! وهذا قول باطل كذلك لأننا لا نفهم ولا العالم كله يفهم كيف أن إنجلترا فتحت بلاداً تطلب من سلطان الدولة العلية الاعتراف بفتحها ؟ والسودان ما كان ثائراً فى وجه إنجلترا بل كان ثائراً فى وجه مصر فحسب ! أليست إنجلترا عند ما احتلت مصر وشعرت بأن احتلالها غير مشروع صرحت رسمياً مراراً وتكراراً بأنها لا غرض لها من هذا الاحتلال إلا أن تحمد ثورة الثائرين وتعيد الى البلاد السكينة . وقد تعهدت قبل احتلالها مع خمس دول كبيرة أخرى بأنها لا تبحث نفسها فى مصر عن أى امتياز خاص !

لذلك السبب وبذلك التمهيد احتل قسم من جيشها
 البلاد وألزم خزائنها العامة بنفقاته التي دونت في جميع
 ميزانيات مصر في سني الاحتلال؛ فجيشها هذا ليس إذا
 ازاء مصر الا جيشاً مأجوراً ليعمل للهدوء والسكينة
 واطفاء لهيب الفتن التي تقوم في مصر وفي سودانها وملحقاتها
 فإذا كانت إنجلترا اشتركت في اخاد ثورة السودان بالآلى
 من جيشها المحتل للبلاد فانها بذلك انما قامت بالواجب الذي
 أخذته على عاتقها وتمهدت به على نفسها امام الملاء أجمع
 ولا ريب أن مصر التي اكتمست جيوشها أغلب
 بلاد اليونان في أوائل القرن التاسع عشر عند مادعتها الدولة
 العلية لما وئها هي مصر عينها القادرة على اخاد فتنة السودان
 وحدها وهو بلا ريب دون اليونان عالمًا وسلاحًا
 على أننا اذا فرضنا المستحيل وكانت مصر غير قادرة
 بنفسها على اخاد ثورة السودان ورجعنا الى القانون الدولي
 الذي به يحاجوننا على وجه غير شرعى لأجبناهم أن جيش
 مصر يحكم هذا القانون كان معتبراً فريقاً من الجيش العثماني

الذى كان محتما عليه أن يعيننا في كل مامة اذا غضب معيننا
كما أعنا الدولة في حربها مع الروسية في سنة ١٨٧٧ !
وليس في العالم رجل رشيد يدعى ن مصر والدولة
العلية معاً لا تستطيعان اطفاء ثورة أو اخمد فتنة كتلك التي
كانت في السودان بينما آلاى انجليزى واحد يستطيع ذلك!!
لذلك كان واجبا مفروضاً على كل مصرى يؤمن بوجوده
ووجود وطنه ألا يلتفت الى نظريات الخصوم والمبشرين
وأن يعمل بجميع الوسائل التي يقرها الشرع والحق والعدل
لاستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها ولا بد لصاحب
الحق من نيته ما دام منادياً به عاملاً له ولو طال الزمان !

ملحقات مصر

يعجب البعض بمطالبة الحزب الوطنى بملحقات مصر
لأنهم إما يجهلون أو لا يدركون أهميتها لهذه البلاد بالرغم
من ادراك الامة كلها لها لذلك فاننا نذكر هذه الملحقات
وأهميتها بإيجاز :

ان المالحقات مصر هي طور سينين وسواكن وزيلع وبربره وهرر وغيرها (كما يتبين من الخريطة التي نشرها الحزب الوطنى مع تقريره فى مسألة مصر فى أوائل شهر أبريل سنة ١٩١٩) ولبعض هذه المالحقات قيمة حرية كما أن للبعض الآخر قيمة تجارية وبها تتم حدود مصر الاجتماعية فإذا لم تذكرها مصر الفتاة فى مناداتها وعملها لتحقيق استقلالها التام وهى من حقوق مصر الثابتة فإنها ترجع ببلادها القهقرى عما كانت عليه قبل الاحتلال وهذا ما لا يرضاه رجل رشيد سياسياً كان أو غير سياسى يطالب بحقوق بلاده كاملة . ومن ينزل عن حق من حقوقه يجب عليه أن يطلب عوضاً فيه بما لا يقل عن منفعته كما قلنا وكررنا !

ان مصر تطلب الحياة كبيرة دون أن تعتدى على غيرها وهى لا بد أن تصل بنهضتها الحاضرة الى أن تكون يوماً من الايام القريية دولة تجارية بحرية كما كانت فى ماضى الايام . وقد رأينا الدول التى ليست ببلادها فى مركز مصر العالمى والبحرى تبحث عن كل ما يقوى كيانها التجارى

من بلاد وموانئ ونقط اتصال تصون مراقبتها ومواصلاتها
 فهل مصر وهى على هذا الحال من سمو المركز الاجتماعى
 لا تبحث على شىء جديد من هذا القبيل لتعد مستقبلها
 الحربى والاقتصادى ؟ انها تبحث ولا شك عن حقها المفقود
 ذلك الذى تطلبه ولا ينكره عليها أحد فى الوجود . تطلب
 ان تكون بلادها التى كانت فى حوزتها قبل الاحتلال
 البريطانى منضمة اليها فى مستقبل الأيام ومستقلة معها
 استقلالاً تاماً لاشية فيه! انذاك كان الحزب الوطنى محققاً فى
 ندائه حريصاً على حقوق أمته وبلاده كاملة . ولذلك ذكر
 أيضاً الملحقات وذكروها مادام الحال حتى ينتصر الحق على
 الباطل « ان الباطل كان زهوقاً »

قناة السويس

لا ينزع أحد فى أن قناة السويس ملكنا لأنها جزء
 من أرضنا ولا ينزع أحد كذلك فى أن تخويل مصر شركتها
 حفرها إنما كان الغرض منه خير مصر نفسها وخدمة أوروبا

بصفة خاصة والعالم كله بصفة عامة . فصر التي خدمت
انجلترا على الأخص أكبر خدمة لتقريب المسافة بينها وبين
مستعمراتها في الشرق بحفر هذه القناة لا تستحق منها
نكران هذا الجميل :

أجل : انهم يقولون ان الاتفاق بين مصر وانجلترا
يحتج على الأولى قبول بعض الجنود الانجليزية لا بوصف انهم
محتلون بل ضيوف على احدى ضفتى القناة بحجة تأمين
مواصلات الامبراطورية البريطانية !

ونحن لا ندرك من هذا التحتم الذى لا مبرر له فى
الحقيقة الا وجهتين هامتين . الأولى — أن انجلترا لا تريد
بأحلال احدى ضفتى القناة أن تحلى مظاهر وجودها فى
مصر بوصف كونها محتلة أو حامية أو سيدة أو بأية صفة
كانت . فهى تحتم بقاء هذه القوة فى القناة لهذا الغرض
والوجهه الثانية — أنهم تناسوا فى كل مآلوه بشأن
الاتفاق حدود مصر وليست القوة التى يريدون إبقاءها
الاحدا ظاهرا يكون من شأنه الفصل بين مصر

الذى يعود على إنجلترا اذا هى اعترفت باستقلالنا التام وجلت،
جميع جنودها عن بلادنا . ليفصحوا لنا عن هذا السر
المكنون الذى لا ندركه ولا يدركه أحد فى العالمين غير سياسة
إنجلترا !

اللهم انه لا يستطيع سياسى واحد نزيه خال من الغرض
أن يقول بوجود هذا الضرر ويدلل عليه اذا نفذ الاعتراف
والجلاء !

الا ان القناة لا ريب تكون فى مأمن من أى اعتداء
فى مستقبل الايام كما كانت قبل احتلال إنجلترا لهذه البلاد
بأثنى عشر عاماً . وإلا فهل اعتدت دولة من الدول عليها أو
على مصر فى تلك السنين ؟

ان إنجلترا لو أخلصت لمصر وحالفتها كما حالفت اليابان
محالفة المستقل الحر للمستقل الحر دون أن تضع فى طريق
هذا التحالف العقبات المزرية بالكرامة أو الحاطة بالشرف
القومى أو المعطلة لتقدم الأمة فان الامة المصرية قاطبة
تكون لا محالة أصدق حلفاء الامة الانجليزية اذا حالفها !

فنحن لا نكره التحالف ولا التقرب من الأمم انما
نكره أن يكون تحالفا ظاهره اللفظ وباطنه السخرية .
فالذين يطلبون منا مصافاة الامة البريطانية على أساس
تضحيتنا بالشرف الوطنى انما يطلبون منا أعز ما تملكه
الامم العاملة لصون وجودها والذود عن حقها !
هذه نزعة كل مصرى شريف ومحال أن تجد السياسة
الانجليزية من يعاونها فى مصر على قلب الحق باطلا أو الباطل
حقا . بل ستجد فى مستقبل الايام كما وجدت فى الماضى
كرها شديدا وبغضا متزايدا ما دامت تضمن برد حق مصر
اليها ذلك الرد الذى يعيد الى الامة المصرية حياتها !

الاتحاد والعمل

أيها السادة

لقد قضى « مصطفى كامل » حياته مناديا بالوطنية
والاتحاد والرجاء ونشر العلم والتقدم فى كل مرفق من
مرافق الحياة . ولو كان اليوم بيننا سمع نداءنا ويرى اتحادنا

ووثامنا وتمسكنا بشرفنا الوطنى واستقلال بلادنا التام
لا غتبط كل الأغتباط ولتأكد من صدق نظره البعيد عند
مأقال ! « اننا أمة لم تخلق عبثا »

لذلك كان واجبا مفروضا على كل مصرى مخلص لبلادها
ان يزيد اتحاد الامة قوة ويحيطه بسياج متين من كل عزيز
لديه !

والحزب الوطنى يحذر الامة كل التحذير من الانقسام
في المبدأ المقدس الذى بقى الى اليوم سليما مصونا من كل
اعتداء حتى تقوم حياة الامة فى مستقبل الأيام على
مبدأ استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد
ولا شرط . ونشر العلم والعمل فى أنحاء البلاد فهما من
الاستقلال التام المنشود روحه ووجوده والله فى عون العاملين
المخلصين

دار البساتين للنشر والتوزيع

٢٩ ش. المجلة ١١٢٧١ القب هرة

س ٣١٤ - ب. جن ١٠٠١٤

١٩١ ٢٤ ٤١٦٦ ٥. مدينة نصر

